جامعة آل البيت
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية وآدابها

رسالة ماجستير بعنوان

تعقُّبات فوزي الشايب في الدراسات اللغوية العربية

Fawzi Al-Shaybe's Pursue on Arabic Linguistic Studies

إعداد الطالبة

هبة وليد محمد أبو ارميلة

1520301010

إشراف الأستاذ الدكتور

محمود الديكي

2019م

□

التفويـــض

أنا هبة وليد محمد أبو ارميلة أفوض جامعة آل البيت بتزويد نســـــخ من ر سالتي للمكتبات أو المؤ سـ سات أو الهيئات أو الأ شخاص عند طلبهم حـ سب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ: / /

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالـــبة: هبة وليد محمد أبو ارميلة الرقم الجامعي: 1520301010

التخصـــص: اللغة العربية وآدابها الكليـــــــــة: كلية الآداب والعلوم الإنسانية

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها الســـارية المعمول بها المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

تعقُّبات فوزي الشايب في الدراسات اللغوية العربية

وذلك بما ينســـجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرســـائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المســـؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصـــلت عليها وســـحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالبة: التاريخ: / /

قرار لجنة المناقشة

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها

"تعقُّبات فوزي الشايب في الدراسات اللغوية العربية"

إعـداد الطالبـة

هبة وليد محمد أبو ارميلة

١٥٢٠٣٠١٠١٠

إشراف

الأستاذ الدكتور: محمود الديكي

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
١. أ.د. محمود محمد الديكي	مشرفاً ورئيساً	.....
٢. أ.د. زيد خليل القرالـــه	عضواً	.....
٣. د. سعيد جبر أبو خضـــر	عضواً	.....
٤. أ.د. عبد الحميد الاقطش	عضواً/ مناقشاً خارجياً	.....

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها في كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة آل البيت.

نوقشت وأوصى بإجازتها/ تعديلها/ رفضها بتاريخ ٢٠١٩/٤/١٣ م

الإهـــــداء

- إلى من أنارا إلي طريقي، ورسما خطواتي منذ أن أبصرت النور وكانا لي خير داعم وخير قدوة.

إلى والديّ حفظهما الله (أبو محمد – أم محمد)

-إلى شريك حياتي وبلسم جروحي ورفيق دربي، إلى من علمني الصمود مهما تبدلت الظروف، إلى من سار معي نحو الحلم خطوة بخطوة، وحرص على أن أرتقي بطموحي وعلمي، وانتظر هذه اللحظات ليفتخر بنجاحي.

زوجي الغالي (طلال السلايمة)

- إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة، إلى رياحين حياتي، بناتي الغاليات.

(فرح وسندس ونرجس)

- إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله، إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات، وآثروني على أنفسهم، وعلموني معنى الحياة.

إخواني وأخواتي (محمد، خالد، جميلة، دعاء، بتول)

شكر وعرفان

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله خاتم الأنبياء وسيد الأولين والآخرين، وبعد:

فإنني وبعد إتمام رسالتي لا تسعفني الكلمات، ويعجز اليراعُ من صياغة أجمل عبارات الشكر والامتنان لكل من ساندني، وأخصّ بالذكر، الأستاذ الدكتور محمود الديكي، الذي أشرف على رسالتي وساندني طوال مشوار البحث، ومدّ لي يد المساعدة، وزودني بالمعلومات اللازمة لإتمام الرسالة، فله مني كل التقدير، وأسمى آيات العرفان بالجميل، والفضل إلى يوم الدين، فجزاه الله عني وعن لغتنا العربية كل الخير.

وأتقدم بالشكر إلى الأستاذ الدكتور فوزي الشايب الذي تكرم عليّ بأبحاثه وكتبه، ومدني بالنصح والإرشاد، لأتمكن من تناول جوانب الرسالة بكل أبعادها؛ فالحمد لله على مَنِّه، والشكر له على فضله.

كما وأشكر الأخت الفاضلة فاتنة العزة التي تحملت مشاق الطباعة والتعديلات، فلها كل الاحترام والتقدير.

ولا أنسى أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى مديرة مدرستي الفاضلة (سناء بابية)، وزميلاتي الغاليات اللواتي ساندنني طوال فترة دراستي، فكنّ الرفيقات اللواتي بعثنّ فيّ الأمل في لحظات الضعف، والفرح في أوقات الحزن.

وأخيراً، أتقدم بالشكر لكل من أسدى إليّ أي عون خلال مشواري العلمي والعملي، ولو بكلمة طيبة أو دعم وتشجيع.

والله ولي التوفيق.

فهرس المحتويات

التفويــض.....ب

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها..... ج

قرار لجنة المناقشة.....د

الإهـــــداء.....ه

شكر وعرفان .....و

فهرس المحتويات ..... ز

جدول بالرموز الصوتية المستعملة في هذه الدراسة .....ط

قائمة الملاحق.....ك

المُلخص بالعربية..... ل

المُقدّمة 1

التمهيـــد..... 8

أولاً: التعريف بحياة الشايب(): 9

ثانياً: مقالات الشايب (نشاطه العلمي): 15

ثالثاً: المبادئ النظرية والمنهجية في التفكير عند القدماء والمحدثين: 17

رابعاً: منهجية الشايب في التفكير اللغوي. 24

الفصل الأول تعقُّبات فوزي الشّايب في الدراسات الصوتية 25

أولاً: القوانين الصوتية:..... 26

ثانياً: التوافق الحركي بآلية المماثلة: 45

ثالثاً: التعاقب الحركي بآلية المخالفة():..... 65

رابعاً: المحظورات المقطعية واستراتيجيات تفاديها:..... 76

خامساً: صوائت المد (حروف أم مدود): 88
سادساً: التأكيد بالنون (طبيعته، وأصله، وأثره): 95
سابعاً: مسألة إنتاج أصوات الحلق: 100
الفصل الثاني تعقُّبات فوزي الشّايب في الدراسات الصرفية 103
أولاً: إسناد المعتل إلى الضمائر: 104
ثانياً: البناء في الفعل الصحيح والمعتل: 116
ثالثاً: المقصور والممدود: 130
الفصل الثالث تعقُّبات الشّايب في الدراسات النحوية 143
أولاً: إعراب الممنوع من الصرف والأسماء الستة: 144
ثانياً: الفتحة في آخر الفعل الماضي (ضميراً أم علامة بناء): 166
ثالثاً: المبني للمفعول (المبني للمجهول)[]: 173
رابعاً: الترجيحات النحوية: 178
أهم النتائج والتوصيات 209
المصادر والمراجع 212
Abstract 226
الملاحـــــــق 228
ملحق رقم (1) 229
ملحق رقم (2) 231
ملحق رقم (3) 236
ملحق رقم (4) 237

جدول بالرموز الصوتية المستعملة في هذه الدراسة *

أولاً: الصوامت Consonants:

أ	و	ض	ḍ
ب	b	ط	ṭ
ت	t	ظ	d̲
ث	t̲	ع	،
ج	dž	غ	g
ح	ḥ	ف	f
خ	h̲	ق	ḳ
د	d	ك	k
ذ	d̲	ل	I
ر	r	م	M
ز	z	ن	N
س	s	هـ	H
ش	š	و	W
ص	ṣ	ي	y

* فوزي حسن الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2016م، ص (ز – ح).

ثانياً: الحركات Vowels:

- الفتحة "a"
- الكسرة "i"
- الضمة "u"
- الفتحة الممالة "e"
- الضمة الممالة "o"

ثالثاً: الحركات الطويلة:

- الفتحة الطويلة ā
- الضمة الطويلة ū
- الكسرة الطويلة ī
- الضمة الممالة الطويلة: ō
- الفتحة الممالة الطويلة: ē

والصوامت الطويلة (المشددة) نرمز إليها بتكرير رمز الصامت، هكذا:

bb، dd، tt.

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
1	الرسائل الجامعية التي أشرف عليها الشايب
2	بحوثه العلمية
3	كتبه
4	نشاطه في المؤتمرات والدورات

المُلخص بالعربية

تعقُّبات فوزي الشايب في الدراسات اللغوية العربية

إعداد الطالبة: هبة وليد محمد أبو ارميلة

إشراف الأستاذ الدكتور: محمود الديكي

هدفت هذه الرسالة إلى بيان تعقُّبات فوزي الشايب في الدراسات اللغوية العربية، الذي يُعد من أصحاب الفضل الذين خدموا اللغة العربية، ودرسوها من منظور علم اللغة الحديث.

ويَعدُّ الشايب من أبرز الباحثين العرب في مجال علم اللغة، وقد كانت له دراسات توزعت على مختلف مستويات التحليل اللساني، صوتية وصرفية ونحوية.

وتكمن أهمية الدراسة بأن الشايب قد سلك في أبحاثه اللغوية مسلكاً مغايراً عن غيره من الباحثين حيث تمثل آراؤه محوراً رئيسياً في تفسير كثير من المسائل النحوية من ناحية صوتية، والعلاقة المباشرة للجانب الصوتي مع بقية الجوانب اللغوية، كما أنها دراسة غير مسبوقة على الرغم من المكانة المرموقة التي يحتلها الشايب في خدمة العربية.

وقد اعتمدت في رسالتي هذه على الاستقراء في جميع ما يُمثل مرجعية الدراسة التطبيقية، ثم الوصف والتحليل، بغية النظر في المنهج الذي اعتمده الشايب في دراساته، ومعرفة محتوى الدراسات وما قامت عليه، إضافة لكشف وجوه الاختلاف عن غيره من الباحثين الذين سبقوه، أو عاصروه، وكانت لهم اهتمامات مشابهة في دراساتهم اللغوية.

المُقدّمة

بسم الله، والحمد لله، ولا مُوفق إلا الله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، أما بعد:

يواجه منهج النحاة القدماء في دراسة الظاهرة اللغوية وتعقيدها نقداً كبيراً في أوساط الباحثين المحدثين، فمنهم من يرى أن البحث اللغوي عند العرب "خليط من ألوان التفكير، ومزيج من طرائق البحث، بالإضافة إلى ما يبدو في هذا الأسلوب من قصور، وما يظهر فيه من ضعف يعقّده عن الوصول إلى هدفه الحقيقي، وأنهم وقعوا في أخطاء منهجية لا يُقرها البحث الحديث"[1].

ومنهم من نقد النحاة لاهتمامهم بالحركات، ووصف جهودهم النحوية بأنها اقتصرت على دراسة أحوال أواخر الكلمات من حيث الإعراب والبناء[2].

ومنهم من يرى أن الدراسات اللغوية اتسمت بسمة "الاتجاه إلى المبني أساساً، ولم يكن قصدها المعنى إلا تبعاً وعلى استحياء"[3].

وقد طرح هؤلاء الباحثون وغيرهم آراء كثيرة في سبيل إصلاح الاتجاه القديم لدراسة اللغة، وكانت أغلب هذه الآراء متأثرة بشكل واضح بالمناهج الغربية المعاصرة، وكان فوزي الشايب من هؤلاء المحدثين.

---

(1) حليمة أحمد عمايرة، الاتجاهات النحوية لدى القدماء: دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2006م، ص11. وينظر: كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ط9، دار المعارف، مصر، 1986م، ص75-76.

(2) ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار العربية، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1978م، ص225-226.

(3) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ط5، عالم الكتب، 2006م، ص12.

فتبحث هذه الدراسة في المنهج المعرفي الذي بذل الشايب جهده في الوقوف عليه في أبحاثه ومصنفاته، والكشف عن آراء الباحثين فيما قدمه الشايب من دراسات في الجوانب اللغوية المختلفة، والوقوف على منجزاته في الجوانب الصوتية والصرفية والنحوية، وقد عملت على استقراء ما يمثل مرجعية الدراسة ثم الوصف والتحليل، مع ذكر أقوال بعض العلماء القدماء والمحدثين، وبيان مذهب كلٍّ منهم في هذه الجوانب المتعددة، متبعةً في ذلك رأي الشايب، وموافقته لها أو مخالفته مع بيان السبب، ومن ثم بيان رأيي راجيةً من الله التوفيق والسداد.

وتكمن أهمية الدراسة بأنها غير مسبوقة سوى محاضرة نظمها مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية في 2/ رجب/1437هـ في مؤتمر القصيم، وكانت بعنوان: (وقفات مع فوزي الشايب في نقده للصرف العربي)[1]، وكانت هذه المحاضرة نقد لبحثه (في الصرف العربي: ثغرات ونظرات) ألقاها أبو أوس إبراهيم الشمسان.

وقد أفدت من هذه المحاضرة بعد مشاهدتها على الشبكة العالمية، وقُمت بعد عرض مجموعة من الدراسات الصرفية التقليدية، ومعالجة الشايب لهذه القضايا معالجة علمية، بيان انتقاد الشمسان للشايب في كثير من الأمور عرضتها في الفصل الثاني في موضعها بالتفصيل.

---

(1) أبو أوس إبراهيم الشمسان، وقفات مع فوزي الشايب في نقده للصرف العربي، مجمع اللغة العربية، الشبكة العالمية: www.al-jazirah.com

وسعت هذه الدراسة إلى:

1. استجلاء تعقبات الشايب في الدراسات اللغوية.
2. الكشف عن آراء الباحثين فيما قدمه الشايب من دراسات في الجوانب اللغوية المختلفة.
3. الوقوف على منجزات الشايب في الجوانب الصوتية.
4. توضيح آراء الشايب لما قدمه اللغويون القدامى والمحدثون في مجال الدرس اللغوي.

وتدور أسئلة الدراسة حول:

1. هل يحمل الشايب مشروعاً حداثياً، مشروعاً رائداً؟
2. هل الشايب من مدرسة الإحياء التراثي اللغوي؟
3. هل الشايب صورة من صور التفكير في الخلاف النحوي؟
4. ما طبيعة التكوين المعرفي عند الشايب؟

فهذه بعض التساؤلات التي شغلت الباحثة، ودفعتها أن تحاول جاهدة للإجابة عن مواطن الاستفهام هذه، وكان لا بدّ للرجوع إلى مؤلفات عديدة تفيد هذه الدراسة، منها:

1. مؤلفات تمام حسان "اللغة العربية مبناها ومعناها، ومناهج البحث في اللغة".
2. مؤلفات إبراهيم أنيس "الأصوات اللغوية، ومن أسرار اللغة".
3. مؤلفات كمال بشر "دراسات في علم اللغة، وعلم الأصوات".
4. دراسة حليمة أحمد عمايرة "الاتجاهات النحوية لدى القدماء في ضوء المناهج المعاصرة".

أما الدراسات الموازية، فقد تناولت تعقبات غير واحد من الباحثين العرب طمحت للاستفادة من منهجيتها، ووضع تعقبات الشايب إزائها للمقارنة والحكم على ما تفرد به من منجز لساني معرفي، منها:

- رسالة للباحثة: منى غازي محمد الثقفي[1]، بعنوان: (تعقبات أبي حيان الأندلسي على ابن عصفور في كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب)، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، السعودية، 1433-1434هـ.
- ورسالة للباحث: عادل علي مصنور علي الصراف[2]، بعنوان: (تعقبات الزجاج للفراء في معاني القرآن وإعرابه)، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2001م.

---

(1) منى غازي محمد الثقفي، تعقبات أبي حيان الأندلسي على ابن عصفور في كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، السعودية، 1433-1434هـ.

(2) عادل علي مصنور علي الصراف، تعقبات الزجاج للفراء في معاني القرآن وإعرابه، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2001م.

- ورسالة للباحث: عليوي بن عبد الله الشمراني[1]، بعنوان: (تعقبات ابن قتيبة على أبي عبيدة في تفسير غريب القرآن)، مجلة الدراسات القرآنية، ع11، 1433هـ.

وقد اقتضت منهجية الدراسة تقسيمها إلى ثلاثة فصول مسبوقة بتمهيد، وملحقة بالنتائج والتوصيات، فاشتمل التمهيد على:

1. التعريف بحياة الشايب وبيان سيرته العلمية.
2. مقالات الشايب (عرض نشاطه العلمي).
3. المبادئ النظرية والمنهجية في التفكير اللغوي عند القدماء والمحدثين.
4. منهجية الشايب في التفكير اللغوي.

أما الفصل الأول: فخصصته لبيان تعقبات فوزي الشايب في الدراسات الصوتية، وقد اشتمل على:

أولاً: القوانين الصوتية: التطورات المطلقة (تطورات صوتي الجيم والقاف)، والتطورات المقيدة.

ثانياً: التوافق الحركي بآلية المماثلة.

ثالثاً: التعاقب الحركي بآلية المخالفة.

رابعاً: المحظورات المقطعية.

خامساً: صوائت المد (حروف أم مدود).

---

[1] عليوي بن عبد الله الشمراني، تعقبات ابن قتيبة على أبي عبيدة في تفسير غريب القرآن، مجلة الدراسات القرآنية، ع11، 1433هـ.

سادساً: التأكيد بالنون

سابعاً: مسألة إنتاج أصوات الحلق.

والفصل الثاني: خصصته لبيان تعقبات فوزي الشايب في الدراسات الصرفية، واشتمل على:

أولاً: إسناد المعتل إلى الضمائر (الأجوف والناقص).

ثانياً: البناء في الفعل الصحيح والمعتل.

ثالثاً: المقصور والممدود (التثنية والنسب).

وأما الفصل الثالث: فجاء في بيان تعقبات فوزي الشايب في الدراسات النحوية، واشتمل على:

أولاً: إعراب الممنوع من الصرف والأسماء الستة.

ثانياً: الفتحة في آخر الفعل الماضي (ضميراً أم علامة بناء).

ثالثاً: المبني للمجهول.

رابعاً: الترجيحات النحوية في المسائل الآتية:

1. تلحين بعض النحاة لاستعمال (لا غير).
2. إنكار أبنية المطاوعة.
3. تكسير أرض على أراضٍ.
4. عدم جواز الجمع بين ياء المتكلم والتاء في: يا أبتي، ويا أمتي.
5. الاختلاف بشأن "رُبّ".

6. عمل "إنّ" بين التنظير النحوي والواقع اللغوي.

وتضمنت نهاية الرسالة مجمل النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة.

وقد أردفت كل ذلك بثبت للمصادر والمراجع التي اعتمدتها في الدِّراسة.

وفي الختام أسأل الله العلي القدير أن يتقبل مني هذا الجهد المتواضع، وأن يغفر لي زلاتي، وأن يتجاوز عن هفواتي، فمن وجد في هذا العمل من خير ومنفعة، فليعلم أن الفضل كلُّ الفضل فيه لله، ومن وجد غير ذلك، فليعلم أنّ هذا هو الجد المقلّ، وحسبي أنني قد حاولت واجتهدت، وبذلت فيه ما استطعت، وما التوفيق إلا من عند الله العليّ القدير، عليه توكلت وإليه أنيب.

التمهيـــد

أولاً: التعريف بحياة فوزي الشايب.

ثانياً: مقالات الشايب.

ثالثاً: المبادئ النظرية والمنهجية في التفكير اللغوي عند القدماء والمحدثين.

رابعاً: منهجية فوزي الشايب في التفكير اللغوي.

أولاً: التعريف بحياة الشايب( )[1]:

ولد فوزي الشايب في 1944/1/1م، في قرية سلمة[2] في فلسطين، لجأ أهله إلى الأردن، وقد أنهى الثانوية العامة في مدرسة رغدان الثانوية في عمان سنة 1963م، ثمّ حصل على شهادة البكالوريوس في اللغة العربية وآدابها من جامعة بيروت العربية سنة 1972م، وشهادتي الماجستير والدكتوراة من جامعة عين الشمس بمصر سنتي (1987 م و1983م) على التّوالي.

تدرج الشّايب في مراتب التّعليم الجامعيّ، فبدأ عمله في جامعة اليرموك محاضراً متفرّغاً من بداية العام الأكاديمي (1983م/1984م)، إلى بداية العام الأكاديمي (1984م/ 1985م)، ثم أستاذاً مساعداً سنة (1984م/1985م)، ثم أستاذاً مشاركا في (1989/9/1م)، ثم أستاذا ابتداءً من 1997/1/19م في كلية صحار، في سلطنة عُمان سنة (1997م-1999م)، ثم عاد إلى جامعة اليرموك سنة 1999م إلى سنة 2004م، ثم عمل أستاذاً لمادتي النحو والصرف في جامعة الشارقة في الإمارات العربية المتحدة من سنة (2004م حتى سنة 2007م)، وبقي في جامعة اليرموك حتى تقاعده لبلوغ السن القانونية في 2014/9/14م.

---

(1) مقابلة شخصية مع الدكتور فوزي الشايب يوم الأحد بتاريخ 2018/7/1م، دابوق، عمان، الساعة الرابعة عصراً.

(2) قرية سلمة: هي قرية مهجّرة من قرى فلسطين، تقع شرق محافظة يافا، وتبعد عنها 5 كم، وترتفع 25م عن سطح الأرض، وتبلغ مساحة أراضيها 6782 دونماً، لعب أهل سلمة دوراً بطولياً بالمعارك التي دارت بين الصهاينة والعرب عام 1948م، إلا أنّ المنظمات الصهيونية المسلحة قامت بتشريد أهالي القرية، وطغى تمدد تل أبيب على القرية وأراضيها.

درس الشايب في مخيم للاجئين اسمه (مخيم الجلزون) شمالي رام الله، ودرس في هذا المخيم من الصف الأول إلى الرابع الابتدائي حيث كان في السنوات الثلاثة الأولى طالباً ضعيفاً، ثم تحسن شيئاً فشيئاً حتى حصل على المراتب الأولى في الصف الثالث الإعدادي في مدرسة ضرار بن الأزور في جبل اللويبدة، ثم انتقل إلى مدرسة رغدان الثانوية في جبل الحسين، فدرس فيها من الصف الأول الثانوي إلى الصف الثالث الثانوي حسب المسمَّيات القديمة، ثم حصل على الثانوية العامة في عام1963م، وبقي سنة كاملة عاطلاً عن العمل، فلم يستطع في ذلك الوقت الالتحاق بمركز تدريب المعلمين، وكانت ظروفه بائسة جداً، فهو من أسرة مسحوقة مادياً، وكان أكبر الأولاد، حيث أن عائلته كانت تعتمد عليه في كثير من الأمور.

وحتى لا تضيع عليه سنوات أخرى ذهب في السنة التي بعدها إلى مركز تدريب المعلمين في مدينة (رام الله)، وبقي هناك سنتين، وتخرج في سنة 1966م.

ومن كرم الله تعالى عليه قام ملحق الثقافة للمعلمين في السعودية بأخذ أسماء الناجحين من دار المعلمين، لأجل التعاقد معه للعمل في السعودية، فبقي في السعودية من عام 1966م حتى عام1974م، وكانت الحياة في مناطق الجنوب قاسية جداً، وكانت المواصلات أيضاً صعبة جداً، ثم مضت بعد ذلك سنتان ولم يكن لديه ما يفعله، فوجد بعض الزملاء ينتسبون للدراسة في بيروت العربية، فانتسب لهذه الجامعة وتخرج بعد أربع سنوات، وحصل على مرتبة الشرف الثانية، وهذا ما جعله يتطلع لإكمال دراسته العليا.

كان الشايب يحرص على العمل بجد ونشاط لجمع المال، فهو من عائلة فقيرة لا تستطيع تزويده بما يريد للدراسة، فما كان منه إلاّ أن يتَّجه للعمل؛ لأجل إكمال مشواره في تحصيل دراساته العليا بكل جدٍّ ونشاط كعهده مثابراً، فعمل سنتين لجمع المال، وكانت رغبته أن يكمل دراسته العليا في القاهرة، ولأجل تحصيل ذلك تقدّم بطلب إلى مكتب الخدمات الجامعية، وقُبِل في جامعة عين شمس، ثم انتقل من جدة إلى القاهرة، وبحمد الله وفق ونجحَ بالامتحان، وكان المشرف الرسمي على رسالته (الماجستير) الأستاذ الدكتور (عوني عبد الرؤوف) من كلية الألسن التابعة لجامعة عين شمس، وعندما أعلنت ليبيا حاجتها لمعلمين قدّم أوراقهُ للذهاب هناك للعمل وجمع المال لإكمال رسالته، وبقي سنتين في ليبيا وكان يعمل في قرية نائية بعيدة كل البعد عن المراكز العلمية ولم يكن هناك مجال للإفادة، أو الاطلاع على أي كتاب، فنصحه بعض الزملاء بالذهاب إلى الأستاذ الفلسطيني (محمد عيسى الصالحية) الذي كان يعمل أستاذاً في التاريخ في كلية الدراسات العربية في مدينة البيضاء، التي كانت تبعد نحو مائتي كيلو متر تقريباً عن القرية التي يعمل فيها، فذهب وسأل عنه وقد أكرمه الله بهذا الرجل، فأخذ بيده وأعطاه ما يشاء من الكتب.

قدم الشايب استقالته من العمل ليُعدّ رسالة الماجستير وبعد إعدادها قدمها للأستاذ الدكتور محمد عوني عبد الرؤوف، فكانت المفاجأة بأنها رُفضت في البداية، وذلك لأنها تختص بأبنية اللغة العربية وتحتاج إلى دراسة مقارنة مع اللغات السامية كما قال له المشرف، ثم توجه الشايب إلى مجموعة من الكتب تختصُّ بالدراسات اللسانية باللغة الإنجليزية، وقدّم رسالته بعد أن عدَّل عليها فخرج من باب التقليد وتعرف على وجهات نظر علمية حديثة وسَّعت عنده أفق العلم.

وعلى الرغمِ من أن الرسالة رفضت في البداية إلا أن الشايب، كان يُدين لمحمد عوني بعد الله بالفضل الكثير في توجيههِ نحو الدراسات اللسانية الحديثة، وإن دّل هذا الشيء، فإنه يدل على الحماس والهمة والنشاط والإرادة التي تعوَّدها الشايب في مواصلة طريقه نحو العلم، دون أن يتذمر أو أن تعيقَهُ ظروف حياته الصعبة.

وبعد اطلاع الشايب على الكتب المختصة باللسانيات الحديثة لاحظ بعض الأشياء التي تصيب بُنية الكلمة، فقرر أن يُكمل دراسته للحصول على شهادة الدكتوراة، وكانت رسالته بإشراف الدكتور رمضان عبد التواب رحمه الله، عميد كلية الآداب لجامعة عين شمس في ذلك الوقت، وكانت بعنوان (أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية)، وقد نجح في الحصول عليها مع مرتبة الشرف الأولى في عام (1983م).

بدأ الشايب مسيرته العملية من جديد، فباشر بتقديم أوراقه وشهاداته من أجل الالتحاق في إحدى الجامعات في الدول العربية، وبفضل الله ثم بفضل أستاذه رمضان عبد التواب، الذي كانت له علاقة مع اللجان السعودية، تعاقد مع جامعة الإمام محمد بن سعود ليعمل هناك، ثم عاد إلى الأردن في جامعة اليرموك، وكان أمله ضعيفاً جداً بقبول هذا الطلب، على الرغم من رغبته الشديدة في ذلك، ولم يكن الشايب في تلك الفترة يعرف أحداً، ليساعده في هذا المجال، لذلك تقدَم بطلبٍ آخر ليعمل في الرياض، وكان أهله يشجعونه على العمل في الخارج لما في ذلك من منفعة مادية أكثر من جامعات الأردن.

وفي اليوم الذي كان يتجهز فيه الشايب للسفر إلى الرياض حيث قُبل طلبه للعمل هناك، تم قبوله أيضاً للعمل في جامعة اليرموك، لكن رغبة أهله كانت بأن يسافر إلى السعودية؛ بسبب المردود المالي، فسافر وهو متردد في ذلك، ودفعه هذا التردد وهو في الطريق للعودة إلى عمان بعد وصوله إلى منطقة الأزرق، وذلك لأن رغبته الحقيقية هي العمل في جامعة اليرموك.

عُيّن الشايب في جامعة اليرموك بتاريخ (1983/9/7م) وبقي فيها حتى بلوغه سنّ التقاعد (2014/9/1م).

ويبدأ الشايب بتأدية رسالته العلمية السامية، المتمثِّلة بتدريس اللغة العربية في جامعة اليرموك من الفترة الزمنية التي أشرت إليها، والتي امتدّت نحو ثلاثين عاماً، أشرف خلالها على عددٍ كبيرٍ من الباحثين المتقدِّمين لنيل درجتَي الماجستير والدكتوراة، على ما سيأتي، بيانهُ، وسافر خلال هذه المدة إلى عدة بلدان، فسافر محاضراً متفرّغاً إلى سلطنةِ عُمان لمدةِ سنتين، وإلى دولة الإمارات العربية المتحدة لمدة ثلاث سنوات ونصف، ومن ثمَّ إلى مملكة البحرين لمدة سنة، ثم سافر بعدها إلى تركيا لتعليم اللغة العربية لمدّة سنة ونصف.

هكذا كان سِجلّ الشايب حافلا بالنشاط العلميّ الأكاديميّ، فهو يُعّد من الجيل الأول الذين قاموا بنشر علم اللغة الحديث في الجامعات العربية، فقد كان أحد من نهض بتدريسه في جامعة اليرموك وجامعة الشارقة، وكلية التربية في صحار في سلطنة عمان.

درس الشايب اللغة العربية في البداية لما لاحظه من حاجة المدارس إلى مدرسين في اللغة العربية وهو كان بحاجة ماسة للعمل، وهذا الأمر لا يبدو غريباً بالنظر إلى تلك الظروف الصعبة التي كانت تواجهها أسرة الشايب.

حيث كان الشايب في البداية يُدرِّس التاريخ، وتوجه بعدها ليُدرِّس اللغة العربية، لأنه كان بأمسّ الحاجة للعمل بسبب ظروف أسرته الصعبة، فكان الدافع في بداية الأمر دافعاً اقتصادياً أما حب اللغة العربية فقد نما في داخله شيئاً فشيئاً من خلال ما قدمه من إسهامات لغوية حديثة، سأقوم بعرضها في التفصيل في رسالتي إن شاء الله.

ثانياً: مقالات الشايب (نشاطه العلمي):

يُعدُّ الشايب مدرسة في إعداد الباحثين اللغويين: منهجيًّا وثقافيًّا، فقد أشرف على عدد كبير من الباحثين المتقدمين لنيل درجتي الماجستير والدكتوراة في جامعة اليرموك[1].

وشارك في فحص الإنتاج العلمي والبحوث العلمية، وقد نشر ما يرجو على أربعة وثلاثين بحثاً علمياً محكماً[2].

ومن أهم هذه الأبحاث:

بحثه: (تأملات في بعض ظواهر الحذف الصوتي)، وقد عالج في بحثه هذا بعض القضايا الصرفية، كالحذف في الأفعال، والتغيرات التي تحدث للأفعال (الأجوف والناقص) عند الإسناد، مع عرض مختلف وجهات نظر القدماء، مُبيناً نقاط الضعف فيها، ثم وجهة نظره.

وبحثه (ثغرات ونظرات)، الذي تناول فيه مجموعة من القضايا الصرفية منها الإعلال بالنقل وقضية الوزن.

وبحثه (خواطر وآراء صرفية)، الذي اعتمد فيه على محورين أساسين هما: المنهج المقارن وتحكيم معطيات علم الأصوات، لتقديم خواطره وآرائه الصرفية.

أما نشاط الشايب في التأليف فواسع ومتنوع، و قُدِّر لمؤلفاته أن تُنشر غير مرة، وأن تكون مراجع موثوقة للباحثين في علم اللغة الحديث[3].

---

(1) ينظر الملحق رقم (1)، ص172–173 في الرسالة نفسها.

(2) ينظر الملحق رقم (2)، ص174–177 في الرسالة نفسها.

(3) ينظر الملحق رقم (3)، ص178 في الرسالة نفسها.

ومن أهم هذه المؤلفات:

كتابه (أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية)، الذي تناول فيه التطورات الصوتية التي تعرض لها الأصوات، ووظف فيه معطيات علم الأصوات لخدمة القضايا الصرفية.

وكتابه (محاضرات في اللسانيات)، الذي تناول فيه الأصوات على المستوى النطقي وكيفية إنتاج الصوت، ومسألة الفونولوجيا وأهم المدارس الفونولوجية ووصف الصوامت والحركات.

وكتابه (قراءات وأصوات)، الذي خصصه لدراسة الظواهر الصوتية للهجة من خلال القراءات القرآنية.

وللشايب نشاط ملحوظ في المجامع العربية، فقد شارك في مجمع اللغة العربية الأردني في موسمه الثقافي السابع والعشرين (اللغة العربية في المؤسسات الأردنية وسبل النهوض بها) ببحث عنوانه: (الرسائل الجامعية بين الواقع والمأمول) من 27/-2009/10/29م/ "قسم اللغة العربيّة/جامعة اليرموك أُنموذجاً".

ولم يقتصر نشاط الشايب الدائب على الجانب الأكاديمي والتأليف والعمل المجمعي فحَسْب، بل نجده حاضراً في المنتديات العامة، وفي المؤتمرات العلمية، وفي الندوات الثقافية والدورات التدريبية[1].

---

[1] ينظر الملحق رقم (4)، ص179-180 في الرسالة نفسها.

ثالثاً: المبادئ النظرية والمنهجية في التفكير عند القدماء والمحدثين:

أولاً: القدماء:

يهمنا في هذه الدراسة أن نبحث عن الجوانب المنهجية التي تُشكل الأسس التي انطلق منها النحاة القدماء، والتي رسمت التفكير النحوي في دراسة الظواهر اللغوية، وقد قسمها الباحثون إلى ثلاثة اتجاهات[1]:

أولاً: الاتجاه الوصفي، الاتجاه العقلي، الاتجاه التاريخي:

أولاً: الاتجاه الوصفي:

يقوم هذا الاتجاه على أساس وصف اللغة في مستوياتها المختلفة، أي في أصواتها وأبنيتها الصرفية، وتراكيبها النحوية، ودلالتها المعجمية والبلاغية.

ولما كان النحاة يهدفون من دراستهم اللغوية إلى انتحاء سَمْتَ كلام العرب كان لا بد من إجراء وصف لهذه اللغة، وذلك من خلال استقراء كلام العرب المطرد الفصيح نقلاً صحيحاً، وقياس ما لم ينقل على ما نُقل إذا كان في معناه[2].

---

(1) حليمة أحمد عمايرة، الاتجاهات النحوية لدى القدماء، مرجع سابق، ص73.

(2) حليمة أحمد عمايرة، الاتجاهات النحوية لدى القدماء، مرجع سابق، ص73.

وقد أثار مفهوم الفصاحة اللغوية العديد من النقاشات عن علاقته بالبلاغة، وكان للبلاغيين موقفين أساسين في البحث[1]:

الأول: يجعل الفصاحة والبلاغة والبيان ألفاظاً متماثلة تدل على مقصد واحد.

والثاني: الذي عليه جمهرة البلاغيين، يقوم على حصر الفصاحة في الجانب الصوتي دون الدلالي، في حين تجمع البلاغة بين الأمرين معاً.

أما ابن الأثير فيعتبر النقاشات البلاغية غير عميقة، لأنها لا تبرز حقيقة الفصاحة حيث وقفت عند الحد اللغوي الدال على الوضوح والبيان[2].

فيتبين أن للفصاحة ثلاثة مجالات: المفرد والكلام والمتكلم، ولو تأملنا هذه الأصناف بأكملها وجدناها تتعلق بالقيود التأليفية التي توضع على الألفاظ في مستواها الإفرادي والتركيبي، أي أن الفصاحة بحث علمي عن قواعد التنافر والتلاؤم[3].

---

(1) ينظر: فؤاد بو علي، الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، 2011م، ص36-37.

(2) ينظر: المرجع السابق، ص37. وينظر: ضياء الدين ابن الأثير، نصر الله بن محمد، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ت: أحمد الحوفي، بدوي طيانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، 91/1-92.

(3) ينظر: فؤاد بو علي، الأسس المعرفية والمنهجية، مرجع سابق، ص38.

ثانياً: الاتجاه العقلي: ويقسم إلى[1]:

1- الاتجاه العقلي الفلسفي:

وجاء هذا الاتجاه نتيجة تأثر النحاة القدماء بالفلسفة الإغريقية، وهي قضية خلافية بين الباحثين قديماً وحديثاً، فمنهم من ينكر هذا التأثر، ومنهم من يؤكد هذا التأثر، ويراه لا يخرج بجوهره عن فلسفة أرسطو في اللغة، ومنهم من ذهب في هذه المسألة مذهباً وسطاً.

2- الاتجاه العقلي المنطقي[2]:

لعل ملامح التفكير المنطقي، عند النحاة، تبرز في بعض أشكال القياس، وبعض أشكال التعليل، حيث غلب على القياس عند أوائل النحاة الطابع الوصفي، إلا أنه اتجه بعد ذلك اتجاهاً شكلياً، يقوم على مدى اطّراد الظواهر وشيوعها، فأصبح يعرف بأنه إلحاق الفرع بالأصل بجامع.

وتطور التعليل عند النحاة من تعليل وصفي يكتفي بتسويغ الظواهر اللغوية، إلى شكل آخر أصبحت فيه العلل هدفاً تعدّل من أجله القواعد.

3- الاتجاه العقلي المعياري[3]:

وُجد هذا الاتجاه من خلال سعي النحاة إلى هدفين رئيسين، هما:

- هدف تأصيلي يرمي إلى وصف الظاهرة اللغوية، والوقوف على حقيقتها، بتسجيل قواعدها، وذلك حتى تكون مرجعاً يُرجع إليه، في معرفة السَمْتَ الذي كانت تُنطق عليه العربية.

---

(1) ينظر: حليمة أحمد عمايرة، الاتجاهات النحوية، مرجع سابق، ص102- 104.

(2) ينظر: حليمة أحمد عمايرة، الاتجاهات النحوية، مرجع سابق، ص108- 113.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص119.

- هدف تعليمي يرمي إلى تعليم الأنماط اللغوية، التي تمكن الناس من عرب وغيرهم من تعلم لغة القرآن الكريم والتعامل بها فيما بينهم، بوصفها لغة الحضارة الجديدة.

ثالثاً: الاتجاه التاريخي[1]:

جهود النحاة التاريخية تتطلب منها دراسة ملمحين عندهم، هما:

1. الملمح التاريخي المقارن: ويُقصد به تلك الإرهاصات التي تنتمي إلى المنهج، الذي يجتهد في مقارنة الظاهرة اللغوية بما يناظرها في لغات أخرى.
2. الملمح التاريخي التطوري: ويُقصد به تلك الإرهاصات التي تنتمي إلى المنهج، الذي يرمي إلى الوقوف على أطوار الظاهرة في اللغة الواحدة، مع بيان أثر الزمان والمكان في تطورها، دون أن يحتاج ذلك إلى المقارنة بلغات أخرى.

---

[1] المرجع نفسه، ص141.

ثانياً: المناهج اللغوية عند المحدثين:

ظهرت مناهج لغوية عن الغرب وتأثر بها بعض المحدثين العرب، وأهم هذه المناهج[1]:

1. المنهج التاريخي المقارن: وهو دراسة اللغة دراسة طولية، بمعنى أن يتتبع الباحث اللغوي الظاهرة اللغوية في عصور وأماكن متعددة ليرى ما أصابها من التطور محاولاً الوقوف على سرِّه، وقوانينه المختلفة[2].
2. المنهج التاريخي التطوري: وهو فرع على التاريخي المقارن ويهدف إلى دراسة اللغة الواحدة في مستوياتها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، بقصد تتبع الظاهرة اللغوية في عصور مختلفة، وأماكن محددة ليرى ما أصابها من تطور، محاولاً الوقوف على سرّ هذا التطور وقوانينه المختلفة[3].

---

(1) ينظر: حليمة أحمد عمايرة، الاتجاهات النحوية، مرجع سابق، ص21.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص23. وينظر: رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث العلمي، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1997م، ص181.

(3) ينظر: حليمة أحمد عمايرة، الاتجاهات النحوية، مرجع سابق، ص28.

المنهج الوصفي[1]: أضفت محاضرات فرديناند دي سوسير التي نُشرت عام 1916م، صفة العلمية على منهج دراسة اللغة وأصبحت أساساً لعلم اللغة الحديث، وأبعدت الأمور الميتافيزيقية التي تبتعد بالظواهر اللغوية عن الوصف الدقيق لها، ومن ثم نُحِّي المنهج التاريخي المقارن الذي كان سائداً، وأصبح البحث الوصفي ذا أولوية عليه.

أما أهم الأسس التي استند إليها الوصفيون والتي استمدوها من دي سوسير تتمثل في النقاط الآتية[2]:

1. تتكون اللغة من اللسان والكلام، واللسان يمثل ثروة باطنة وخفية، لا يفصح عنها إلا الكلام، واللسان نسق نحوي، أي نظام من العلاقات والقواعد والأشكال.
2. تعد العلاقة بين الألفاظ والمعاني، علاقة اعتباطية وهو ما عُرف بنظرية الدليل[3].
3. إن مهمة الباحث اللغوي، أن يدرس اللغة المنطوقة في جميع مستوياتها، الفصيحة والعامية.

---

(1) ينظر: المرجع نفسه، ص34.

(2) ينظر: حليمة أحمد عمايرة، الاتجاهات النحوية، مرجع سابق، ص34- 36.

(3) ينظر: دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، ت: صالح القرمادي وآخرون، الجار العربية للكتاب، طرابلس، 1989م، ص286.

4. التفريق بين اللغة ظاهرة ذهنية إنسانية متكاملة، ذات قواعد وأصول قائمة في أذهان الناطقين بها، واللغة كأداة يستعملها الإنسان في مجرى حياته اليومية وهي مستوحاة من الأسس الذهنية ومبنية عليها.

5. الدراسة الوصفية للغة هي النظر في علاقة كل عنصر من العناصر اللغوية الداخلية بغيره من العناصر الأخرى المكونة للنظام اللغوي.

3. المنهج التوليدي التحويلي[1]: منهج حديث نشأ في الخمسينات بعد أن وضع تشومسكي كتابه "التراكيب النحوية"، ويثعد تشومسكي اللغة قدرة فعالة فطرية مختصة بالإنسان، ومن هنا رأى التحليل اللساني ينبغي أن يشرح اللغة من الداخل، وليس من الخارج، والمنهج التوليدي التحويلي هو منهج ذهني يهتم بالحقيقة الكامنة، أي أنه يركز على التمييز بين الكفاية اللغوية وهي "ملكة" ذاتية تتمثل في القدرة على إنتاج الجمل وتفهمها في عملية تكلم اللغة وتمثل البنية العميقة للكلام وبين الأداء اللغوي وهو الاستعمال الآني للغة ضمن سياق معين.

---

[1] ينظر: حليمة أحمد عمايرة، الاتجاهات النحوية، مرجع سابق، ص51.

رابعاً: منهجية الشايب في التفكير اللغوي.

يجمع الشايب بين المنهج الوصفي والمعياري مستفيداً من أنظار البصريين ومتبعاً طريقتهم في المحاورة والنقاش، هذا في الجانب التراثي من طريقته في المعالجة غير أنه يستفيد أيضاً من وجهة النظر المقارنة في تحليل بعض المسائل خاصة ما يتعلق في عرض المسائل التأصيلية لبعض الظواهر الصرفية المركبة، كما أنَّ للنظرية التوليدية حضورٌ في تفكيره خاصة ما يتعلق في الأصل المفترض لمباني الأفعال والتحولات الصوتية المتصلة به.

الفصل الأول

تعقُّبات فوزي الشّايب في الدراسات الصوتية

أولاً: القوانين الصوتية:

1- التطورات الصوتية المطلقة (تطورات صوتي الجيم والقاف)

2- التطورات الصوتية المقيدة

ثانياً: التوافق الحركي بآلية المماثلة

ثالثاً: التعاقب الحركي بآلية المخالفة

رابعاً: المحظورات المقطعية واستراتيجيات تفاديها

خامساً: صوائت المد (حروف أم مدود)

سادساً: التأكيد بالنون

سابعاً: مسألة إنتاج أصوات الحلق

أولاً: القوانين الصوتية:

يرى الشايب أن القوانين الصوتية تطلق على التغيرات (التطورات) الصوتية التي تطرأ على اللغة، فتسمى (قوانين صوتية)، ولهذه التطورات خصائص معينة، بيَّنها الشايب في كتابه (أثر القوانين الصوتية) كما بسط القول فيها رمضان عبد التواب في كتابه "التطور اللغوي" وهي على الوجوه الآتي بيانها[1].

1. أنها تحدث تلقائياً دون شعورٍ أو وعي من الإنسان، فليس لإرادة الإنسان مدخلٌ فيها من قريب، أو بعيد.
2. أنها غير فردية، وهذا يهدم الاعتقاد القديم الذي كان سائداً لفترة طويلة من الوقت، والذي ينادي بأن جميع الظواهر الاجتماعية فردية المنشأ وأنها تصبح اجتماعية عن طريق التقليد.
3. أنها تسير ببطء وتدرج شديدين، فتطور الأصوات لا يحدث فجأة بين يوم وليلة، وإنما يظهر أثره بعد أجيال.
4. أن التطورات الصوتية محدودة بمكان معين، فمعظم ظواهر التطور الصوتي يقتصر أثرها على بيئة معينة، لا نكاد نعثر على تطور صوتي بحق جميع اللغات الإنسانية في صورة واحدة، فتحول القاف إلى همزة لم يظهر إلا لبعض المناطق التي تتكلم بالعربية[2].

---

(1) رمضان عبد التواب، التطور اللغوي مظاهرة وعلله وقوانينه، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1990م، ص20– ص23. وينظر: الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد– الأردن، 2016م، ص20– ص23،

(2) ينظر: علي عبد الواحد الوافي، علم اللغة، ط1، ج1، نهضة مصر للطباعة والنشر، ص286.

5. أن التطورات الصوتية محدودة بزمان معين، وهذا يعني أن عمل القانون الصوتي قد يتوقف بعد مدة من الزمن.

6. تتسم التطورات الصوتية أخيراً بأنها مطردة، بمعنى أنه إذا حصلت في صيغة من الصيغ انسحب مفعولها على جميع الصيغ المماثلة المماثلة.

ويقسم الشايب هذه التطورات إلى قسمين[1]:

1. تطورات مطلقة: وهي التطورات التي تحدث من التحول في النظام الصوتي للغة، بحيث يتحول الصوت اللغوي إلى صوت آخر في اللغة، وفي جميع السياقات الصوتية، ولا يختلف هذا النوع من التطورات عند الشايب عمّا أسماه رمضان عبد التواب "بالتغيرات التاريخية"[2].

2. تطورات مقيدة: وهي التطورات التي تحصل للأصوات بفعل تجاورها في سياقات صوتية معينة، فهي إذاً مشروطة بعوامل صوتية تشكيلية... وقد أطلق عليها أستاذنا رمضان عبد التواب "التغيرات التركيبية"[3].

وقد بيَّن الشايب أن هذا النوع من التطور الصوتي (التطورات المقيدة) هو الذي يكون له أكبر الأثر في تطور الصيغ والأبنية وتناسلها، أما التغيرات المطلقة، فهي مجرد حلول صوت محلَّ صوتٍ آخر في نظام اللغة، بعيداً عن تفاعل الأصوات ومتطلبات السياق.

---

(1) ينظر: الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، مصدر سابق، ص24.

(2) ينظر: رمضان عبد التواب، التطور اللغوي، مرجع سابق، ص24.

(3) المرجع نفسه، ص24.

1- التطورات المطلقة (تطورات صوتي الجيم والقاف):

تعرض صوت جيم (dž) إلى كثير من التغيرات والتطورات في اللهجات المحلية في شتى بقاع الوطن العربي، ومن هذه التطورات:

- تحول صوت (الجيم) إلى (دال):

فمثلاً في صعيد مصر يتحول حرف الجيم إلى دال، وقد ذكر رمضان عبد التواب "أن أهالي مدينة جرجا" مثلاً يسمون مدينتهم (دردا) كما ذكر أنهم يقولون: (دمل و داموسة) في (جمل وجاموسة)[1].

ويفسر الشايب هذا التطور الذي لحق بصوت الجيم: "بأن الجيم الفصيحة صوتٌ مزدوجٌ يتكون من عنصرين: انفجاري، وآخر احتكاكي، فهو يجمع بين الانفجار والاحتكاك، فالذي حصل فيه أنه تحول من صوت مزدوج إلى صوت بسيط عن طريق التخلص من أحد عنصريه، فتخلص من عنصر الاحتكاك عند أهالي الصعيد في مصر، وتقدم في مَخْرَجِه إلى الأمام، ونُمّي العنصر الانفجاري فيه، فتحول عندهم إلى دال"[2].

نلاحظ مما سبق أن ما حصل لصوت الجيم هو انزياح أمامي إلى حنكي لثوي (غاري لثوي) صوت انفجاري مجهور مرقق، مهموس في الوقف فصار إلى (d) صوت الدال.

---

(1) المرجع نفسه، ص25.

(2) الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، مصدر سابق، ص32.

وهناك تحولات أخرى لصوت الجيم[1]:

- انتقال من حالة الانزلاق اليائي إلى الوراء قليلاً إلى حنكي متوسط مع أخذ صفة الاحتكاك (ğ) صوت مجهور مرقق متوسط من بداية انفجارية وقفلة احتكاكية (مزجي: مركب) مسموع ينطق مجيدي قراءة القرآن وهو نطق الفصحى حالياً (dzج).
- تخفيف الصوت المزجي (الجيم الفصيحة) بإضعاف خرجته الانفجارية وتمكين خاصية الاحتكاك فصارت الجيم الشامية: صوت حنكي متوسط مجهور مركب احتكاكي ومسموع بنواحي المغرب.
- انزياح ارتدادي إلى الحنك الرخو (الطبق) صوت انفجاري مجهور مرقق وعند الوقف مهموساً وهو صوت جيم القاهرة وعُمان وبعضهم يراها الصورة القدمى.

- تحول صوت (الجيم) إلى (شين):

ومن ذلك ما رواه سيبويه عن العرب من قولهم: (اشتمعوا) في (اجتمعوا) و(الأشدر) في (الأجدر)[2].

وقد سمعت بنفسي أحد أهالي اللهجة الفلسطينية يقولون (اشتماع) في (اجتماع) و (مشتمع) في (مجتمع).

ثم ذكر الشايب "أن هذه الظاهرة الصوتية شائعة في كثير من المفردات في اللهجة الفلسطينية الدارجة، فسكان المدن الكبيرة، كالقدس ويافا واللد والرملة يقولون: (وش) بدلا من (وجه)، ومن العبارات المألوفة: (اغسل وشك)[3].

---

(1) نقلاً عن ملاحظات الأستاذ الدكتور عبد الحميد الأقطش على الرسالة.

(2) عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه)، الكتاب، ت: عبد السلام محمد هارون، ط3، ج4، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988م، ص479

(3) الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص31.

أما تحول الجيم إلى شين في اللهجة الفلسطينية، فيعلل الشايب بأنه إنما حصل بسبب ميل أصحاب هذه اللهجة إلى التخلص من العنصر الانفجاري والإبقاء على العنصر الاحتكاكي وتنميته، مع الاحتفاظ بعنصر الجهر فيه[1].

- تحول صوت (الجيم) إلى (ياء):

يذكر الشايب عدة أمثلة على هذه الظاهرة، وأول مثال كلمة (شيرات) في (شجرات)، ويبين الشايب أن العلماء اختلفوا في هذه الكلمة، ففي قوله تعالى: ﴿**وَلاَ تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ**﴾ [سورة البقرة: الآية 35]، قُرئت كلمة (الشجرة) (الشِّيرة) وكَرِه أبو عمرو بن العلاء (154هـ)، وقال: "يقرأ بها برابر مكة وسودانها"[2]، وابن جني أنكر أن تكون الياء في (شِيَرة) بدلاً من الجيم في (شجرة)، وزعم أنها في (شِيَرة) أصل، وعلل ذلك ابن جني بقوله: "وإنما كان الياء عندنا في (شِيَرة) أصلاً، غير بديل من الجيم لأمرين: أحدهما: ثبات الياء في تصغيرها في قولهم (شِيَيْرة) ولو كانت بدلاً من الجيم لكانوا خلقاء إذا حقروا الاسم أن يردوها إلى الجيم ليدلوا على الأصل، والآخر: أن شين (شجرة) مفتوحة، وشين (شِيَيْرة) مكسورة، والبدل لا يتغير فيه الحركات[3].

أما أبو حيان (745هـ) فقد دافع عن هذه اللغة ومن قرأ بها[4]، وكذلك أبو الفضل الرياشي (257هـ) أثبت سماع هذه الكلمة من الرواة[5].

---

(1) ينظر: المصدر نفسه، ص32.

(2) ينظر: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، المحتسب، ج2، وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1999م، ص73.

(3) ينظر: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (392هـ) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ط1، ج2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1421هـ-2000م، ص389-390.

(4) ينظر: أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، البحر المحيط في التفسيرات، ج1، ت: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420هـ، ص256.

(5) ينظر: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، سر صناعة الإعراب، مرجع سابق، ص389.

يتفق الشايب مع الرأي الثاني، ويشير إلى أن نطق الجيم (ياء) تطوراً مطلقاً لحق بهذا الصوت لدى بعض القبائل العربية قديماً، ولا يزال هذا التطور حيّاً في لهجات بعض القبائل في الجزيرة العربية، و خاصة منطقة تهامة، والمنطقة الجنوبية من سلسلة جبال عسير... ويثبت ذلك من خلال لهجات هؤلاء حيث يُقال: (اليَبَل) بدلاً من (الجبل)، و(اليمل) بدلاً من (الجمل)، و(الحَيَل) بدلاً من (الحَجَل)...، ويقولون: تيوَّز فلان، بدلاً من تجوَّز المقلوب عن تزوَّج...[1].

ويُبين الشايب أن هذه الظاهرة إلى جانب هذه المنطقة من السعودية، فإنها تشيع في بعض بلدان الخليج العربي خاصة لهجة الكويتيين حيث يقولون: (وايد، وداي، بدلاً من واجد، ودجاج)، وعند بعض البدو في الأردن، وفي لهجة عشيرة (عيسى) على الخصوص[2].

وفعلاً نسمع هذه الكلمات عند مشاهدة المسلسلات التلفزيونية في لهجات السعوديين والكويتيين.

---

(1) ينظر: الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص34.

(2) ينظر: المصدر نفسه، ص35.

ويفسر الشايب هذه الظاهرة (قلب الجيم إلى ياء) "بأن الجيم والياء متقاربان في مخرجهما، فكلتاهما تخرج من الغار، أي من وسط الفم المقابل للحنك الصلب، والتقارب المخرجي هذا يسهل عملية الإبدال بينهما، ذلك أنهما من حيث المخرج متقاربتان، كما أنهما مجهورتان، فالتقارب بينهما مخرجاً وصفةً كبير"[1].

ولا يختلف الشايب في تفسيره لهذه الظاهرة عن أستاذه رمضان عبد التواب، كما وتسمى هذه الظاهرة عند رمضان عبد التواب وبعض اللغويين بـــ (العجعجة)[2].

ويشير الشايب أن بعض اللغويين يعدون هذا التطور تطوراً مقيداً، فسيبويه يقيد هذه الظاهرة بحالة الوقف فقط[3]، وابن السكيت (243هـــ) قيدها بحالة تشديد الياء[4]، وابن فارس (395هـــ) قيدها بحالة النسب فقط، وصلاً ووقفاً أيضاً[5]. كما ويشير أن الآخرين من الرواة واللغويين قد أثبتوا لنا أن الياء تبدل فيها الجيم في الوقف والوصل، مشددة وغير مشددة في النسب وفي غيره أيضاً[6].

---

(1) المصدر نفسه، ص35.

(2) ينظر: جلال الدين عبد الرحمن (السيوطي)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ت: محمد جاد المولى وآخرون، ط1، المكتبة العصرية، بيروت، 2014م، ص222، وينظر: رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، ط6، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1999م، ص132.

(3) ينظر: عمرو بن عثمان (سيبويه)، الكتاب، مرجع سابق، 182/1.

(4) ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، مرجع سابق، 188/1.

(5) ينظر: أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، الصاحب في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامهم، ط1، ج1، 1997م، ص30.

(6) ينظر: الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص36-38.

ويتفق الشايب مع الرأي الثاني من اللغويين وهو أن قلب الياء جيماً، تطوراً مطلقاً، ولا يزال حيّاً في لهجات بعض القبائل العربية في تهامة، ويخص الشايب بالذكر منطقة (رجال ألمع) حيث كان يسمع الطلبة في أثناء العمليات الحسابية يقولون: كذا وبالجد كذا، بدلاً من باليد كذا وكان يسمعهم أيضاً يقولون الجمن بدلاً من اليمن[1].

ويبدو أن هذه الظاهرة لا تقتصر على العربية واللغات السامية ولعلّ أشهر مثال عليها اسم العالم من حلقة براغ (Yakubsun) حث قلبت (الجيم) (ياءً) (Jakubsun) فهو (يعقوب)، وبأثر من النظام الكتابي نجد (الجيم) قلبت (ياءً) فنجده يكتب جاكبسون، حيث نجد حرف (j) في اللغة الأم لهذا العالم وتلفظ شبه الحركة (y).

وعلى الرغم من الجهد المميز الذي قدّمه الشايب في هذا المجال، فعلى ما أعتقد إنّ وجهة النظر المقارنة تحتاج إلى كثير من التدقيق ومعرفة أكثر تبصراً في هذا العلم، وأرى أن علم اللغة التاريخي يكشف عن معارف أكثر دقة لتحديد أي الأصوات تطور عن الآخر، ومن الثابت أنّ اللهجات أحياناً تحتفظ برواسب وملامح صوتية تعود لمرحلة أقدم مما هو في العربية الفصحى، كما أن النظرة التقابلية لبعض الأصوات في لغات خارج الأسرة اللغوية ربما تلقي الضوء على بعض التغيرات الصوتية التي تتجاوز حدود اللغة المدروسة وهي في حالنا اللغة العربية، كالذي نجدهُ صوت لصوت (الجيم)، في عدة لغات خارج ما دُعي بالمجموعة السامية ولهجاتها.

---

[1] ينظر: المصدر نفسه، ص40.

- تطور صوت القاف:

يذكر الشايب بأن القاف تعرضت إلى تغيرات كثيرة في اللهجات الدارجة في مختلف أنحاء الوطن العربي، ويعلل ذلك بيباسة هذا الصوت وصلابته، ويوضح الشايب بأن يباسة القاف وصلابته ناشئ عن كونه صوتاً انفجارياً يُسدّ مجرى الهواء في أثناء نطقه سدّاً محكماً عن طريق ارتفاع مؤخرة اللسان حتى تتصل باللهاة، والجدار الخلفي للحلق، مع ارتفاع الحنك اللين، ثم يضغط الهواء مدة من الزمن بفعل ضغط الرئتين، وعندما يزول الانسداد فجأة، يتحرر الهواء دون أن يحدث اهتزاز في الأوتار الصوتية، مكوناً صوتاً انفجارياً مهموساً[1].

وبما أن معظم الأصوات طرأ عليها تحولات، فلا داعي لتفسير الشايب بيبوسة حرف القاف، وإنما التغيير راجع لقُرب مخرج أو صفة.

ويشير الشايب بأن السلف عدوا صوت القاف صوتاً مجهوراً[2]، ويعتقد الشايب أن السلف ربما وضعوا قافاً أخرى غير هذه القاف التي نسمعها من مجيدي القرّاء هذه الأيام، فلعلهم وضعوا "الكاف" التي هي النظير المجهور للكاف العربية، فإن كان ذلك كذلك، يكن الهمس من التغيرات التاريخية المطلقة التي تعرضت لها القاف[3].

---

(1) ينظر: الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص40-41.

(2) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، 480/4.

(3) الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص41.

ومن هذه التغيرات التي تعرض لها صوت (القاف):

*** تحول صوت القاف إلى همزة:**

مال أهل الحواضر العربية في مصر وبلاد الشام عامة إلى نطق (همزة) مكان القاف، فمثلاً: قال ← آل، قلت ← ألت، وقلب ← ألب، ومن العبارات المشهورة في المصرية الدارجة: (يا ناس يا شر كفاية أرّ) بدلاً من (قرّ)، وقولهم (فلان عنده الألب)، أي يشكو من مرض القلب.

ويبين الشايب أن تطور القاف إلى همزة هو قانون عام في لهجات معظم الحواضر العربية في مصر وبلاد الشام[1]، كما أن هذا النوع من التطور قديم في اللغات السامية.

ويذكر رمضان عبد التواب مثالاً في تحول القاف إلى همزة في أعلام الفينيقية، فمثلاً العالم الفينيقي (Himalkart) هملقَرت تحول إلى (Himalar) حِملِر[2].

ويفسر الشايب هذه الظاهرة بأن القاف قد تأخر مخرجها إلى الخلف باحثاً عن أقرب الأصوات شبهاً من الناحية الصوتية، ولا يوجد في أصوات الحلق ما يشبه القاف إلا الهمزة، وذلك لوجود صفة الانفجار في كل منهما، كما يذكر أن تطور القاف إلى همزة كان معروفاً لدى العرب قديماً، بل لقد شق طريقه إلى الفصحى، حيث عقد أبو الطيب اللغوي باباً في كتاب الإبدال للألفاظ التي أبدلت فيها القاف إلى همزة. ومن الأمثلة على ذلك: القشب (الأشب)، والقفز (الأفز)[3].

---

(1) ينظر: الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص41.

(2) ينظر: رمضان عبد التواب، بحوث ومقالات في اللغة، ط3، ج1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1995م، ص11.

(3) ينظر: أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي، الإبدال، ت: فخر الدين التنوخي، ج2، عضو مجمع اللغة العربية، دمشق، 1961م، ص561– 562.

غير أن الشايب لم يذكر لنا سبب تصرف اللهجات بهذه الطريقة والمرءُ لا يسلم مع الشايب بأن صفة الانفجار المشتركة بين (القاف) و(الهمزة) سبب هذا التحول، فأعتقد أن هذا التحول من قاف إلى همزة لفقد صفة الاستعلاء في القاف وصفة التفخيم وصفة الهمس، وهو تحول عن القاف الفصيحة البدوية فهي لهوية والبدوية طبقية.

- تطور (القاف البدوية) إلى كاف خالصة:

يذكر الشايب أن هذا النطق شائع على نطاق واسع في لهجات الأرياف والقرى الفلسطينية عامة، باستثناء منطقة بئر السبع في الجنوب، والقرى القريبة منها والمحيطة بمنطقة الخليل، ومن الأمثلة على ذلك: كلت وكلنا، وكمت وكمنا وكام وكعد وكلب وكمر، بدلاً من: قلت وقلنا، وقمت وقمنا وقام وقعد وقلب وقمر[1]. ومن الأمثلة على إبدال القاف البدوية إلى كاف" قراءة ابن مسعود في قوله تعالى: ﴿**فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ**﴾ [سورة الضحى، الآية: 9] تقهر تكهر، وقريش تقرأ ﴿**وَإِذَا السَّمَاء كُشِطَتْ**﴾ [سورة التكوير، الآية: 11]، كشطت قشطت[2].

ويوضح الشايب بأن هذا التطور موصول الأسباب بلهجات عربية قديمة، فهو ليس شيئاً جديداً، وإنما هو تقليد متبع، أي امتداد للهجات عربية قديمة[3].

كما أنه قبل تطور القاف إلى كاف هناك تحول بالقاف بدأ بفقد صفة الاستعلاء والهمس وبروز صفة الجهر بتقدم المخرج من اللهاة إلى الطبق وعليه يشدد علماء التجويد على القلقلة للمحافظة على صفة الهمس والاستعلاء إلى نصف التفخيم.

---

(1) ينظر: الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص42.

(2) ينظر: السيوطي، المزهر في علوم القرآن، مرجع سابق، 440/1.

(3) الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص42-44.

- تطور صوت القاف إلى كاف مجهورة:

يبين الشايب أن هذا التطور لصوت القاف ظهر عند البدو في فلسطين بمنطقة السبع، ولدى سكان القرى القريبة من هذه المنطقة والمحيطة بمدينة الخليل، فالقاف عند هؤلاء تنطق كالجيم القاهرية تماماً، كما أن هذا النطق للقاف هو الشائع في اللهجة الأردنية الدارجة، وفي اللهجة الليبية الدارجة أيضاً. ويعتقد الشايب بأن هذه القاف هي التي وصفها السلف وحكموا عليها بأنها مجهورة[1].

ومما يؤخذ على الشايب في هذه الظاهرة أنه اكتفى بالوصف ولم يذكر السبب كما فعل في ظاهرة قلب (القاف) همزة.

- تطور صوت القاف ونطقها غيناً:

وذلك في السودان وجنوب العراق، حيث ينطقون كلمة (الاستقلال) (الاستغلال) كما أشار رمضان عبد التواب، والذي يشير أيضاً بأن هذا النطق للقاف قد شق طريقه إلى اللهجة المصرية الدارجة من خلال بعض المفردات مثل كلمة (يقدر) فإنها تنطق (يغدر) وكلمة (زغزغ)، ويشير الشايب بأن هذه الكلمة يشيع استعمالها أيضاً في اللهجات الفلسطينية والأردنية الدارجة إلى جانب المصرية الدارجة[2].

---

(1) ينظر: المصدر نفسه، ص44.

(2) ينظر: الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص44.

وفي حقيقة الأمر أن الشايب لم يذكر لنا عن أي لهجة أردنية يتحدث أو أي لهجة فلسطينية؟

ومن التدقيق في هذه الظاهرة يلحظ أن بعض قبائل البادية الأردنية الشمالية تنطق (القاف) صوتاً قريباً من العين الفصيحة وهو صوت (غ) متأخرة المخرج يقع مخرجها بين مخرج الغين الفصيحة ومخرج القاف الفصيحة، ويكون ذلك بفقد الشدة والهمس إلى رخاوة وجهر من مجاورة مجهورات رخوة وكله من القاف الفصيح.

– تطور صوت القاف إلى صوت مركب هو صوت الجيم:

ينتشر هذا النطق بين البدو في جنوب الأردن، حيث يقولون: اجعد بدلاً من اقعد، ويوم الجيامة بدل القيامة، ويذكر الشايب خير دليل على ذلك ما جاء في الأهازيج الشعبية[1]، مثل:

ولك يا غراب حييّد عن طريجي

وأريد أشرب ميّة بالبريجي

أي طريقي، وبالإبريق[2].

ويذكر الشايب أنه سمع هذا النطق في المنطقة الجنوبية من جبال عسير في الجزيرة العربية، وفي قبيلة بني شهر بالذات... حيث يقولون (مالك عليّ طريج) بمعنى ليس لك عليّ حجة أو دليل؛ وذكر رمضان عبد التواب، أن هذا النطق يسمع أيضاً في بعض بلدان الخليج العربي كالبحرين حيث يقولون هناك: الجبلة، بدل القبلة[3].

---

(1) المصدر نفسه، ص45، وينظر: رمضان عبد التواب، التطور اللغوي، مرجع سابق، ص29.

(2) ينظر: الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، نقلاً عن مجلة العربي (أصالة لغوية في اللهجات الأردنية)، ص45.

(3) رمضان عبد التواب، التطور اللغوي، مرجع سابق، ص21.

ويذكر الشايب أنه من خلال ما سبق يتبين لنا أن القاف، قد لحق بها من التطورات ما لم يلحق بأي صامت آخر في العربية، فقد تطورت في اللهجات العربية قديماً وحديثاً إلى مجموعة من الأصوات، وهذا التطور لا بُدّ له من تساؤل وتفسير، ويذكر الشايب أن رمضان عبد التواب قد عالج مختلف أوجه التطورات الصوتية التي لحقت بهذا الصوت معالجة مستفيضة في كتابه (بحوث ومقالات في اللغة)[1]، فبين أن تطور القاف إلى صوت مزدوج هو الجيم العربية الفصيحة (dž) أو دز (dz) في بعض جهات الجزيرة العربية يرجع إلى قانون الأصوات الحنكية، وهو قانون صوتي عام يقول: إنّ الأصوات الطبقية تنزع إلى تقديم مخارجها إلى الأمام قليلاً تحت تأثير الكسرة التالية لها، وتقدم مخرجها إلى الأمام يصيرها صوتاً مزدوجاً، بنفس الطريقة التي تم بها تحول (الكاف) (g) السامية إلى صوت مزدوج في العربية هو صوت الجيم (dž) والدليل على ذلك أن القاف لا تعاني من هذا القلب إلا إذا وليتها كسرة[2].

أما بالنسبة إلى تطور القاف إلى (غين) في السودان وجنوبي العراق فيرجع إلى ضياع الانفجار من القاف، وإلى تقدم مخرجها إلى الأمام قليلاً، أما انقلابها إلى كاف خالصة في الفلسطينية الدارجة فناشئ عن تقدم مخرج القاف إلى الأمام قليلاً مع ترقيقها، واحتفاظها بصفة الشدة في نطقها[3].

---

(1) رمضان عبد التواب، بحوث ومقالات في اللغة، مرجع سابق، ص11.

(2) ينظر: رمضان عبد التواب، التطور اللغوي، مرجع سابق، ص132–134.

(3) رمضان عبد التواب، بحوث ومقالات في اللغة، مرجع سابق، ص11.

من خلال ما سبق يتبين لنا أن الشايب لم يتطرق لتطورات حرفي الضاد والطاء، فقد اعتمد على من سبقه دون أن يبني أصولاً جديدة في ضوء القراءات النصية، وقد حدث لحرفي الضاد والطاء لهما تطورات كثيرة، فحرف الضاد حرف مجهور، وهو أحد الحروف المستعلية، ويكون أصلاً لا بدلاً ولا زائفاً، كما أن الضاد ومثله الظاء للعرب خاصة، ولا يوجد من كلام العجم إلا في القليل، ومن الأمثلة على تحولات الضاد والطاء [1]:

فاضت نفسه، وفاظت نفسه أي: خرجت.

الحضل والحظل: فساد يلحق أصول سعف النخل[2].

ومن إبدال (الطاء) إلى (غين):

يُقال: (طفا) على الماء يطفو طفواً فهو طاف، و(غفا) على الماء يغفو غفواً فهو غاف[3].

وإبدال (الطاء) إلى (نون): القُرطاط والقُرطان، وهو من السَّرج بمنزلة الوليَّة من الرحل.

و(الطاء والواو) يُقال: مطتت ومطوت، أي مددت[4].

---

(1) ينظر: أبو الطيب عبد الواحد، الإبدال، مرجع سابق، 267/2.

(2) المرجع نفسه، 270/2.

(3) المرجع نفسه، 284/2.

(4) المرجع نفسه، 292/2.

2- التطورات المقيدة:

تحصل التطورات المقيدة للأصوات مشروطة بتجاور الأصوات في سياقات صوتية معينة، فيحصل بينها تفاعل وتبادل في التأثير والتأثر، وتكون النتيجة إنتاج صوت جديد أو صيغة جديدة.

وهذه التطورات المقيدة تخضع لمجموعة من القوانين الصوتية، بعضها عام ينسحب أثرها على اللغات الإنسانية كافة، ويسري مفعولها عليها جميعها بلا استثناء، وأخرى خاصة، تنحصر دائرة عملها في نطاق اللغة العربية وحدها[1].

وهذه القوانين الصوتية متمثلة بقانونين هما:

1. قانون الأقوى (Law of the stronger):

يذكر الشايب أن عالم الأصوات الفرنسي المشهور موريس جرامونت هو الذي صاغ هذا القانون، والذي يقرر بموجبه أن الصوتين المتجاورين في السياق يتبادلان فيما بينهما التأثير والتأثر، والأقوى هو الذي يتغلب في النهاية على الأضعف[2]، ويبين الشايب أن كلاً من مكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ)[3]، وأبي محمد البطليوسي (ت521هـ)[4]، قد سبقا موريس جرامونت إلى تقرير هذه الحقيقة بوقت طويل[5].

---

(1) ينظر: الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص47.

(2) ينظر: الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص47-48. نقلاً عن المراجع الأجنبية.

(3) أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، الرعاية لتجديد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، ت: أحمد حسن فرحات، ط3، ج1، دار عمار، عمان، 1996م، ص207.

(4) أبو محمد بن عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، ت: مصطفى السقا حامد عبد المجيد، ج3، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1996م، ص197.

(5) ينظر: الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص11-12.

2. قانون الجهد الأقل أو الاقتصاد في الجهد

(Principle of least effect or economy of effort)

يذكر الشايب أن زف (Ziph 1902-1950) هو من وضع هذا القانون، وتبناه أندريه مارتيني (Andre Martient) ويصف هذا القانون إلى تحقيق حد أعلى من الأثر بحد أدنى من الجهد والطاقة. أما القوانين الصوتية الخاصة باللغة العربية، فهي تلك التي تتعلق بخصائص البنية المقطعية والنبر.

ويبين الشايب أن هذه القوانين هي المسؤولة مسؤولية مباشرة عن كل ما يصيب الأصوات والصيغ العربية من تطور[1].

أما عن أثر هذين القانونين في اللغة العربية، والنتيجة المترتبة على عملهما، ظاهرتين صوتيتين بارزتين هما[2]:

المماثلة[3]: هي عملية تقريب صوت من صوت، ليكون العمل من وجه واحد، وهذا واضح من كلام سيبويه "وإنما دعاهم إلى أن يقربوها ويبدلوها أن يكون عملهم من وجه واحد"[4].

---

(1) المصدر نفسه، ص48.

(2) المصدر نفسه، ص53.

(3) ينظر: الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص54.

(4) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، 478/4.

وقد أطلق سيبويه على بعض صور المماثلة اسم المضارعة، مضارعة الحروف[1].

وتحدث ابن جني عن المماثلة في باب الإدغام الأصغر، ووصفها بأنها عملية تقريب صوت من صوت[2]، وأطلق عليها مرة ثانية لفظ التجنيس[3].

وأطلقوا عليها أيضاً التشاكل بين الأصوات لتحصيل التشاكل والفرار من نفرة الخلاف[4].

نلاحظ مما سبق أن هناك مصطلحات عديدة أطلقت على هذه الظاهرة وما هي إلا المماثلة بمختلف صورها، فثمة ثلاثة مجالات لهذه الظاهرة:

1. مماثلة إبدال بتأثر صوت مجاور، مثل: أسبغ وأصبغ.
2. مماثلة إبدال لغوي لقرب مخرج أو صفة، مثل: فوم: ثوم، إياك هياك.
3. مماثلة الإدغام الصغير، مثل: يتذكر: يزكر.
4. مماثلة الإتباع، مثل: حُمُر في حُمْر للإنسجام الصوتي.

---

(1) ينظر: المرجع نفسه، 477/4.

(2) ينظر: أبو الفتح عثمان (ابن جني)، الخصائص، ط4، الهيئة المصرية للكتاب، 141/2.

(3) ينظر: أبو الفتح عثمان (ابن جني)، المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، ط1، دار إحياء التراث القديم، 1954م، 324/2.

(4) ينظر: عبد الرحمن بن محمد (أبو البركات الأنباري)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والكوفيين، ط1، ج1، المكتبة العصرية، 2003م، 13/1.

أما المخالفة[1]: تحدث عنها السلف من خلال مصطلحات عامة، كالاستثقال، والكراهية من تتابع صوتين متنافرين، فقد علل أبو البركات الأنباري هذه الظاهرة وحدوثها بأنها لأجل كراهية اجتماع الأمثال، قال بصدد المخالفة بين الهمزتين في أُأكرم وبابه: "وإنما حذفت إحدى الهمزتين من (أَكرم)، لأن الأصل فيه (أُأَكرم) فلما اجتمع فيه همزتان، كرهوا اجتماعهما، فحذفوا إحداهما تخفيفاً"[2].

ويذكر الشايب أن المماثلة والمخالفة مصطلحان حديثان على الدراسات اللغوية العربية، منها من وضع اللغويين المحدثين، إلا ان السلف أشاروا في كتبهم إلى المماثلة والمخالفة في مواضع متعددة[3].

وهاتان الظاهرتان من أهم الظواهر الصوتية التي تعرض للفونيمات الأولية (الصوامت والحركات). فالمماثلة والمخالفة إذاً، ليستا قانونين صوتيين على الحقيقة، وإنما هما الأثر المباشر، واللازمة الطبيعة لعمل القوانين الصوتية في اللغة، والشايب في ذلك يخالف رمضان عبد التواب بوصفه أن المماثلة والمخالفة ليستا قانونين صوتيين؛ فالمماثلة والمخالفة عند رمضان عبد التواب من أهم قوانين التغييرات التركيبية للأصوات[4].

---

(1) ينظر: الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص55.

(2) ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مرجع سابق، 12/1.

(3) الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص54.

(4) ينظر: رمضان عبد التواب، التطور اللغوي، مرجع سابق، ص30.

ثانياً: التوافق الحركي بآلية المماثلة:

ويرى الشايب أن المماثلة يمكن أن تحدث بين[1]:

أ. الصوامت.

ب. الحركات.

ج. بين الصوامت والحركات، وفي هذه الحالة نجد نوعين من المماثلة:

1. نوع يقرب الصامت إلى الحركة.
2. نوع يُقرب الحركة إلى الصامت.

(المماثلة بين الصوامت):

يقسم الشايب المماثلة بين الصوامت إلى عدة أقسام، تبعاً للأسس الآتية[2]:

1. مدى المماثلة بين الصامتين المعنيين.
2. موقع الصامت المؤثر بالنسبة للمتأثر.
3. الاتصال أو عدمه.

وعلى هذه الأسس الثلاثة يتحدث الشايب عن ثمانية أشكال للمماثلة، على النحو الآتي:

---

(1) الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص142.

(2) الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص142.

1. المماثلة الكلية المقبلة المتصلة[1]:

ويقصد الشايب بالمماثلة الكلية تطابق الصوتين تمام المطابقة بأن يقلب أحدهما إلى الصوت الآخر[2].

أما المقبلة: فهي إذا كان الصوت المؤثر سابقاً للصوت المتأثر.

المتصلة: إذا كان الصوتان المؤثر والمتأثر متصلين في السياق اتصالاً مباشراً.

ويطلق على المماثلة المقبلة، المماثلة التقدمية.

أ- مماثلة تاء الفاعل للصوت المطبق قبلها، كتأثر التاء بالطاء قبلها فتصبح طاء، مثل[3]:

ذكر الشايب مثالاً على هذه المماثلة كلمة (أحطت تلفظ أحطُّ).

حيث تأثرت التاء في (أحطتُ) بالطاء قبلها فأصبحت تلفظ طاء (أحطّ) ومثلها ربطتُ ربطّ.

قال تعالى: ﴿**أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ**﴾ [سورة النمل، الآية: 22].

---

(1) ينظر: المصدر نفسه، ص143.

(2) ينظر: الشايب، قراءات وأصوات، مصدر سابق، ص40.

(3) ينظر: الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص143.

لكنه لم يذكر أنّ (أحطت) قد تُقرأ (أحت) كما جاء عند الفراء[1]، قال بعض العرب: أحطُّ فأدخل الطاء مكان التاء. والعرب إذا لقيت الطاء التاء فسكنت الطاء قبلها صيَّروا الطّاء تاء، فيقولون: أحتُّ. كما يحوّلون الظاء تاء في قوله: ﴿أَوَعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُن مِّنَ الْوَاعِظِينَ﴾ [سورة الشعراء، الآية 136]. فيقولون: أوعَتَّ. فهنا المماثلة رجعية وهي الأقيس بنظام الفصحى لأن السابق يُدغم باللاحق.

ويعلل الشايب هذا التأثر (تأثر التاء بالطاء) "بأن التاء متى اتصلت في النطق بالطاء اتصالاً مباشراً وجب نطقها طاء، ذلك أنه من غير الممكن الجمع بين المطبق ونظيره المرقق، مثلما أنه لا يجوز الجمع بين المجهور ونظيره المهموس إذا اتصل به مباشرة"[2].

ويشير الشايب إلى أن السلف فسروا هذه الظاهرة على أسس منطقية لا لغوية، فذهبوا إلى أن الأقيس في "تاء" "فعلتُ" عدم الإطباق، قال سيبويه: "وأعرب اللغتين وأجودهما أن لا تقلبها طاء، لأنّ هذه علامة الإضمار، وإنما تجيء لمعنى"[3]، ولقد ترسم النحاة خطى سيبويه وحذوا حذوه، فهذا ابن جني قول: "فإنه أراد (خبطتُ) ولو قال (خَبَطتُ) لكان أقيس اللغتين وذلك أن هذه التاء ليست متصلة بما قبلها اتصال تاء (افتعل) بمثالها الذي هي فيه ولكنه شبه تاء خبطتُ بتاء (افتعل)... فقلبها طاء لوقوع الطاء قبلها"[4].

---

(1) ينظر: أبو زكريا يحيى بن زياد (الفراء)، معاني القرآن، ت: أحمد يوسف النجاتي وآخرون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، 289/2.

(2) ينظر: الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص144.

(3) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، 471/4-472.

(4) ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، مرجع سابق، 231/1.

ويبين الشايب أنّ الرضي ذهب إلى أن إطباق تاء "فعلت" لغة تميم، وقد وصفها بالقلة، قائلاً: "هذه لغة تميم، وليست بالكثيرة، أعني جعل الضمير طاء"[1].

وينتقد الشايب هذه الأحكام بأنها قائمة على أسس معيارية بحتة، ووضح السبب بقوله: "إنه لا يتأتى لأحد بحال من الأحوال إظهار التاء مع الطاء في "فعلتُ" إلا في حالة واحدة، وهي الوقوف قليلاً على الطاء، ولا يكون ذلك إلا تكلفاً، لا طبعاً، ومماحكة من الناطق وحسب، فأما أن يتأتى ذلك في الكلام العادي فلا. ثم إننا لا نستطع أن نوفق بين وصفها بالقلة وبين كونها لغة لقبيلة كبيرة كتميم، مع أنها في الحقيقة ليست في تميم وحدها، وإنما هذا هو طبيعة النطق العربي عامة"[2].

ب- مماثلة تاء غير الفاعل لما قبلها:

يذكر الشايب مثالاً على هذه الظاهرة كلمة (لصّ) التي أصلها (لصت)، ويفسر أن ما حصل لهذه اللفظة أنها خضعت لسنة التطور، فتأثرت التاء بالصاد قبلها، فأطبقت فصارت (لصط) ثم تأثرت الطاء بالصاد قبلها فصارت صاداً مثلها أي (لص)، وبذلك تكون الكلمة قد مرّت بالخطوات الآتية: لصت لصط لصّ.

ويشير الشايب إلى أن السلف لم يوفقوا في تحديد الأصل لكلمة (لص)، فقد عكسوا الحقيقة وواقع الحال حينما زعموا أن التاء في (لصت) وفي جمعها (اللصوت) بدل من الصاد، وهم بهذا يجعلون من الأصل فرعاً ومن الفرع أصلاً[3]. فهذا ابن جني قول في سر صناعة الإعراب عن التاء "وأبدلت من الصاد أيضاً، قالوا في "لص": لصت وأثبتوها أيضاً في الجمع"[4].

---

(1) ينظر: محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد محمد الزفزاف وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1975م، ص226.

(2) الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص145.

(3) ينظر: المصدر نفسه، ص146.

(4) أبو الفتح عثمان بن جني، سر صناعة الإعراب، مرجع سابق، 166/1.

2. المماثلة الكلية المُقبلة المنفصلة:

ويقصد الشايب بالمنفصلة إذا كان الصوتان المؤثر والمتأثر منفصلين بصوت آخر.

ويشير إلى أن هذا النوع من المماثلة لا يوجد عليه أمثلة كافية في العربية الفصحى، وهذا يعطي انطباعاً عاماً بأن العربية لا تستسيغ هذا النوع من المماثلة، ولا تميل إليه، وهذا يفسر ندرته، وقلة شيوعه فيها[1].

ومن ذلك كلمة: (أُصَيْلال) المتطورة عن (أُصَيلان) تصغير (أُصْلان) فقد ماثلت النون اللام التي قبلها لتصبح لاماً في (أصيلال).

وقفتُ فيها أصـــيلاناً أُســـائِلُها عَيّت جواباً، وما بالرَّبعِ من أحدِ[2]

يذكر الشايب أمثلة من اللهجات العربية قديمها وحديثها، ومن ذلك:

ما ذكره الزبيدي (316–379هـ) من أن العامة في الأندلس كانت تقول لبائع السكاكين: (سكّاك)، بدلاً من (سكّان)[3]. فماثلوا النون للكاف قبلها، كما ذكر أن أهل المشرق كانوا يقولون لنوع ملابس النساء "قرقر"[4] بدلاً من "قرقل".

---

(1) الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص149.

(2) النابغة الذبياني، ديوان النابغة الذبياني، شرح حنا نصر الحيتي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1991م، ص47.

(3) ينظر: أبو بكر محمد بن حسن الزبيدي، لحن العوام، ط2، ت: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2000م، ص141.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص201.

3. المماثلة الكلية المدبرة المتصلة:

ويقصد الشايب (بالمدبرة) إذا كان الصوت المؤثر متأخراً عن المتأثر وتسمى أيضاً المماثلة (الرجعية) أي يتأثر فيها السابق باللاحق[1].

يشير الشايب إلى أن هذا النوع من المماثلة هو الأكثر شيوعاً لا في العربية وحدها، بل في جميع اللغات، ويؤكد ذلك من خلال أقوال العلماء العرب وغيرهم[2].

ويناقش الشايب قول أحمد مختار عمر (1933–2003م):

"الشائع في لغة العرب هو التأثر الرجعي، إلا في حالة ما إذا كان الأول أقوى (مجهور – مفخم) فإنه يجوز أن يكون من التأثير التقدمي"[3].

يوافق الشايب أحمد مختار عمر في الشق الأول من الكلام ولا يوافقه في الشق الثاني من الكلام على الإطلاق، ويفسر ذلك بأن قوة الصوت المؤثر تتبع – عموماً – من شيئين[4]:

---

(1) ينظر: الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص143، وينظر: الشايب، قراءات وأصوات، مصدر سابق، ص40.

(2) ينظر: الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص151.

(3) أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، 1997م، ص388.

(4) ينظر: الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص152–170

1. من موقعه في المقطع.

2. من وضعه بالنسبة إلى النبر.

ويبين الشايب أثر موقع الصوت في المقطع وأثر النبر في التغير الصوتي بقوله: "فالصوت الذي يقع في بداية المقطع أقوى من ذاك الذي يشكل نهاية المقطع، والصوت الذي يقع عليه النبر أقوى من غير المنبور، ولا دخل للجهر ولا التفخيم، في هذا الأمر، وإنما هما مجرد عاملين مساعدين، ورأي أحمد مختار عمر – مبني على كل حال – على فرضية غير صحيحة هي الاعتقاد بأن قلب التاء في صيغة افتعل "طاء" بعد المطبق، ودالاً بعد الزاي والذال والدال ناجم عن قوة الصوت المفخم والمجهور"[1].

ويوضح الشايب تفسيره:

بأن الأصل في "اصطلح" هو: اتصلح ← اطصلح، ثم بالقلب المكاني تصبح: اصطلح وكذلك بالنسبة لـ "ازدهر" فالأصل فيهما: اتزهر ← ادزهر، ثم بالقلب المكاني تصبح: ازدهر[2].

ونحن مع الشايب بمخالفة أحمد مختار عمر بأن قلب التاء في صيغة افتعل "طاء" بعد المطبق، ودالاً بعد الزاي والذال والدال ناجم عن قوة الصوت المفخم والمجهور لأن عملية تأثر التاء في هذه الأصوات حصلت بعد عملية القلب المكاني لهذه الصيغ كما هو وضح الشايب.

---

(1) المصدر نفسه، ص152.

(2) المصدر نفسه.

كما ويوضح الشايب لو أن الأمر كما ذهب إليه أحمد مختار عمر والقدماء، لكان ينبغي لـــ: "ازتهر" مثلاً أن تصبح "استهر" ولـــ: "اصتلح" أن تصبح "استلح" لأن التاء في كلتا الحالتين أقوى من الصاد والزاي؛ لكونها في بداية مقطع، ولكونها منبورة[1].

ويبين الشايب أن الفضل السابق في هذا الرأي كان لداود عبده حيث عرض صور متعددة لهذا النوع من المماثلة في كتابه (دراسات في علم أصوات العربية)[2].

4. المماثلة الكلية المدبرة المنفصلة:

يشير الشايب إلى أن الفصحى لا تقدم لنا أية أمثلة على هذا النوع من المماثلة سوى كلمة (لا بن) الآتية من لا بل)[3].

أما اللهجات الدارجة تزودنا ببعض الأمثلة، ومن ذلك ما ذكر الحريري أن العامة على عهده كانت تقول في الثيثل الوعل المسن، التيتل[4]. بمماثلة الثاء للتاء، وتزودنا اللهجات الحديثة ببعض الأمثلة في التونسية والليبية: عجوز ← عزوز، جاز زاز، جنازة، زنازة، وذلك يجعل الجيم السابقة للزاي زايا، في اللهجة المصرية الدارجة: شمس ← سمس، الآخر راخر، وفي الفلسطينية: بنطلون بلطلون.

حيث موثلت الشين للسين بعدها في الكلمة الأولى واللام للراء بعدها، والنون للام بعدها في الكلمة الثالثة[5].

---

(1) الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص152.

(2) ينظر: داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، د.ت، مؤسسة الصباح، الكويت، ص91-95.

(3) محمد بن مكرم بن علي (أبو الفضل)، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت711هـ)، لسان العرب، ط3، ج11، دار صادر، بيروت، 1414هـ، ص70.

(4) القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (ت516هـ)، درة الغواص في أوهام الخواص، ت: عرفات مطرجي، ط1، ج1، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1998م، ص79.

(5) ينظر: الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص172.

5- المماثلة الجزئية المقبلة المتصلة:

ويقصد بالمماثلة الجزئية: عندما لا تتم المطابقة بين الصوتين، بأن يقرب أحدهما من الآخر وجود بعض الفروق بينهما[1].

أبرز مثال تقدمه العربية على هذا النوع من المماثلة، هو مماثلة التاء لما قبلها في فعلتُ مثل: فحص وحاص، نقول: فحصت وتنطق فحصط، وحصت تنطق حِصط[2].

6. المماثلة الجزئية المقبلة المنفصلة:

يذكر الشايب أن الفصحى لا تقدم لنا أمثلة كثيرة على هذه الظاهرة، سوى ما ذكره ابن جني في سر صناعة الإعراب منه أنه يقال: تركته وقيذا ووقيظا[3]، قال: "والوجه عندي والقياس أن تكون الظاء بدلاً من الذال، لقوله عزّ اسمه: "الموقوذة" بالذال ولقولهم: وقذه يقذه، ولم أسمع: وقظه ولا موقوظة، فالذال إذن أعم تصرفاً. فذلك قضينا بأنها هي الأصل"[4].

وجاء في مادة: "وقظ" في لسان العرب ما نصّه: "والوقيظ" المثبت الذي لا يقدر على النهوض "كالوقيذ"[5].

ويفسر الشايب ما حصل هنا أن تأثرت الذال بالصوت المفخم قبلها، وهو القاف ففخمت، وتفخيم الذال يجعلها ظاء[6].

---

(1) ينظر: الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص142.

(2) ينظر: المصدر نفسه، ص172.

(3) ينظر: المصدر نفسه، ص173.

(4) ابن جني، سر صناعة الإعراب، مرجع سابق، 239/1.

(5) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، 466/7.

(6) الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص173.

وفي اللهجات الدارجة، يذكر لنا الشايب بعض الأمثلة منها:

ما ذكره ابن مكي (ت 501هـ) أن العامة في صقلية كانت تقول في المهراس: مهراز، ويقولون برد قارص بدل قارس، وخصّ بدل خسّ، ولبائع الرقيق والدواب، نخاص بدل نخاس، ويقولون: أخذته قصراً بدل قسراً[1].

7. المماثلة الجزئية المدبرة المتصلة:

ويمثل على ذلك بـ:

"تأثر التاء في (افتعل) المنقلب عن (اتفعل)، بالصوت المفخم بعدها فتفخم، حيث أن الصيغة الأصلية لـ (افتعل) هي (اتفعل) كما ذكر الشايب، مثل:

صبر ← اتصبر ← بالمماثلة الجزئية ← اصطبر ←

وبالقلب المكاني ← اصطبر

وكذلك: ضرب ← اتضرب ← اطضرب ← اضطرب[2]

من ذلك تأثر التاء في (افتعل) بالزاي والذال والدال بعدها أصلاً، وقبلها حالياً، فتجهر أي تتحول إلى دال، وذلك نحو: (افتعل) من زهر ← ازتهر ← ازدهر.

ويذكر الشايب أن هذه المماثلة تحدث في غير (افتعل) ويمثل عليها أمثلة عديدة، ومن أبرز مظاهر هذه المماثلة هو ما يعرف بظاهرة (الإقلاب) أي قلب النون الساكنة ميماً في النطق متى وقعت قبل الباء وذلك كما في عنْبر عمبر، أنبئهم أمبئهم، مِنبر مِمبر[3].

---

(1) أبو حفص عمر بن خلف بن مكي الصقلي، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ط1، دار الكتب العلمية، 1990م، ص60.

(2) ينظر: الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص175.

(3) ينظر: المصدر نفسه، ص180.

ومنها تأثر السين بالصوت المفخم بعدها فتفخم، وذلك نحو:

اسطبل ← اصطبل[1].

8. المماثلة الجزئية المدبرة المنفصلة:

ويمثل على ذلك بـــ:

تأثر السين بالأصوات المفخمة بعدها، فتفخم وتصبح صاداً[2]، وذلك نحو:

السراط ← الصراط، سقر ← صقر، سخر ← صخر.

ومنها تأثر السين بالقاف بعدها فتجهر، نحو: سقر ← زقر[3].

وتأثر الصاد بالقاف الصقر ← الزقر، وبصقت ← بزقت[4].

وتأثر التاء بالخاء بعدها فتفخم[5]، فمن ذلك ما ذكره أبو الطيب: اللتخ واللطخ، ويقال: تلتخ بكذا تلتخاً، وتلطخ تلطّخاً[6].

---

(1) ينظر: المصدر نفسه، ص181.

(2) المصدر نفسه، ص186-187.

(3) ينظر: الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص192.

(4) ينظر: المصدر نفسه، ص193.

(5) ينظر: المصدر نفسه، ص193.

(6) أبو الطيب اللغوي، الإبدال، مرجع سابق، 131/1، وينظر في الحاشية: المصدر نفسه، معنى (لتخ)، يقال: لتخه بالسوط أي سحله وقشر جلده، واللتخ: الشق.

يذكر الشايب نوعاً جديداً من المماثلة تكون فيه المماثلة تقدمية ورجعية معاً، حيث يتبادل فيها الصوتان المتتابعان التأثير والتأثر، وتسمى بالمماثلة التبادلية (Mutual assimilation)، وتكون نتيجة هذه المماثلة تسوية صوتية أو حلاً وسطاً، عبارة عن صوت ثالث يجمع في صفاته وخصائصه بين الصوتين المعنيين[1].

ويمثل على ذلك بعدة أمثلة منها: قراءة ابن محيصن[2] ﴿**فقبطّ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ الرَّسُولِ**﴾ [سورة طه، الآية 96].

وقد خرج القدماء المماثلة ههنا على أساس إدغام الضاد المفخمة في تاء المتكلم مع بقاء الإطباق[3].

ويفسر الشايب إطباق التاء في صيغة "فعلتُ"، تحت تأثير الصوت المطبق قبلها عند بعض العرب، بأنه قياس على التاء في صيغة "افتعل" لمشابهتها لها[4].

---

(1) الشايب، قراءات وأصوات، مصدر سابق، ص40.

(2) أبو حيان أثير الدين الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، 376/7.

(3) شهاب الدين يوسف بن محمد (السمين الحلبي)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ت: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، 95/8.

(4) الشايب، قراءات وأصوات، مصدر سابق، ص79.

بدليل قول سيبويه "وقد شبه بعض العرب ممن ترضى عربيته هذه الحروف الأربعة: الصاد والضاد والطاء والظاء في "فعلت" بهن في "افتعل"؛ لأنه يُبنى الفعل على التاء، ويُغير الفعل فتسكن اللام كما أسكن الفاء في "افتعل"، ولم يترك الفعل على حاله في الإظهار، فضارعت عندهم "افتعل"[1].

وبعض العرب حكموا على أنّ الإظهار وعدم إطباق التاء هو الأولى، وذلك لأن شدة اتصال الفاعل بالفعل وتنزّله منزلة الجزء منه، لا يخرجهما عن كونهما ركنين مستقلين بأنفسهما[2].

أما رأي الشايب في هذه الظاهرة فهو يرى أن المماثلة ههنا لم يسر مفعولها في اتجاه واحد فقط، كما تصور القدماء، وإنما أخذت طريقها في اتجاهين متقابلين؛ من اليمين إلى اليسار، ومن اليسار إلى اليمين، فكل من الضاد والتاء في "قبضت" قد حصل بينهما – بحكم التجاور – تبادل للتأثير والتأثر، فأثرت الضاد المفخمة في التاء المرققة بعدها فجعلتها مفخمة مثلها، والتاء إذا فخمت أصبحت طاء. ثم أثّرت التاء بدورها في الضاد قبلها مباشرة، فصيرتها صوتاً مهموساً مثلها، وإذا همست الضاد صارت طاء، ثم أدغمت الطاء في الطاء هكذا[3]:

ضْ ← تُ ← طْ + طُ ← طُّ

---

(1) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، 471/4.

(2) ينظر: المرجع نفسه، 472/4.

(3) الشايب، قراءات وأصوات، مصدر سابق، ص80.

المماثلة بين الحركات:

ومن مظاهر هذه المماثلة تحول ظرف الزمان (مُنذُ).

من: مِنْذُ إلى مُنْذُ، حيث أصل هذا الظرف مركب من كلمتين مِنْ + ذو[1].

أعتقد أن ظاهرة المماثلة هنا غير واضحة، لأنها لا تكون بين أصل تاريخي وواقع استعمالي، بل تكون بين استعمالين، فمن الواضح أنها إبدال صائتي اعتباطي.

ومنها تحريك هاء الغائب بالكسر بدل الضمة، مثل: بهُ ← بهِ.

فيبين الشايب أن أصل حركة هاء الغائب هي الضمة، ولكن تتابع الكسرة والضمة ثقيل مكروه، لذا تخلصت منه العربية عن طريق المماثلة بين حركة حرف الـ (ب) وهاء الضمير[2].

ومنها ما يُعرف (بالوهم) وهو كسر هاء الضمير في مثل: مِنهُم ← مِنْهِم[3].

وينسب اللغويون هذه اللغة إلى ربيعة[4]، ويذكر الشايب أن سيبويه حكم على هذه اللهجة بالرداءة[5]، أما المبرد فقد أجازها[6]، و يرى الشايب أن تتابع الكسر في منهم، ومنهِها... مستثقل ومن ثم فإن هذه الظاهرة لم تشع كثيراً بين العرب، فقد مال أكثرهم إلى ضم هاء الضمير[7].

---

(1) عبد الرحمن بن محمد (أبو البركات) كمال الدين الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والكوفيين، ط1، ج1، المكتبة العصرية، 2003م، ص318.

(2) ينظر: الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص194.

(3) المصدر نفسه، ص195.

(4) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، 196/4.

(5) ينظر: المرجع نفسه.

(6) ينظر: محمد بن يزيد بن عبد الله الأكبر الأزدي، المبرد، المقتضب، ت: محمد عبد الخالق عظيمة، ج1، عالم الكتب، بيروت، ص269.

(7) ينظر: الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص195.

ومن مظاهر هذه المماثلة أيضاً (الوكم) وهي لهجة لبعض بني بكر بن وائل، يعاملون كاف المخاطب معاملة هاء الغائب، فيكسرونها للكسرة قبلها، فيقولون بِكِم، وعليكِم[1].

ويذكر الشايب أن النحاة وصفوا هذه اللهجة بالقدح أو الرداءة، وبرأيه أن هؤلاء الناس مالوا إلى المماثلة بين الحركات في هذه المواقع، فالإنسان لا يخطئ في لغته التي نشأ عليها وهم يرونها في غاية الحسن ومنتهى الفصاحة فلا معنى لوصفها بالقبح أو الرداءة[2].

ويمثل الشايب على هذه الظاهرة أمثلة عديدة من قراءة القراء[3]، ومن ذلك ﴿**وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لاَ يَضُرُّكُمْ**﴾[4] [سورة آل عمران، الآية 120]، بضم الراء حيث موثلت لحركة الضاد قبلها، و﴿**الْحَمْدُ لِلَّهِ**﴾[5] [سورة الفاتحة، الآية 2]، بضم اللام من باب المماثلة لحركة الدال قبلها و"الحمدِ لِله"[6] باتباع حركة الدال المتقدمة لحركة لام الجر بعدها.

---

(1) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج4، 197/4.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ج4، 197/4.

(3) ينظر: الشايب، قراءات وأصوات، مصدر سابق، ص41.

(4) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، مرجع سابق، ج3، ص306.

(5) ينظر: الشايب، قراءات وأصوات، مصدر سابق، ص66.

(6) ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، مرجع سابق، ج4، ص411.

المماثلة بين الصوامت والحركات:

يبين الشايب أنه لا يعني بالمماثلة بين الصوامت والحركات تحويل الصوامت إلى حركات، أو تحويل الحركات إلى صوامت، وإنما المعنى بالمماثلة بين الصوامت والحركات هو تأثير الصوامت في الحركات عن طريق تحويلها إلى حركات مماثلة لطبيعتها، وتأثير الحركات في الصوامت عن طريق تغيير مخارجها والتعديل في صفاتها[1].

ومن أكثر الحالات شهرة لأثر (الحركات في الصوامت) هي:

ظاهرة التحنيك أو التغوير[2] حيث تتأثر الصوامت الأسنانية والطبقية خاصة بالحركة الأمامية اللاحقة لها وهي ما يُعرف بـــ (قانون الأصوات الحنكية)[3] ويمثل الشايب على ذلك بـــ:

dž ◄—— g

فتحنيك الكاف (g) الطبقي المجهور يؤدي إلى ظهور صوت جديد وهو الصوت المزدوج الذي يمثل الجيم العربية الفصيحة (dž).

---

(1) ينظر: الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص198.

(2) التحنيك أو التغوير: ظاهرة صوتية عامة تشترك فيها معظم اللغات الحيّة، إلا أنها قوية في بعضها دون بعض، فالفرنسية مثلاً، تشيع فيها هذه الظاهرة بشكل كبير جداً، بحيث تمثل حالة متطرفة بين اللغات الغربية، كما أن حنكية الصوامت تعد ظاهرة مميزة للأصوات الروسية أيضاً.
للاستزادة ينظر: الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص199–200.

(3) ينظر: رمضان عبد التواب، التطور اللغوي، مرجع سابق، ص132.

وأيضاً الكاف المهموس (k) مع تقدم مخرجها قليلاً بفعل الكسرة اللاحقة لها في بعض السياقات الصوتية، نشأ عنها صوت غاري مزدوج هو النظير المهموس للجيم الفصيحة، وهو (tš) وصوت آخر هو: (ts)[1].

ويشيأر الشايب إلى أن السلف قد تنبهوا لهذه الظاهرة ولكنهم لم يوفقوا في تفسيرها وتعليلها[2].

ومن مظاهر هذه المماثلة (الترقيق والتفخيم) في بعض الصوامت، بحسب الحركات التي تكتنفها، ومن ذلك (اللام والراء).

فاللام تفخم بعد الضمة أو الفتحة من اسم الله تعالى بشكل خاص مثل:

(شهِدَ الله)، و(أخذَ الله)، و(رُسُلَ الله)...

والراء تفخم إذا وليتها ضمة أو فتحة، ويرققان فيما عدا ذلك أي مع الكسرة.

---

(1) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج4، ص199، وينظر: أبو الطيب اللغوي، الإبدال، مرجع سابق، ج2، ص207.

(2) ينظر: الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص201.

ويمثل الشايب لهذه المماثلة في قراءات بعض القراء للكلمات، حيث موثلت الضمة لشبه الحركة؛ الياء بعدها، مثل[1]:

"البيوت": في قوله تعالى: ﴿**وَأْتُواْ الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا**﴾ [سورة البقرة، الآية 189]، "بيوت": في قوله تعالى: ﴿**فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَن تُرْفَعَ**﴾ [سورة النور، الآية 36]، "جُيُوبِهنَّ": في قوله تعالى: ﴿**وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ**﴾ [سورة النور، الآية 31]، "العيون": في قوله تعالى: ﴿**وَجَعَلْنَا فِيهَا جَنَّاتٍ مِن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ وَفَجَّرْنَا فِيهَا مِنْ الْعُيُونِ**﴾ [سورة يس، الآية 34]، "الغُيوب": في قوله تعالى: ﴿**إِنَّكَ أَنتَ عَلاَّمُ الْغُيُوبِ**﴾ [سورة المائدة، الآية 109].

ويبين الشايب أن هذه الكلمات جموع كثرة على (فُعُول) في الأصل، ولكن قرأها حمزة بكسر أوائلهنّ كلهنّ، طلباً للخفة، عن طريق مماثلة الضمة للياء بعدها بتحويلها إلى كسرة، وقد اختلف النقل عن نافع وعاصم[2].

ومن ذلك أيضاً قراءة الجمهور، ﴿**وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ**﴾ [سورة آل عمران، الآية 146]، والأصل فيها رَبّيّون، نسبة إلى الرَّبّ، ولكن حولت الفتحة إلى كسرة تحت تأثير الياء[3].

---

(1) ينظر: الشايب، قراءات وأصوات، مصدر سابق، ص82.

(2) أحمد بن موسى بن مجاهد البغدادي، السبعة في القراءات، ت: شوقي ضيف، ط2، ج1، دار المعارف، مصر، 1400هـ، ص178-179.

(3) ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج3، ص368-369.

أثر الصوامت على في الحركات:

للصوامت أثر كبير في الحركات المجاورة، فهي تؤثر في مخرجها وقد تغيّرها إلى نوع يناسب طبيعتها، ومن مظاهر ذلك:

- مخرج الضمة في (مُد) وجُد، وعُد فملاحظ أن مخرج الضمة في (مُد) أكثر أمامية منه في (جُد) وفي (عُد) أكثر خلفية من (جُد)... فمخرج الصامت يؤثر في مخرج الحركة، فيتقدم أو يتأخر على حسب الصامت الذي يتبعه[1].

ونحن لا نخالف الشايب بهذا، ولكن هو مجرد افتراض لا يستند على دراسة علمية.

- تؤثر الصوامت في صفات الحركات: فصوت الفتحة يفخم بعد الأصوات المفخمة (الصاد، الضاد، الطاء، الضاء)، مثل: (صَيد) فالفتحة مفخمة تحت تأثير الصاد وتكون بين التفخيم والترقيق مع (القاف) و(العين) وتكون مرققة مع بقية الأصوات[2].

---

(1) ينظر: الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص210.

(2) ينظر: المصدر نفسه، ص225-226.

- وقد تؤثر الصوامت في الحركات فتعمد إلى تغيير الحركة الكلية إلى حركة أخرى تناسب طبيعتها وخصائصها النطقية... مثل:

كلمة: "أُم" "umm" فهذه الأصل فيها هو الكسر أي: "إِمّ" "imm"، والدليل على ذلك أنها في العبرية "em" "إم"، وفي الآرامية "emmā" "إِمّا"[1].

ومثل "أم" "لُبّ"، فهي محولة عن "لِبّ" والدليل على ذلك أنها في العبرية "لِبّ": "leb"، وفي السيريانية: "lebbā" "لِبّا"[2].

ويمثل الشايب بأمثلة كثيرة على هذا النوع من المماثلة، منها[3]:

- ضم الباء في قراءة أبي حيوة، شريح والحسن[4]: "اهبِطُوا مِصراً" [سورة البقرة، الآية 61]، وكذلك قراءة الأعمشي: "لَمَا يَهبِطُ" [سورة البقرة، الآية 74] بضم الباء أيضاً[5]، وذلك تحت تأثير الياء الشفهية، والطاء الطبقية؛ لأنّ الأصوات الطبقية تؤثر الضمة، وقد فسر القدماء ذلك على أنه لغة وأن الكسر أفصح[6].
- قراءة ابن كثير، ونافع، وعاصم، وابن عامر، وأبي عمرو: "يَعكُفُون" [الأعراف، الآية 138] بضم الكاف[7].

---

(1) ينظر: الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق. نقلاً عن المراجع الأجنبية، ص212.

(2) ينظر: المصدر نفسه، نقلاً عن المراجع الأجنبية.

(3) الشايب، قراءات وأصوات، مصدر سابق، ص92.

(4) ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج1، ص396.

(5) ينظر: المرجع نفسه، ص431.

(6) ينظر: المرجع نفسه، ص396.

(7) أحمد بن موسى بن مجاهد البغدادي، السبعة في القراءات، مرجع سابق، ص292.

ثالثاً: التعاقب الحركي بآلية المخالفة[1]:

ظاهرة المخالفة الصوتية هي ثمرة قانون الاقتصاد في الجهد، وهي ضد المماثلة، فإذا كانت المماثلة تعمل على التقريب بين المتنافرات والمتناقضات، فإن المخالفة تعمد إلى التفريق بين الأمثال والمتقاربات، والغاية من عمل هذه وتلك هي تيسير النطق، وتقليل الجهد بالنسبة إلى أعضائه.

كما وتحرص العربية على المخالفة؛ لما تؤمنه من تنوع موسيقي محبب، تظهر معه الأصوات على حقيقتها، نطقاً وسمعاً.

وتنحصر دائرة عمل ظاهرة المخالفة في الأصوات المتماثلة والمتقاربة فقط، والمخالفة في العربية تتم بين:

أ. الصوامت.

ب. الحركات.

ج. الصوامت والحركات.

وقد مثل الشايب بأمثلة كثيرة على صور هذه الظاهرة، منها:

---

(1) ينظر: الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص225–226.

أ- المخالفة بين الصوامت[1]:

يبين الشايب أن هذه المخالفة بين الصوامت تتم بإحدى طريقتين:

1. الحذف.

2. الزيادة.

والحذف نوعان (الحذف دون تعويض، الحذف والتعويض).

والمقصود بالتعويض هنا، هو إحلال صوت مكان آخر مطلقاً، سواء أكان هناك تقارب في المخارج أم لا.

1. المخالفة بالحذف بين الأمثال: ومن أبرز الأمثلة على ذلك:

حذف أحد المثلين المتتابعين في أول الكلمة، كحذف إحدى الهمزتين من مضارع الثلاثي المزيد بالهمزة مثل:

(أَكرم وأخرجَ) المضارع منه (أُأكرم وأُأخرج) فأصبح الفعلان (أُكرمُ وأُخرج) عن طريق حذف الهمزة الثانية.

---

(1) ينظر: الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص226-228، وينظر: الشايب، قراءات وأصوات، مصدر سابق، ص113، 117.

ومن صور هذه المخالفة حذف التاء في بداية صيغة تَفَعّل وتَفَاعل وتَفَعلل، وذلك كراهة لتولي الأمثال، مثل[1]:

في قوله تعالى: ﴿نَارًا تَلَظَّى﴾ [سورة الليل، الآية 14]، الأصل فيها (تتلظى) بوزن (تتفعل) ثم بالمخالفة إلى (تلظّى).

ومثلها (تصدى وتلهى) فالأصل فيها (تتصدى وتتلهى).

والأمثلة على هذا الحذف كثيرة في القرآن الكريم. نلاحظ مما سبق أن المخالفة جاءت هنا بالتفريق بين الأمثال والمتقاربات؛ تيسيراً في النطق وتقليلاً للجهد.

وفي وسط الكلمة إذا تتابع صامتان متماثلان فإن العربية قد تتخلص من إحداهما طلباً للخفة ومن ذلك[2]:

(ظِلتُ) الأصل فيها (ظَلِلْتُ) حذفت اللام الأولى عند بعض العرب. وفي آخر الكلمة تحذف نون الأفعال الخمسة ونون الإناث. عند اتصالهما بنون الوقاية، وذلك فراراً من تتابع الأمثال.

ومن تلك: تخوفيني في قول الأعشى:

---

(1) ينظر: الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص230–252، وينظر: فوزي حسن الشايب، قراءات وأصوات، مصدر سابق، ص118– 121.

(2) ينظر: الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص232.

أ با ـ موت ا لذي لا بدّ أنّي ملاق لا ا باك تـ خوّ فـ ي ـ ني

والأصل تخوِّفيننـي.

2. المخالفة بالحذف بين المتقاربات:

ومن صور هذه المخالفة:

حذف التاء من (استطاع)، بقولهم اسطاع يسطيع، قال تعالى: "فما اسطاعوا أن يظهروه" فاسطاعوا محذوف من استطاعوا، بدليل قوله تعالى بعد ذلك ﴿**وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا**﴾ [سورة الكهف، الآية 97][1].

3. المخالفة بالحذف والتعويض:

التعويض عن المحذوف يكون بواحد مما يأتي:

أ- المخالفة بالحذف وتحقيق حركة المحذوف، ومن ذلك[2]:

المخالفة بين الواوين متى اجتمعتا في أول الكلمة، بحذف الأولى منهما والتعويض عنها بتحقيق حركتها، وتحقيق الحركة ينشأ عند صوت الهمزة مثل:

وواق ← أواق، وواصل ← أواصل، وواسط ← أواسط

(1) ينظر: الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص253.

(2) ينظر: المصدر نفسه، ص258.

ويذكر الشايب بأن السلف ذهبوا إلى أنّ الواو الأولى أبدلت همزة[1]، وبرأي الشايب هذا غير صحيح، فالإبدال بين الأصوات لا يتم إلا إذا كان بينها تقارب في المخرج، وهذا ما نصّ عليه السلف[2]، وما دام الأمر كذلك فلا يجوز أن نقول: إنّ الواو أبدلت منها الهمزة في واق أواق ونظائرها؛ وذلك أنه لا يوجد أي تقارب بين الواو والهمزة من حيث المخارج ولا من حيث الصفات.

ويوضح الشايب بأن الهمزة ليست سوى تحقيق لحركة الواو المحذوفة كالآتي:

wawākin ← awākin ← ’awākin

فبعد سقوط الواو الأولى وإبقاء حركتها نشأ مقطع من نوع "ح ص" وهذا لا يجوز عربياً البتة، فكان أن تخلصت منه العربية بتحقيق الحركة، الذي صيّرها همزة؛ لأن المقطع في العربية لا يبدأ إلا بصامت[3].

ب- المخالفة بين المثلين بالحذف والتعويض بمد حركة الصامت الأول[4]:

يمثل الشايب بأمثلة عديدة على هذا النوع من المخالفة منها:

---

(1) ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، مرجع سابق، 419/2.

(2) ينظر: المرجع نفسه، 193/1.

(3) ينظر: الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص260.

(4) ينظر: المصدر نفسه، ص260.

حذف إحدى الهمزتين في بناء صيغة (أفعل) من الأسماء مثل: (أأدم) من الأدمة، و(أأصل) من الأصل، فهنا تجتمع همزتان في بداية الكلمة، وهذا لا تجيزه العربية[1]، وفي هذه الحالة تحذف الهمزة الثانية ويعوض عنها بمد حركة الهمزة الأولى فتصبح الأسماء: آدم وآصل، ومثلها تماماً تكسير (فَعَل) المهموز الفاء على (أفعال)، نحو:

أثر ← أأثار ← آثار

وأدب ← أأْداب ← آداب

وأجل ← أأجال ← آجال[2].

ولا يقتصر هذا على الهمزتين المتتابعتين، وإنما يسري مفعوله على الهمزتين اللتين يفصل بينهما صامت آخر، فمن ذلك:

– ضمير المتكلم المفرد (أنا) مركب في الأصل من عنصرين هما: "أنْ" "an’"، والعنصر الآخر هو "أ" "a’" فأصله "أَنْأ" "an’a" والعنصر "أن" "an’" هو لاحقة إشارية، والعنصر أ: a’ هو أصل الضمير، وبسبب قرب الهمزتين خالفت العربية بينهما بحذف الهمزة الثانية وعُوّض عنها بمدّ حركتها فصار الضمير: an’a’ anā’[3].

---

(1) ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، مرجع سابق، 305/2.

(2) الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص261.

(3) ينظر: الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص264، وينظر: برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، ط2، إخراج وتصحيح وتعليق: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1994م، ص76.

وكلمتي (آبار وآرام) فأصلهما (أبئار وأرءام) فتقاربت الهمزتان في السياق، فخالفت العربية بينهما عن طريق حذف الهمزة الثانية، والتعويض عنها بمد حركة الهمزة الأولى حيث تم حذف الهمزة الثانية والتعويض عنها بمد حركة الهمزة الأولى فتحولت: أبئار "ab'ār"' إلى آبار "'ābār"'، وأرءام "ar'ām"' إلى آرام "'ārām"'[1].

جـــ- المخالفة بالحذف ومد الصامت التالي[2]:

في بناء صيغة "افتعل" من المثال الواوي واليائي نحو (وصل ويبس) نقول:

(اتّصل) و(اتّبس)، والأصل فيهما هو: اوتصل وايْتبس، و الأمر منهما في الأصل هو: اوتصلْ وايْتبس، والمصدر: اوتصال، وايْتباس فعن طريق حذف الصامت والتعويض عنه بمد الصامت التالي فأصبحت: اتّصل ويتّصل واتّصال واتّبس ويتّبس واتّباس.

د- الحذف والتعويض بصامت آخر: ومن ذلك التعويض بالياء في الأفعال:

تظنيت والأصل تظننت[3]، وتقضيّتُ والأصل تقضَّضت، وأمليت والأصل أمللت[4].

وفي الأسماء: التعزية فالأصل فيها التعززة[5]، سواسية والأصل سواسوة[6].

---

(1) ينظر: المرجع السابق، ص42.

(2) ينظر: فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص266.

(3) ينظر: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، أدب الكاتب، ت: محمد الدالي، ج1، مؤسسة الرسالة، ص614.

(4) ينظر: المبرد، المقتضب، مرجع سابق، 246/1.

(5) ينظر: الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص272.

(6) نظر: ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، 408/14.

4- المخالفة بين الصوامت بالزيادة[1]:

وتكون هذه المخالفة بإطالة حركة الصامت الأول، ليكون في طول الحركة فسحة زمنية، وفاصلاً يخفّف من ثقل تتابع المتماثلين في السياق ومن ظواهر ذلك في العربية:

مد حركة همزة الاستفهام عندما تلتقي مع همزة الكلمة وذلك نحو: أأنت؟

يقال فيه: آأنت، و(أإذا) يقال فيه آإذا.

ويفسر الشايب ذلك بأن العربية تستخدم الحركات الطويلة بين الأمثال لتخفف من ثقل تتابعهما فيكون طول الحركة بمنزلة الفاصل بينها.

أ- المخالفة بين الحركات[2]:

يمثل الشايب على هذه المخالفة بأمثلة عديدة منها:

- المخالفة بين الفعل ومصدره، نحو: أكرم، إكرام، فكسر الهمزة في المصدر ما هو إلا مخالفة صوتية مع الحركة الطويلة بعدها.
- فتح العين في كل من: (فَعِل وفِعل وفُعِل) عند النسبة إليها، نحو:

إبِل ← إبَلِيّ، ونمر ← نمَرِيَّ، ودئِل ← دُؤَلِيّ

ومن ذلك المخالفة بين الفتحات في قوله تعالى: ﴿**أَيَّانَ مُرْسَاهَا**﴾ [سورة الأعراف، الآية 187] بكسر الهمزة فيها[3].

---

(1) ينظر: الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص287-294، وينظر: الشايب، قراءات وأصوات، مصدر سابق، ص125.

(2) ينظر: الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص294-308.

(3) ينظر: الشايب، قراءات وأصوات، مصدر سابق، ص311-312.

ب- المخالفة بين الصوامت والحركات[1]:

ويمثل الشايب على ذلك بعدة أمثلة، منها:

وتحول صيغة (فَعَلْنَ) إلى (فَعِيْنَ) وذلك في الأفعال الناقصة اليائيّة عند إسنادها إلى نون النسوة، وذلك على النحو الآتي:

بقِيَ + نَ ← بَقِيَنَ ← بتأثير البنية ← بِقِيْنَ

خَشِيَ + نَ ← خَشِيَنَ ← بتأثير البنية ← خَشِيْنَ

فعند اتصال نون النسوة بهذه الأفعال، تتابع أربعة مقاطع قصيرة، والعربية لا تجيز ذلك، فتختزلها وتحولها إلى ثلاثة عن طريق إسقاط حركة لام الفعل.

ولكن إسقاط الحركة من لام الفعل، يؤدي إلى تكوين مزدوج مرفوض[2] وهو "iy" وهو مزدوج لا تقبله العربية مطلقاً، لأنه من تتابع الأمثال، والذي يحدث هنا أنّ العربية تعمل على المخالفة بين عنصري المزدوج الهابط عن طريق التخلص من شبه الحركة، وتعوض عنه بمد حركة العين، ومن ثم تنتقل الأفعال من[3]:

---

(1) المصدر نفسه.

(2) المزدوج: هو اقتران الحركة بشبه الحركة في مقطع واحد وهو رمز مكون من حرفين يمثلان صوتاً واحداً، يشير الأول منهما إلى نقطة الابتداء، بينما يحدد الآخر اتجاه الحركة. وإذا كان العنصر الأول أكثر وضوحاً من الثاني سمي المزدوج: هابطاً، وإذا كان الثاني أكثر وضوحاً سمي المزدوج: صاعداً، وتحتوي اللغة العربية على هذين النوعين من المزدوجات، فمن المزدوجات الهابطة āw، ay في مثل حوْض وبيْت على التتابع، أما الصاعدة: yi، wu، yu، wi. ينظر: الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص309-311.

(3) ينظر: الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص312.

فَعِلْن إلى ← فَعين، فتصبح:

بَقِيْنَ ← تبقين: bakiyna ← bakīna

خَشِيْنَ ← خَشين: hašiyna ← hašīna

– ومن ذلك قراءة أبي مكوزة الأعرابي[1] لقوله تعالى ﴿**طُوبَى لَهُمْ**﴾ [سورة الرعد، الآية 29] قرأها (طيبى لهم)[2].

وهنا لا يوجد مخالفة وإنما مسألة معاقبة بين الواو والياء، ومثلها (قيام – قوام) (يصوم– يصيم) مسألة سماعية محضة.

كما نلاحظ بعد عرض الكثير من الأمثلة عن ظاهرة المخالفة والتي هي ثمرة قانون الاقتصاد في الجهد، بأن هذا القانون لا يعمل حيث تزاد أصوات أو تحل محلها أصوات أخرى.

وقد أشار الشايب إلى ذلك بقوله: "ويرتبط عمل كل من هذين القانونين الصوتيين (المماثلة والمخالفة) في كثير من الأحيان، فقد يشتركان في نفس الظاهرة اللغوية، فيكون أحدهما مقدمة لعمل الآخر أو علة له، وقد ينفرد أحدهما بالعمل دون الآخر في بعض الأحيان[3].

---

(1) ينظر: الشايب، قراءات وأصوات، مصدر سابق، ص127.

(2) شهاب الدين السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، مرجع سابق، 49/7.

(3) الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص51.

كما أشار إلى "أن المخالفة والمماثلة أهم أعمال القوانين الصوتية وأبرزها بيد أنهما ليستا كل عمل القوانين الصوتية، فهناك حالات تعمل أيضاً فيها القوانين الصوتية ولا تكون نتيجتها مماثلة ولا مخالفة، وذلك كتخفيف الحجازيين للهمزة اقتصادياً في الجهد وطلباً للخفة، فهذه ثمرة عمل قانون الاقتصاد في الجهد، ولا تتبع ظاهرة المماثلة ولا المخالفة[1].

لكن لا يسلم المرء مع الشايب أن يكون هناك قوانين تعمل في موطن، ولا تعمل في موطن آخر، فعلى ما يبدو أن الشايب قد تعقب غيره دون أن يبني أصولاً جديدة في ضوء القراءات النصية.

---

[1] المصدر نفسه، ص53– 54.

رابعاً: المحظورات المقطعية واستراتيجيات تفاديها:

يشير الشايب إلى اختلاف وجهات نظر العلماء بالنسبة للمقطع مما أدى إلى اختلاف تعريفه، فمنهم من نظر إليه نظرة فيزيائية (مادية)، ومنهم من نظر إليه نظرة وظيفية، ومنهم من نظر إليه نظرة نطقية، ويبين الشايب هذه التعريفات[1]:

فمن التعريفات المادية للمقطع تعريف أتويسبرسن "بأنه المسافة بين الحدّين الأدنيين للإسماع"[2].

ومن الناحية النطقية وجهة نظر عالمي الأصوات الفرنسيين: موريس جرامونت وبييرفوش، فالمقطع يتحدد من وجهة نظرهما بتزايد شدة العضلات المنتجة للصوت ميكانيكياً، متبوعاً بتقليل الشدة العضلية، وهكذا يكون النطق أكثر قوة في بداية المقطع[3].

ومن الناحية الوظيفية، فقد حدده دي سوسير "بأنه الوحدة الأساسية التي يؤدي الفونيم وظيفة داخلها"[4].

أما رمضان عبد التواب فعرفه بأنه "كمية من الأصوات، تحتوي على حركة واحدة، يمكن الابتداء بها والوقوف عليها"[5].

---

(1) ينظر: المصدر نفسه، ص68-70.

(2) ينظر: أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص68. نقلاً عن المراجع الأجنبية.

(3) ينظر: المصدر نفسه، ص69. نقلاً عن المراجع الأجنبية.

(4) ينظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، مرجع سابق، نقلاً عن المراجع الأجنبية، ص286.

(5) رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ط3، ج1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1997م، ص101.

يذكر الشايب أشكال المقاطع المعروفة في العربية على النحو الآتي[1]:

1. قصيرة، وهي التي تتكون من صامت وحركة قصيرة، ويرمز إليها بالرمز: (ص ح) حيث ترمز (ص) إلى الصامت، وترمز (ح) إلى الحركة القصيرة.

   مثال: "كَتَبَ" (ka/ta/ba) (ص ح، ص ح، ص ح)

2. متوسطة، وهي على نوعين:

   أ- مفتوحة (ص ح ح). مثال: ما (ص ح ح) وفي (ص ح ح).

   ب- مغلقة (ص ح ص). مثال: قَدْ (ص ح ص) ومِن (ص ح ص).

3. طويلة، وهي على نوعين أيضاً:

   أ- طويل مفرد الإغلاق (ص ح ح ص). مثال: "ضال" من كلمة "الضالين".

   ب- طويل مزدوج الإغلاق (ص ح ص ص). مثال: بِنْت وشَمْس.

4. مديدة، ولا تكون إلا وقفاً (ص ح ح ص ص). مثال: سار وضار.

ويبين الشايب أن المقاطع القصيرة من نوع (ص ح) هي أكثر المقاطع العربية شيوعاً يليها المقطعان المتوسطان (ص ح ح) و(ص ح ص).

أما المقاطع الطويلة والمديدة، فهي نادرة، قليلة الشيوع في الكلام، وورودها في العربية مقيد في أغلب الأحيان بحالة الوقف.

---

[1] الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص70-71.

ويشير الشايب إلى خصائص البنية المقطعية وأثرها في بناء الكلمة العربية، وهي كالآتي:

– أن جميع الأشكال المقطعية العربية تبتدئ بصامت، ومن ثم فلا وجود في العربية لمقاطع تبتدئ بحركة[1]. وقد خالف بعض المحدثين ذلك، حيث نادى تمام حسان من إمكانية ورود مقاطع تبتدئ بحركة أي المقطع (ح ص) وذلك في حالة همزة الوصل، ويظهر ذلك بقوله: "والقاعدة في تمييز هذا المقطع (ع ص) أنه يوجد في بداية كل ما بدئ بهمزة وصل"[2].

كما وافقه سمير استيتية بأن همزة الوصل يمكن أن تبقى على حاله حركة لا صامتاً[3].

وعن طريق هذه الخاصية يفسر الشايب تخلق همزة الوصل في بداية بعض الصيغ الفعلية والاسمية، ويمثل على ذلك: بفعل الأمر الثلاثي (ضربَ) نقول (اضربْ)، والصيغة الأصلية لفعل الأمر يجب أن تكون (ضْرِب). ذلك أن فعل الأمر يشتق من المضارع بحذف حرف المضارعة فإن تولد عن ذلك صوت صامت اجتلبت همزة الوصل.

ويشير الشايب إلى تنبه السلف لهذه الخاصية ويبين تفسيرهم لذلك بأن زيادة همزة الوصل وسيلة يخف إليها العربي ليتمكن من نطق الساكن لأن العربية لا تجيز الابتداء بساكن ولا الوقوف على متحرك[4].

---

(1) ينظر: الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص73.

(2) تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ص164، ويرمز تمام حسان للحركة بالرمز (ع)، حيث يسمى الحركة (علة).

(3) ينظر: سعيد شواهنة، إشكالية الميزان الصرفي وإحلال المقطع الصوتي، مجلة مجمع اللغة العربية، ع7، 2013م، ص129.

(4) ينظر: الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص75، وينظر: الخليل بن أحمد، العين، ج8، ت: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، 11/1.

والشايب لا يوافق السلف على هذا التفسير ويفسر زيادة همزة الوصل في بداية الصيغ الفعلية والاسمية نتيجة تأثير البنية المقطعية وخصائصها في بنية الكلمة، ولا أرى فرقاً بين تفسير السلف وتفسير الشايب، لأن تفسير السلف الابتعاد عن نطق الساكن في بداية الكلمة لأن العربية لا تجيز الابتداء بساكن وذلك بالإتيان بهمزة الوصل متحركة هو نفسه تفسير الشايب بأن البنية المقطعية وخصائصها تؤثر في بنية الكلمة، ويمكن توضيح ذلك من خلال التقطيع الصوتي فكلمة:

ضْرِبْ ← ص ص ح/ ص

فهذه مقاطع غير موجودة في العربية (مرفوضة).

أما كلمة اضْرِبْ ← ص ح ص/ ص ح ص

هذه من المقاطع المعروفة في العربية.

1. **أنه لا يلتقي صامتان في مقطع واحد في بداية الكلمة، ولا في حشوها ولا في آخرها إلا في حالة الوقف فقط**[1].

وأثر هذه الخاصية أدى إلى التزام الحجازيين تحقيق الهمزة إذا كانت أول الكلمة أو صدرها، لأن تخفيف الهمزة سيؤدي إلى ابتداء المقطع بحركة أو التقاء صامتين في مقطع واحد.

---

(1) ينظر: الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص75–83.

ويشير الشايب إلى أن القدماء يوهموننا بأنه من الممكن أن يلتقي صامتان في مقطع واحد في حشو الكلمة، وقد اشترطوا شروطاً حددها ابن يعيش (643هـ) بقوله: "والشرطان المرعيان في اجتماع ساكنين: أنْ يكون الساكن الأوّل هو حرف مدّ ولين، والثاني مدغماً، كدابَّة وشابَّة، وخويَّصَة تصغير خاصّة... وتُمُودَّ الثوب"[1].

ويفسر الشايب ذلك القول بأنه لا يجوز بحال من الأحوال التقاء ساكنين في مقطع واحد في حشو الكلمة العربية، أما بالنسبة لباب: دابَّة وشابَّة فليس ههنا التقاء ساكنين كما زعموا؛ لأن ما يسمّونه الألف ما هو إلا حركة طويلة، وعليه، فإنه لم يلتق ساكنان ههنا، فكل من: شابة ودابة، تُجزّأ مقطعيّاً على النحو الآتي:

شابْ + بَهْ في الوقف، وشابْ + بَ + تُنْ في الوصل، ومثلها "دابة"، و"تُمُودّ الثوب"[2].

أما بالنسبة (لحُويصَّة) فبين الشايب أنه لا يوجد فيها التقاء ساكنين ويثبت ذلك من خلال قول (ابن منظور) "إشمامها بالكسرة" والذي يقصد به أن هناك حركة قصيرة جداً تفصل بين الياء وبين الصاد.

وفي ضوء هذه الخاصية يفسر الشايب ضم واو الجماعة عندما يأتي بعدها مباشرة صامت آخر، ويمثل لذلك بأمثلة عديدة منها:

---

(1) (ابن يعيش) يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، شرح المفصل للزمخشري، ط1، ج6، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1422هـ-2001م، ص287، تُمُودّ الثوب من "ماددت زيداً الثوبَ"، أي: كلٌّ منهما مدَّهُ، ينظر: المرجع نفسه، ص288.

(2) الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص76.

قوله تعالى ﴿أُوْلَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُاْ الضَّلاَلَةَ بِالْهُدَى﴾ [سورة البقرة، الآية 16]، ففي هذا المثال حُركت الواو الساكنة فراراً من المقطع الطويل (ص ح ص ص)[1].

ويُفسر كسر واو (لو) و(أو) ويمثل على ذلك بقوله: ﴿وَسَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا﴾ [سورة التوبة، الآية 42].

وقوله تعالى: ﴿أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾ [سورة النور، الآية 31]، والسبب في تحريك الواو هو الفرار من التقاء صامتين في مقطع واحد حشواً.

أما بالنسبة إلى آخر الكلمة، فيبين الشايب أن العربية تجيز التقاء الصامتين في مقطع واحد، ولكن في حالة الوقف فقط، وعلى الرغم من أن العربية تجيز الجمع بين صامتين في آخر الكلمة ف الوقف، فإنّ بعض العرب كان ينفر من ذلك حتى في الوقف[2]، ويشير الشايب إلى أن هؤلاء الذين أثرت عنهم ظاهرة الوقف بالنقل[3].

ففي مثل: هذا بَكْر، مررت بِبَكر ورأيت بَكْراً، يقولون في الوقف: هذا بَكُرْ ومررت ورأيت بَكِرْ. الجر والنصب في ذلك سواء، فلا يفتحون الكاف في حالة الوقف.

---

(1) ينظر: المصدر نفسه، ص77–78، وينظر: الشايب، قراءات وأصوات، مصدر سابق، ص194–199.

(2) ينظر: الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص78.

(3) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، مرجع سابق، 353/3.

2. لا يجوز التقاء حركتين في مقطع واحد[1]:

لا تسمح العربية خاصّة، والساميات عامّة بالتقاء حركتين التقاء مباشراً، فإذا ما أدى السياق في بعض الأحيان إلى التقاء حركتين عمدت العربية في مثل هذه الحالة إلى تخليق أشباه الحركات، كي تفصل بين الحركات المتتابعة، ويمثل الشايب على ذلك أنه لهجة الحجازيين الذين يخففون الهمزة يقولون في مثل (سأل) (سال) (sāla) فإذا ما بنوا منها صغية اسم الفاعل مثلاً، صارت الصيغة: (سائِلاً) (sāilan) وهنا تلتقي حركتان التقاءً مباشرة، وهذا لا يجوز في العربية، فيحدث انزلاق حركي بين الفتحة والكسرة فتنشأ الياء y a + i، لتفصل بين الفتحة الطويلة والكسرة بعدها، وبذلك تصبح الصيغة (سايل)[2].

3. اقتصار ورود بعض المقاطع العربية على حالة الوقف فقط[3]:

وذلك مثل المقطع (الطويل) (ص ح ص ص)، والمقطع المديد: (ص ح ح ص ص)، وقلة ورود المقطع الطويل مفرد الإغلاق (ص ح ح ص) في الكلمة، ويمتاز المقطع الطويل بنوعية عن المقطع المديد في أنه قد يرد في الشعر أحياناً في بعض الأوزان المقيّدة القافية، ويمثل الشايب على ذلك بأمثلة عديدة منها: قول لقيط بن زرارة (571هـ)[4]:

---

(1) ينظر: الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص83، وينظر: فوزي حسن الشايب، قراءات وأصوات، مصدر سابق، ص199–200.

(2) ينظر: الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص83.

(3) ينظر: المصدر نفسه، ص84–85.

(4) الحسن بن عبد الله العسكري، شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، ت: عبد العزيز أحمد، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1963م، ص82.

يـــا قـــوم قـــد أهلكتمـــوني بـــاللوْمْ ولـــم أقاتـــل عـــامراً قبـــل اليـــوْم

شـــتّان هـــذا والعنـــاق والنـــوْمْ والمشـــرب البـــارد فـــي الظـــل الـــدوْمْ

ويشير الشايب إلى أن:

المقطع الطويل الآخر (ص ح ح ص) فإنه يوجد في النثر كثيراً في باب (شابّة ودابَّة) ويكثر في أواخر الكلم في حالة الوقف مثل المقطع (مين) من المسلمين، والمقطع (بونْ) في آخر الفعل (يكتبون).

ويذكر الشايب أن هذه الأنواع من المقاطع جاءت وصلاً عند بعض القراء وهذا تأباه العربية ولا تكاد تسيغه، لذلك انتقد النحاة قراءة نافع (169هـ) ﴿مَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾ [سورة الأنعام، الآية 162]، وانتقد اللغويون كثير من القراءات القرآنية التي تشكل فيها مقطع طويل على غير الطريقة المعهودة في العربية[1].

ويبين الشايب أن المقاطع الطويلة غير مسموح بها في الشعر العربي إلا في بعض القوافي المقيدة، أما غيرها فغير مسموح بها البتة، وعليه فإذا ما عرض بعض هذه المقاطع للشعراء في غير الأماكن المسموح بها، تخلصوا منه بطرق مختلفة، هي:

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، مرجع سابق، 206/2، وينظر: الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله، الحجة في القراءات السبع، ت: عبد العال سالم مكرم، ط4، ج1، دار الشروق- بيروت، 1401هـ، ص75، وينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، 273/2، وينظر: المرجع نفسه، 48/2.

تقصير الحركة، اختزال المشدد، فك التضعيف، الهمز[1].

4. تقصير الحركات الطويلة في المقاطع المغلقة:

يشير الشايب إلى أن العربية تعمد إلى تقصير الحركات الطويلة في المقاطع المغلقة باستمرار، فيما عدا باب (دابّة وشابّة).

ويفسر الشايب على أساس هذه الخاصية ظواهر كثيرة، منها:

اختزال الحركة الطويلة في الفعل الأجوف في الأمر، والمضارع المجزوم بالسكون... واختزال الحركة الطويلة من آخر الأفعال المنقوصة عندما تلحق بها تاء التأنيث... وإلحاق نون التوكيد الخفيفة للفعل المسند إلى ضمير المثنى، وإلى نون النسوة... واختزال الحركة الطويلة في آخر الأفعال المسندة إلى ضمير الجماعة الحركي (واو الجماعة) وضمير المخاطبة الحركي (ياء المخاطبة) عند لحاق نون التوكيد الخفيفة... واختزال الحركة الطويلة في الأسماء المقصورة عند تنونيها[2].

5. كره العربية لتتابع المقاطع القصيرة:

يشير الشايب إلى أن العربية لم تجمع بين أربعة مقاطع قصيرة في كلمة واحدة إلا في حالة نادرة، ويفسر الشايب على أساس هذه الحقيقة مجموعة من الظواهر في اللغة العربية منها[3]:

- تسكين فاء المضارع من الثلاثي مثل: اكْتُب، ونكْتُب، ويكْتْب.

---

(1) ينظر: الشايب، أثر القوانين الصوتية، ص89-96، وينظر: الشايب، قراءات وأصوات، مصدر سابق، ص181-185.

(2) ينظر: الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص96-99.

(3) ينظر: المصدر نفسه، ص99-110.

- تسكين الفاء في (يَفْتعِل) والنون في (يْنفعل).
- ميل بعض العرب قديماً إلى تسكين العين في كثير من الأسماء والأفعال الثلاثية.
- تسكين لام الأمر إذا جاءت تالية للواو... أو تالية للفاء.
- تسكين هاء الضمير من: (هُوَ وهِي) في القرآن الكريم عند بعض القرّاء، وذلك إذا ما سبق الضمير باللام.

ويشير الشايب أنه رغم صعوبة تتابع المقاطع القصيرة، فإن العربية قد جمعت بين أربعة مقاطع قصيرة في كلمة واحدة، وذلك من الأفعال الماضية الثلاثية التي تتصل بها كاف المخاطب أو المخاطبة، وذلك مثل: شَكَرَكَ، وشَكَرَكِ، وهذه هي الحالة الوحيدة التي تجمع فيها العربية بين أربعة مقاطع قصيرة في كلمة واحدة[1].

وبرأيي هناك تتابع أربعة مقاطع قصيرة عند إضافة (هاء الغائب) والمخاطبة إلى الفعل (كَتَبَ) حيث نقول (كَتَبَهُ) وليس فقط في كاف المخاطب.

ويشير الشايب إلى أن السلف[2] قد عللوا هذه الظاهرة أي عدم تسكين آخر الفعل مع ضمير المفعول يرجع إلى أن ضمائر النصب بمنزلة كلمة مستقلة برأسها... أما ضمير الفاعل فيسكن آخر الفعل معه لأنه بمنزلة الجزء منه... لكن الشايب لا يقبل هذا التعليل ويعتبره وجهة نظر ومحاولة منهم لتفسير هذه الظاهرة، وبوجهة نظره أن العلة الحقيقية في تسكين آخر الفعل مع ضمائر الفاعل، وعدم تسكينه مع كاف المخاطب والمخاطبة، هي رفع احتمال اللبس بين ضمائر الفاعل وضمائر المفعول[3].

---

(1) ينظر: الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص108.

(2) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، 60/1.

(3) ينظر: الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص108-109.

وبرأيي تعليل السلف كان من ناحية نحوية، وتعليل الشايب كان من ناحية لغوية، وأنا أرى بأن الظاهرة يجب أن تعلل من ناحية صرفية صوتية، فربما تسكين آخر الفعل عند اتصاله بضمير الفاعل كان لإقامة المقطع، وتجنباً لحدوث علة صوتية مقطعية.

6. كره العربية لتوالي المقاطع المتوسطة المفتوحة:

ويبين الشايب كره العربية لتوالي المقاطع المتوسطة المفتوحة لأنها قسم الصيغة بالضعف والوهن، ومن هنا قلت الأبنية التي تتوالى فيها مثل هذه المقاطع، مثل (فاعال وفوعال وفيعال وفاعول) وقلت من ثم الكلمات التي جاءت عليها، ومعظمها معرب... وقد عمدت العربية إلى اختزال الحركة الطويلة من بعض هذه الأبنية، فحولتها إلى أبنية أخرى: فاعول←

فعول... هذا في الفصحى، أما اللهجات المحلية الدارجة، فقد خلت تقريباً من هذه الأبنية، بل لم يعد لها و جود في لغة التخاطب[1].

7. إقفال المقاطع المفتوحة:

يبين الشايب أنه من القواعد المقررة في العربية أنه لا يُبدأ بساكن ولا يوقف على متحرك، ولهذا فإن العربية قد التزمت إسقاط الحركات القصيرة.

ويوضح الشايب بأنها الحركات الإعرابية من آخر الكلمات عند الوقف وهو ما يقصد به إغلاق المقاطع في نهاية الكلمة.

---

[1] ينظر: الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص111-112.

ويفسر الشايب على أساس هذه الخاصية مجموعة من الظواهر منها:

- زيادة هاء السكت على أواخر الأفعال والأسماء والأدوات التي لا يجوز سقوط الحركة القصيرة من أواخرها في الوقف، ويذكر على ذلك أمثلة منها: رَهْ وعِهْ ولم يخشَهْ...
- ظاهرة الوقف بالهمز عند بعض العرب، وذلك في الكلمات المنتهية بحركات طويلة، ن حو: (هذه حُبلى)، و(رأيت رجلاً)، فيقولون في الوقف عليها: حبلأ ورجلأ... وفي اللهجات المحلية الدارجة في مختلف أنحاء الوطن العربي همز حرف النفي (لا) عند الوقف حيث يقال (لأ)[1].

نستنتج مما سبق أن المحظورات المقطعية في العربية هي:

- امتناع البدأ بنواة (صائت) (حركة).
- امتناع تتابع صامتين.
- امتناع تتابع صائتين.
- امتناع تتابع أربعة صوائت في مقاطع قصيرة مفتوحة.
- امتناع تتابع كسر فضم (i + u) وصامت ضعيف (نصف صامت) مع صائت من جنسه (wi, yi, wa).

---

[1] ينظر: المصدر نفسه، ص112-114.

ويمكن تفادي هذه المحظورات:

- بتحقيق صدر المقطع بصائت مفرغ من الحمل له قيمة الصائت المحقق وهو همزة الوصل التي تأخذ قيمة همزة القطع صوتاً لا دلالة.
- وضع صائت محقق فاصل بين الصامتين.

خامساً: صوائت المد (حروف أم مدود):

- الحركات عند القدماء:

نلاحظ عدم اهتمام العرب القدماء بالحركات من خلال أقوال العلماء، فهذا إبراهيم أنيس يقول: "درس علماء العربية القدماء الحركات، وعرفوها لكنهم لم يعتنوا بها، فقد كانت الإشارة إليها دائماً سطحية لا على أنها من بنية الكلمات، بل كعرض لها، ولا يكون منها إلا شطراً فرعياً"[1].

كما يبين كمال بشر عدم اهتمام القدماء للحركات بقوله: "للحركات نصيب من النظر والدرس عند علماء العربية، وإن لم يمنحوها اهتماماً يعدل أهميتها ووظيفتها في البناء اللغوي، وخاصة فيما يتعلق بالحركات القصيرة"[2].

---

(1) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مرجع سابق، ص38.

(2) كمال بشر، علم الأصوات، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000م، ص219.

ويتابع الشايب ما جاء به المحدثون بشأن عدم اهتمام القدماء للحركات في بحثه "الحركات نقطة الضعف في الدراسات الصوتية عند العرب" وذلك بقوله: على الرغم من سلامة المبدأ وحجة المنهج الذي صدرت عنه الدراسات الصوتية عند العرب، فإنها تعاني من نقطة ضعف أساسية، ومن حالة مرضية مزمنة، تتمثل في إهمالهم الحديث عن الحركات، قسيمة الصوامت بما هي فونيمات، على الرغم من كونها عنصراً رئيسياً في جميع اللغات، وكونها أكثر شيوعاً وانتشاراً فيها من الصوامت"[1].

ويؤكد الشايب عدم عناية القدماء العرب بالحركات بقوله: "ومن ثمَّ كانت قائمة الجرد الفونيمية مكونة عندهم من مستوى واحد، أو من جنس واحد، هو الصوامت (الحروف) فقط؛ ولهذا كانت قائمة بتراء، تقوم على ساقٍ واحدة"[2].

كما يبين الشايب "أن أول من أرسى دعائم هذا المبدأ الذي يقضي بسلخ الحركات من قائمة الجرد الفونيمية، ألا وهو (الخليل)، حيث نص على أن في العربية تسعة وعشرين حرفاً. ثم جاء سيبويه، وابن جني، من بعده، فالتزموا الذي قرره، والرسم الذي حدده، ولم يخرجوا عنه إلا في نواحي شكلية صرف، تتعلق بترتيب الأصوات، وتحديد المخارج فحسب"[3].

---

(1) الشايب، الحركات نقطة الضعف في الدراسات الصوتية عند العرب، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ع80، 2002م، ص60.

(2) ينظر: المصدر نفسه، ص61.

(3) ينظر: المصدر نفسه، ص61.

كما نلاحظ عدم اهتمام القدماء بالحركات، وذلك بسبب الخلط في توصيف الحركات من جهة وحروف اللين من جهة أخرى، وكان لهذا الخلط الأثر البين في توجيه الدراسات الصرفية، وتوجيه السلوكيات الصرفية الوجهة غير الصائبة، بل نجدهم في كثير من الأحيان، يطلقون مصطلح المد على أصوات اللين والعكس[1].

يبين الشايب الأسباب التي حَدَتْ بالأصواتيين العرب إلى إسقاط الحركات من الحسبان، ويجملها في ثلاثة أسباب، هي:

أولاً: الأسباب السامية الموروثة[2]:

وتتمثل في الألفبائية السامية التي اقتصرت – بسبب الطبيعة الاشتقاقية للغات السامية – على الصوامت؛ نظراً إلى ما درجت عليه العادة... حيث حرص واضع الألفباء السامية على إثبات الصوامت وحدها في الكتابة، تاركاً للقارئ مهمة اكتشاف الحركات بالاستناد إلى السياق.

ثانياً: الأسباب الخطية[3]:

ويقصد بها الشايب تمثيل الحركات القصيرة في الكتابة العربية في مراحل لاحقة، فقد أعطى الانطباع بمركزية الصامت، وهامشية الحركة وثانويتها وتبعيتها له.

---

(1) سعد شواهنة، الحركات وحروف المد واللين بين القدماء والمحدثين، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، ع16، 2009م، ص186.

(2) ينظر: الشايب، الحركات نقطة الضعف في الدراسات الصوتية عند العرب، مصدر سابق، ص61–62.

(3) ينظر: المصدر نفسه، ص62–64.

ثالثاً: الأسباب النطقية[1]:

ويوضحها الشايب بصعوبة وصف الحركات عن طريق ملاحظة عمل أعضاء النطق في أثناء نطقها، خلافاً للأمر مع الصوامت، ومن هنا كانت الحركات من ناحية نطقية أصعب وصفاً من الصوامت، كما ويبين الشايب بأن الطريقة النطقية التي اعتمدها الخليل لتحديد مخارج الأصوات باجتلاب همزة وتسكين الصامت، بقولنا (أبْ، أتْ، أعْ)... التي قد أثبتت جدواها في تحديد مخارج الصوامت لم يكن بمقدورها أن تقدم شيئاً ذا بال، ولا أن تثبت وجودها في وصف الحركات. وعليه فصعوبة الوصف النطقي للحركات كانت عاملاً آخر من عوامل إهمال هذا القطاع من الأصوات.

- الحركات عند المحدثين:

وعلى العكس من القدماء نلاحظ اهتمام المحدثين بالحركات عناية تفوق العناية بالصوامت، و"مرجع هذه العناية هو اختلاف هذه الحركات من لغة إلى أخرى اختلافاً كبيراً، بل أن هناك اختلافاً بين حركات اللغة الواحدة، فإذا ما قارنا مثلاً حركات اللغة العربية حيث يتكلم بها العراقي مع حركاتها حين يتكلم بها المصري، فأننا سنجد اختلافاً بين هذه الحركات"[2].

---

(1) ينظر: المصدر نفسه، ص64-65.

(2) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مرجع سابق، ص40-41.

والدليل على اهتمام المحدثين بالحركات نلاحظ أن إبراهيم أنيس يخصص فصلاً في كتابه (الأصوات اللغوية) للحديث عن مقاييس أصوات اللين وعن واضع هذه المقاييس.

ويقصد إبراهيم أنيس بأصوات اللين "ما اصطلح القدماء على تسميته بالحركات من فتحة وكسرة وضمة، وكذلك ما سموه بالألف اللينة والياء اللينة والواو اللينة، وما عدا هذا فأصوات ساكنة"[1].

كما نلاحظ أن كمال بشر يخصص فصلاً عن الحركات في كتابه (علم الأصوات) فيتحدث عن مميزات الحركات ويقارنها بالصوامت ويتحدث عن (الحركات المعيارية)، وعن أول من وضعها، وصفاتها الأساسية وتصنيفاتها[2].

- رأي الشايب:

يتابع الشايب اهتمام المحدثين بالحركات فنجده يخصص فصلاً كاملاً في كتابه (محاضرات في اللسانيات)، للحديث عن وصف الحركات، والحديث عن حقيقتها بين الإمكان والواقع، كما تحدث عن نظام الحركات المعيارية وعن كيفية وضع نظامها، وكيفية استعماله، ومقارنة الحركات العربية بالحركات المعيارية[3].

ويشير الشايب إلى أثر إهمال الحركات بما هي فونيمات والخلط بين الطويلة منها وأشباه الحركات، حيث أدى ذلك إلى حد كثير من الأوهام على مختلف المستويات: الإملائية، والصوتية، والصرفية والنحوية، ويبين الشايب إننا ما زلنا نعاني من آثارها السّلبية حتى الآن[4].

---

(1) المصدر نفسه، ص29.

(2) ينظر: كمال بشر، علم الأصوات، مرجع سابق، ص225-237.

(3) ينظر: الشايب، محاضرات في اللسانيات، مصدر سابق، ص233-258.

(4) ينظر: الشايب، الحركات نقطة الضعف في الدراسات، مصدر سابق، ص65.

فالأوهام الكتابية كما ذكر الشايب "جاءت انطلاقاً من إيمان القدماء الراسخ بأن ما يسمى بأحرف المد واللين (أي الحركات الطويلة) في مثل: (قال)، و(يقول)، و(قيل): أحرف، وأنها مُشكَّلة بالسكون في هذه الحالة، فإنهم ظنّوا، أو تصوروا أن هناك حركة قصيرة قبلها مجانسة لها... وهذا خطأ صريح... وبناءً على المبدأ نفسه عاملوا همزة القطع إذا وقعت بعد هذه الحركات الطويلة (أحرف المد واللين) معاملة الهمزة إذا وقعت بعد ساكن، فكتبت على السطر"[1].

أما الأوهام الصوتية:

يمثل الشايب على هذه الأوهام لكثير من الظواهر التي كان فيها العجز واضح في القدرة على التحليل السليم لها عند القدماء منها:

القول بجواز التقاء الساكنين حشواً فيما سموه "باب شابّة ودابّة"[2].

ومن هذه الظواهر أيضاً:

- التمييز بين الحركات الطويلة (أحرف المد واللين):

يبين الشايب أنّ القدماء لم يميزوا بين الحركات الطويلة، فقد خلطوا بين الضمة الطويلة في مثل "يقول" والواو في مثل "قَوْلاً"، وبين الكسرة الطويلة في مثل "يبيع" والياء في مثل "بَيْع"[3].

- والأوهام الصرفية: يوضحها الشايب بظاهرة الإعلال بنقل الحركة، ويمثل على ذلك[4]:

---

(1) الشايب، الحركات نقطة الضعف في الدراسات، مصدر سابق، ص69.

(2) ينظر: المصدر نفسه، ص69-70.

(3) ينظر: الشايب، الحركات نقطة الضعف في الدراسات الصوتية عند العرب، مصدر سابق، ص71-73.

(4) ينظر: المصدر نفسه، ص73-77.

بصياغة اسم المفعول من الأجوف نحو: "قال" و"باع"، حيث يرى الصرفيون أن الفعل يُحَول في المستوى العميق من "قوَل" و"بَيَع" إلى "قُول" و"يُبِعَ"، ومن هنا نبني صيغة "مفعول"... إلا أن القدماء بحسب نظرتهم إلى الحركات الطويلة على أنها حروف، فقد توهموا أن هناك ضمة قصيرة على عين الكلمة؛ أي الواو في الأولى، والياء في الثانية، ثم حولوا هذا الوهم إلى حقيقة، فقالوا: تم نقل حركة العين إلى الحرف الساكن قبلها، أي فاء الكلمة؛ القاف في الأولى، والباء في الثانية، فأدى في ذلك إلى محظور لغوي، ألا وهو اجتماع ساكنين، "مَعَوْل"، و"مَبُيْوع".

- أما الأوهام النحوية: يقول الشايب "أن الطريقة العربية في تمثيل الحركات القصيرة في الحركات بأشكال مصغرة لصور الألف والواو والياء تثبت فوق الصامت أو تحته، قد ولّد الانطباع لدى القدماء بتبعيتها وضعفها، وترتب على هذا سلخ الحركات من قائمة الجرد الفونيمية وقصرها عندهم على الحروف وحدها، وانبنى على هذا كله عدم الاعتراف بقدرة الحركات القصيرة على القيام بأي وظيفة نحوية"[1].

نلاحظ مما سبق أنّ هناك مسألة خلافية في التحليل اللغوي بالنسبة لمسألة (الحركات) بين القدماء والمحدثين، وهذا الخلاف لا يستدعي الوصف بالإهمال، فالحركة عند السلف مهمة، ولم تهمل وإنما القول في كونها جزء من الحرف أم منفصلة بنفسها، فالحرف وحركته لهما تنظير واحد عند السلف، ولا بأس ولا ضير في ذلك.

---

(1) الشايب، الحركات نقطة الضعف في الدراسات الصوتية عند العرب، مصدر سابق، ص77.

سادساً: التأكيد بالنون (طبيعته، وأصله، وأثره):

يتم توكيد الفعل في العربية بإلحاق النون الخفيفة أو الثقيلة بآخر الفعل تقوية وتقريراً له، وتحقيقاً لأمر وجوده.

ومما أثار اهتمام الشايب، أننا لا نجد لهذا النوع من التوكيد ذكراً في الباب الذي يعقده عادة للتوكيد.

- رأي القدماء:

قسم النحاة التوكيد إلى قسمين: أحدهما: لفظي، قوامه تكرير اللفظ، وهذا القسم جائز في الأسماء والأفعال والحروف، وفي الجمل أيضاً. والآخر: معنوي، يتم على حسب وصفهم عن طريق ألفاظ مخصوصة، مبسوطة في كتب النحو، فقد قصره النحاة أو كادوا على الأسماء وحدها، ولا نجد اختلافاً يذكر بين النحاة بشأنه، فحددوه ومفرداته واحدة عند الجميع[1].

يقسم ابن جني التوكيد إلى نوعين: لفظي ومعنوي، كما أنه لم يخرج عما أجمع عليه النحاة، من أن التوكيد المعنوي خاص بالأسماء وحدها، غير أنه قسَّمه إلى قسمين: أحدهما: للإحاطة والعموم، والآخر: للتثبيت والتمكين"[2].

---

(1) ينظر: الشايب، التأكيد بالنون (طبيعته، أصله وأثره)، مجلة دراسات، المجلد15، العدد3، 1988م، ص113.

(2) ينظر: المصدر نفسه، ص113.

كما (أنّه لا يوجد أحدٌ من النحاة يذكر في باب التوكيد أن الأفعال تؤكد معنوياً إلا (ابن عصفور)، وأما الباقون فقد قصروه على قطاع الأسماء وحدها، كما أنّ فكرة الوظيفة التي تقدم بها النون في قطاع الأفعال بأنها مماثلة لتلك التي تقوم بها ألفاظ التوكيد المعنوي المعروفة في قطاع الأسماء، لم تكن غائبةً عن أذهان القدماء، غير أن الذي يؤكد عليهم أنهم لم يثبتوا هذه الفكرة في باب التوكيد"[1].

وأصل لاصقة التأكيد "وهي في العربية على صورتين: النون الخفيفة، نحو: (اضربنْ زيداً)، والنون الثقيلة، نحو: (اضربنّ)، وقد اختلف القدماء بشأن أصل هذه اللاصقة، حيث ذهب جمهور البصريين إلى أن كلاً من النون الخفيفة والثقيلة أصل مستقل بذاته، وأن ليس في الأمر تبعية ولا تفريع، وأن العلاقة بينهما علاقة تكافؤ وتناظر، أما جمهور الكوفيين ذهبوا إلى أن النون الخفيفة متفرعة من الثقيلة عن طريق اختزالها تماماً كما تخفف (أنّ) و(لكنّ)، وذهب فريق ثالث من النحاة إلى أن النون الخفيفة هي الأصل، وأن النون الثقيلة هي الفرع"[2].

أما بشأن حركة الفتحة التي تكون آخر الفعل المسند إلى المفرد المذكر عند توكيده بالنون الخفيفة أو الثقيلة، فيبين الشايب "أنّ النحويين اختلفوا في تعليل وجودها، فمنهم من قال أن الحركة التقاء الساكنين، ومنهم من قال: أن الحركة حركة بناء، لأنه أشبه المركب، كما ذهب المستشرقون إلى أن الحركة لم تأت لأجل التركيب ولا التقاء الساكنين، وإنما هي عنصر أساسي، و جزء لا يتجزأ من لاصقة التوكيد"[3].

---

(1) ينظر: المصدر نفسه، ص114-115.

(2) ينظر: المصدر نفسه، ص117-118.

(3) الشايب، التأكيد بالنون (طبيعته، أصله وأثره)، مصدر سابق، ص121-123.

- رأي الشايب:

يذكر الشايب السر في اختيار النون من بين جميع الصوامت كلها لتوكيد الفعل، بقوله: "فلعله يمكن فيما تمتاز به النون من سمات وخصائص نطقية تجعل منها صوتاً نموذجياً، نطقاً وإسماعاً، فهي من الأصوات التي تتمتع بوضوح قوي في السمع، فهي تشكل مع كل من اللام والراء والميم مجموعة متميزة من الأصوات تشبه في وضوحها السمعي بالحركات"[1].

أما بشأن لاصقة التأكيد فإنه يقول: "أن النون الخفيفة في مثل (اضربنْ زيداً) هي الأصل، وأن المشدّدة أي النون في: (اضربنّ) متفرغة منها"[2].

ويُعلل الشايب رأيه، بأن النون الخفيفة هي الأصل والثقيلة متفرعة منها، بقوله: "وأن التفريغ الذي قوامه تشديد نون التوكيد ناشئ عن أسباب صوتية صرفة، تتمثل في الضغط، أي إيقاع النبر على المقطع الأخير من الفعل المؤكد بنون التوكيد الخفيفة، وإيقاع النبر على المقطع الأخير، يؤدي إلى زيادة حجمه عن طريق تشديد النون"[3].

---

(1) المصدر نفسه، ص115.

(2) المصدر نفسه، ص118.

(3) المصدر نفسه، ص118.

كما يوضح الشايب "بأن الضغط على المقطع الأخير من الفعل ف يمثل (اضربنّ) و(هل تضربنّ؟) وتولد النون الثقيلة تبعاً لذلك يرجع أساساص إلى عوامل نفسية قوامها التعبير عن درجة التأثر والانفعال أو الرغبة في التركيز أو جذب الاهتمام أو ما شابه ذلك"[1].

ويذهب الشايب إلى أن "الحركة التي نجدها على آخر الفعل المؤكد أنها حركة وليدة أنتجتها خصائص البنية المقطعية للعربية"[2].

---

[1] المصدر نفسه، ص120.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص126-128.

الترجيح:

نلاحظ مما سبق أننا أمام ثلاث وجهات نظر بشأن لاصقة التأكيد:

الفريق الأول: جمهور البصريين الذين ذهبوا إلى أن كلاً من النون الخفيفة والنون الثقيلة أصلٌ مستقلٌ بذاته.

الفريق الثاني: جمهور الكوفيين الذين ذهبوا إلى أن النون الخفيفة متفرعة عن الثقيلة، أي أن النون الثقيلة هي الأصل، والنون الخفيفة هي الفرع.

والفريق الثالث: ذهبوا إلى أنّ النون الخفيفة هي الأصل، والنون الثقيلة هي الفرع.

وقد وافق الشايب الفريق الثالث مع تعليله وجود النون الثقيلة راجع لأسباب صوتية.

كما نلاحظ مما سبق أن الشايب لا يوافق العرب القدماء ولا المستشرقين بشأن الفتحة على آخر الفعل المؤكد، وبرأيه أن وجود هذه الفتحة يرجع إلى عوامل صوتية ويقصد بذلك قواعد النبر وخصائص البنية المقطعية.

سابعاً: مسألة إنتاج أصوات الحلق:

يعقب فوزي حسن الشايب على وجهة نظر غانم قدوري الحمد، في بحثه (وجهة نظر جديدة في مخارج الأصوات الستة)، المنشور في العدد السابع والسبعين من مجلة اللغة العربية الأردني، ويرى بأن الباحث في كل ما صدر عنه لم يخرج عن دائرة الترجيح، أي الظن والتخمين، بأن مخرج الهاي والعين والحاء والغين والخاء من بين الوترين الصوتيين الكاذبين، أي العلويين[1].

ويبين الشايب حقيقة هذا الأمر بقوله: "إنّ الأصوات الكلامية وقائع فيزيائية، وبدون الاستغاثة بالآلات والتقنيات الحديثة، أي بدون وجود دليل علمي ملموس، وخاصة في هذه المجموعة من الأصوات، لا يكون للكلام عليهما أي قيمة علمية"[2].

وعلى ما يبدو أن فوزي حسن الشايب كان يتوقع من الباحث أن يقدم دليلاً علمياً مقنعاً، كأن يقوم بتصوير الأوتار الصوتية الكاذبة قبل عملية النطق بها، ثم يقوم بتصويرها في أثناء نطقها، حتى يثبت بالدليل القاطع أن التعويق الوحيد لمجرى الهواء الذي يحصل في أثناء نطقها هو بين هذين الوترين، وأنه ليس لها أي مخرج آخر.

يشير الشايب إلى الصور التي استقاها الباحث من بعض المراجع، ويرى بأنها "مجرد ظلال سوداء وأرقام لا تثبت شيئاً، بل لا تزيد الأمر إلا إبهاماً وغموضاً، فلا تقدم لنا أوضاعاً للأوتار الصوتية الكاذبة مرتبطة بنطق أيّ من هذه الأصوات"[3].

---

(1) الشايب، تعقيب على بحث (وجهة نظر جديدة في مخارج الأصوات الستة)، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع78، 2010م، ص207.

(2) المصدر نفسه.

(3) ينظر: الشايب، تعقيب على بحث (وجهة نظر جديدة في مخارج الأصوات الستة)، مصدر سابق، ص208.

ويرى الشايب بأن الباحث يناقض نفسه ويذكر مظاهر هذا التناقض، بقوله: "ففي الوقت الذي اعترض فيه الباحث على القول بوجود حائطين للحلق (ص32)، نجده يعود فيثبتهما له، ففي حديثه عن التجويف الحلقي يذكر كونه تجويفاً ويقول هو حجرة! وأن هذه الحجرة يحدها من الأسفل لسان المزمار، وأعلى الحنجرة، ومن الخلف الجدار الخلفي للحلق (ص39)"[1].

فالشايب لا يرى فرقاً كبيراً بين التجويف والحجرة، فالجدار والحائط والجانب مترادفان يستخدمها علماء الأصوات للإشارة إلى جانبي الحلق، وكذلك استخدامهم للمترادفين: الحجرة والتجويف[2].

كما يذكر فوزي الشايب "أن الباحث الكريم اتّهم الغربيين بأنهم لم يهتمّوا بالأصوات الحلقية بسبب عدم وجودها في لغاتهم. إنّ كلامه هذا يوحي بأنّه مطّلع على جهود الغربيين في هذا المجال، ولكن واقع الحال يقول غير ذلك؛ فقد اعترف الباحث نفسه أنّه لا يجيد اللغة الإنكليزية (ص14 الفقرة 2) فكيف – إذن – يُصدر حكماً على قضية دون النظر فيها ومعانيها؟"[3].

---

(1) المصدر نفسه، ص208.

(2) المصدر نفسه، ص208.

(3) ينظر: المصدر نفسه، ص208–209.

نلاحظ مما سبق أنّ الشايب يخالف غانم قدوري بأن الغربيين لم يهتموا بالأصوات الحلقية.

ويثبت الشايب اهتمام الغربيين لهذه الأصوات، من خلال ذكره لمجموعة من كتب الأصوات للغربيين الذين اهتموا بهذه الأصوات ودرسوها، أمثال: هفنر وجاردنز وهنري فليش وغيرهم، كما ويرجع الشايب اختلاف علماء الأصوات العرب بشأن همزة القطع من حيث الجهر والهمس لاختلاف الغربيين بشأنها[1].

أما رأي الشايب بشأن الأصوات الحلقية ومخرجها، فيرى بأن الأوتار الصوتية الكاذبة ليس لها أي دور في إنتاج هذه الأصوات ويذكر الدليل على ذلك من خلال أقوال العلماء الغربيين (هفنر، وبايك ودانيال جونز)، "بأن وظيفة هذه الأصوات الصوتية الكاذبة ثانوية، وغير مهمة، وأنها تعمل كعامل مساعد أو مصاحب لحركة حلقية من نوع ما، ويشير إلى سعد مصلوح الذي ينفي وجود أي دور للأوتار الكاذبة في أثناء الكلام العادي"[2].

---

(1) ينظر: الشايب، تعقيب على بحث (وجهة نظر جديدة في مخارج الأصوات الستة)، مصدر سابق، ص209–210.

(2) ينظر: المصدر نفسه، ص210–211.

الفصل الثاني

تعقُّبات فوزي الشّايب في الدراسات الصرفية

أولاً: إسناد المعتل إلى الضمائر:

- إسناد الأجوف

- إسناد الناقص

ثانياً: البناء في الفعل الصحيح والمعتل

ثالثاً: المقصور والمدود:

- التثنية

- النسب

أولاً: إسناد المعتل إلى الضمائر:

تتوافر في اللغة العربية فصيلة من الجذور الفعلية، منها ما يُسمى الصحيح: وهو ما خلت أصوله من الألف، والواو، والياء، مهما كانت صورتها في النطق، وذلك كالأفعال: علم، وقرأ، وشدّ[1].

والفعل المعتل: وهو الذي وقع حرف العلة واحداً من أصوله، فقد يكون فاءه، مثل: وعد، ويبس، أو عينه، مثل: قال، وباع، أو لامه، مثل: دعا، ورضي، أو يكون فاؤه ولامه معتلتين، مثل: وفى، أو يكون عينه ولامه حرفي علة، مثل: هوى[2].

والفعل الأجوف: هو كل معتل عينه صوت علة (إ، و، ي).

والفعل الناقص: هو كل معتل لامه صوت علة، واعتلال أحد أصوات الفعل يقصد به أن يكون الصوت أحد الأصوات الثلاثة: الفتحة الطويلة التي اصطلح عليها النحاة بـــ الألف، أو الواو، أو الياء، وهي الأصوات التي يسميها النحاة حروف علة[3].

- إسناد الأجوف إلى الضمائر الصامتة (المتحركة):

ويظنّ الشايب أنّ من أكثر القضايا الصرفية التي لعب فيها الخيال دوراً كبيراً قضية إسناد الأجوف إلى الضمائر الصامتة، لذا كانت هذه القضية في مقدمة القضايا الصرفية التي تحتاج إلى إعادة نظر.

---

(1) محمد خير حلواني، المغني الجديد في علم التصريف، د.ن، دار الشرق العربي، بيروت، ص142.

(2) المرجع نفسه، ص147.

(3) ينظر: عبد الرزاق أحمد عبد الرزاق اشتيوي، صواتة الفعل الناقص في العربية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إربد، 2017م، ص9.

ويذكر الشايب رأي القدماء بهذه القضية، بقوله: "ذكر القدماء أن الأجوف بنوعيه، الواوي واليائي، إذا كان من بناء (فَعَلَ) يحوّل عند اتصاله بالضمائر الصامتة إلى باب (فَعُل) إذا كان واوياً، و إلى باب (فَعِل) إذا كان يائياً"[1].

بين الشايب أن (ابن عصفور) وضحّ هذا التحويل بقوله: "فإن قيل: ولأي شيء حوّلت (فعَلَ) إلى (فَعُل) في ذوات الواو، وإلى (فعِل) في ذوات الياء؟ فالجواب أنه لو نقلنا الفتحة من العين إلى الفاء، ولو لم نحولها كسرة ولا ضمة، لم يدر: هل الفتحة التي في الفاء هي الفتحة الأصلية التي كانت قبل النقل أو فتحة العين، بخلاف (فَعِل) و(فَعُل) لأنه إذا انضمت الفاء أو انكسرت، بعد أن كانت مفتوحة، علم أن الحركة التي في الفعل حركة العين نقلت"[2].

ويرى الشايب أن هذا التحويل كما زعم القدماء، قد تم على أسس وظيفية، ألا وهي التمييز بين الواوي واليائي من باب (فَعَل)، كما أن كلامهم يتناقض مناقضة صريحة والقانون الصرفي العام الذي صاغوه بأنفسهم وهو أن الواو والياء متى تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين، وهذا الشرط يتوافر في الصيغة الأصلية (قَوَلت وبَيَعت) وفي الصيغة المزعومة وهي (قوُلت وبَيِعت)، فلم عطلت أحكام هذا القانون الصرفي مرتين؟ لا شيء يدعو إلى ذلك سوى محاولة إيجاد تفسير لضم الفاء و كسرها في مثل (قُلْت وبِعْت)[3].

---

(1) ينظر: الشايب، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، مصدر سابق، ص53.

(2) علي بن مؤمن الحضرمي الإشبيلي، (ابن عصفور)، الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط3، ج2، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1979م، ص441.

(3) ينظر: الشايب، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، مصدر سابق، ص54.

كما يرى الشايب أن تفسير القدماء لقضية تحويل الفعل عند اتصاله بالضمائر، إنما تدل على خصب في الخيال، وقدرة فائقة على التأويل والجدال، لذلك نجد من القدماء أنفسهم من يرفض هذا التأويل؛ لأنه يناقض الأعراف الصرفية التقليدية، ويذكر الشايب أن (الكسائي) رفض قضية التحويل من بناء إلى آخر[1]، كما وافقه (ابن الحاجب) [2] و(الرضي الأستراباذي) في ذلك[3].

ونرى الشايب ينتقد (داود عبده) في محاولة تفسيره لهذه الظاهرة وموافقته للقدماء في رأيهم، وإدعائه بأن (خَوِف) قد تحول إلى (خَيِفَ)، كما ينتقد افتراضه بأن تفسير الضم والكسر في (قُلت وبعِت) راجع إلى تأثير حركة المقطع المنبور، في (قَولُت) و(بَيِعت) و(طَوُلت) و(خَيِفت)[4].

أما رأي الشايب بهذه القضية أن (قَولَ kawala وبَيَعَ bayaā وطَوُل tawula وخَوِف hawifa وهَيِبَ hayiba)، في كل منها وقع شبه الحركة بين حركتين قصيرتين ووجودهما في موقع كهذا يضعفهما، فتسقطان، وبعد سقوط شبه الحركة، فإن كانت الحركتان متماثلتين، اجتمعتا فتشكلت منهما حركة طويلة، وبذلك تحصل على (قال وباع) أما إذا كانت الحركتان مختلفتين، فإنه لا سبيل إلى ادماجهما في حركة واحدة، ولا سبيل إلى تتابعهما[5].

---

(1) ينظر: أثير الدين محمد بن يوسف (أبو حيان)، تذكرة النحاة، ط1، ت: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1986م، ص730.

(2) ينظر: الرضي الاستراباذي، شرح الشافية، مرجع سابق، ص121.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص126.

(4) ينظر: الشايب، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، مصدر سابق، ص57، وينظر: داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، مرجع سابق، ص142-147.

(5) ينظر: الشايب، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، مصدر سابق، ص58.

كما يرى الشايب "إن بإلحاق الضمائر الصامتة تتشكل سياقات صوتية مرفوضة، عبارة عن مقاطع مديدة مفردة الإغلاق (ص ح ح ص)، ومثل هذه المقاطع مرفوضة على هذه الصورة، فإذا جاء في بناء الصيغة حركة طويلة في مقطع مغلق فإنها تقصر، وبتقصير الحركة تصبح الأفعال: قَلْت وبَعْت وطَلْت وخَفْت وهَبْت، فما كانت عينه باء أو محركة بالكسر تكسر فاؤه، وتضم ما عدا ذلك من الأفعال ومن ثم تصبح الأفعال في النهاية: قُلت وطُلت، وبِعْتُ وخِفْت وهِبْت[1].

نلاحظ مما سبق أنّ الشايب يأخذ على القدماء علاجهم التقليدي لهذه القضية من الناحية العلمية، ويجعل الطريق إلى تصريف هذه الأفعال مرتبط بقضايا صوتية ألا وهي البنية المقطعية وأثرها في قواعد العربية.

- إسناد الناقص إلى ضمير الجماعة الحركي وضمير المخاطبة:

أولاً: إسناد الماضي:

يتحدث الشايب بدايةً عن إسناد الفعل الماضي، ويحدد أربعة أفعال وهي (دعا، ورمى، ورضَي، وسَرُو).

فعند إسناد هذه الأفعال إلى ضمير الجماعة واو الجماعة نقول:

دَعَوْا daāw ورَمَوْا ramaw ورَضوْا radu وسَروا saru

[1] ينظر: المصدر نفسه، ص59.

والأصل في هذه الأفعال هو: دَعَووا daāwu ورميوا ramayu وَسُرووا saruwu

يرى الشايب أن هناك فرقاً بين الأصل والفرع من حيث (حجم الكلمة) ومن حيث الكيف، بأن الضمير الذي هو في الأصل عبارة عن ضمة طويلة يصبح في الفرع صامتاً في دَعَوْا ورَمَوْا[1].

ينتقد الشايب تفسير القدماء لهذه القضية، ففي البداية وجود الصامت لم يشدّ اهتمامهم، بسبب الخلط بين الحركات الطويلة والصوامت التي تشاركها في الصورة الخطية، وذلك لأنهم يعولون في أحكامهم على المكتوب دون المنطوق، أما تفسيرهم لهذه القضية، فيأخذ الشايب تفسير كل من (ابن خالويه والأنباري) لبعض الأمثلة منها[2]:

تفسير ابن خالويه لكلمة (طَغَوْا) في قوله تعالى: **﴿الذين طغوْا في البلاد﴾**[3]، بأن الأصل (طغيوا) وحذفت الياء لسكونها وسكون واو الجمع.

أما الأنباري يفسر كلمة (اشتروا) في قوله تعالى: **﴿اشتروا الضلالة بالهدى﴾**[4]، فالأصل (اشتريوا) فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، وحذفت الألف لسكونها وسكون واو الجمع بعدها، وكان حذفها أولى، لأن الواو دخلت لمعنى، والألف ما دخلت لمعنى.

يرى الشايب أن هذه التخريجات كلها لم تعد صالحة هذه الأيام لعجزها عن تقديم الوصف العلمي الدقيق لما يجري على الصيغ من تغيرات.

---

(1) ينظر: الشايب، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، مصدر سابق، ص59–60.

(2) ينظر: المصدر نفسه، ص60.

(3) سورة الفجر، آية (11).

(4) سورة البقرة، آية (16).

ويرى الشايب أنّ ما حصل للفعلين (دعووا ورميوا) عند إسنادهما إلى ضمير الجماعة (الواو) فأصبحا (دَعَوْا ورَمَوْا) هو مجرد مخالفة بين عنصري المزدوج الصاعد (wū) و(yū) اللذين يشكل كل منهما المقطع الأخير، وذلك بإسقاط أشباه الحركات، مما أدى إلى التقاء حركتين، وهذا مبدأ مرفوض في العربية، وللتخلص من هذا السياق الصوتي المرفوض يحصل انزلاق حركي بشكل آلي بين الفتحة والضمة، يتخلق على أثره شبه الحركة (الواو) مما يؤدي إلى إسقاط الحركة (أي الضمة الطويلة التي هي ضمير الجماعة الحركي الأصيل)، وذلك لأن الواو المختلقة سدّت مسدها، فينتهي الفعلان إلى (دَعَوْا ورَمَوْا) بوزن (فَعَوْا)[1].

نستنتج مما سبق أن الواو الموجودة في الفعلين (دَعَوْا ورَمَوْا) ليست ضمير الجماعة المعروف تقليدياً بـــ (واو الجماعة)، وإنما هي الضمير المختلق الذي تحدث عنه الشايب فيما سبق والذي أسماه (ضمير الوكالة)[2].

ويبين الشايب رأي القدماء بالفعلين (رَضي وسَرُو) عند إسنادهما إلى ضمير الجماعة الحركي حيث نقول: رَضوا radū وسَروا sarū، والأصـــل فيهما: رضيوا radiyū وسرووا saruwū.

ويأخذ الشايب تفسير ابن جني كمثال على وجهة نظر القدماء بقوله (رضيوا وعميوا) فحذفت الضمة من الياء، ونقلت إلى ما قبلها فالتقت الياء والواو وكلاهما ساكن فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وكانت أحق بالحذف لأنها كما أعلّت بالإسكان، كذا أعلّت بالحذف[3].

---

(1) ينظر: الشايب، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، مصدر سابق، ص61.

(2) ينظر: المصدر نفسه، ص61.

(3) أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، المنصف لابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وزميله، ط1، ج1، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، 1954.

وبرأي الشايب أن هذا التفسير مبني على مغالطات كثيرة، فمنها الادعاء بنقل الحركة من صامت إلى آخر، ومنها الادعاء بالتقاء الساكنين والادعاء بحذف الضمة من الياء، ولو حذفت حقاً لما أصبح الفعل مسنداً إلى ضمير الجماعة الحركي لأن ضمة الياء هي ضمير الجماعة ذاته[1].

يفسر الشايب إسناد الفعلين (رَضوا وسَروا إلى ضمير الجماعة الحركي، والأصل فيهما (رضيوا وسرووا)، ويبين أنّ هذا النوع من الأفعال قد مرّ في حالة الإسناد بمراحل ثلاث هي[2]:

أولاً: مرحلة التصحيح وهي رَضيوا وسَرُووا.

ثانياً: مرحلة تسكين العين، حيث انتقل الفعلان من رَضِيوا إلى رَضْيوا، ومن سَرُووا إلى سَرْووا.

ثالثاً: مرحلـــة تطور الفعل الناقص عن طريق المخالفة بين عنصري المزدوج والصاعد (يو: yū) و(وو: wū) في كل من رَضْيوا وسَرْووا عن طريق إسقاط الصامت أي شبه الحركة، وبسقوط الواو والياء فحصل على رَضوا وسَروا، فيكون الفعلان قد مرّا بالخطوات التالية:

رَضيوا ← رَضْيوا ← رَضوا

سَرُووا ← سَرْووا ← سَروا

---

(1) ينظر: الشايب، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، مصدر سابق، ص62.

(2) ينظر: المصدر نفسه.

ثانياً: إسناد المضارع:

يمثل الشايب على إسناد الفعل المضارع إلى ضمير الجماعة الحركي وياء المخاطبة، بالأفعال التالية (يدعو، يرمي، يرضى).

فالنسبة للفعلين (يدعو، ويرمي) نقول: هم (يدعون yadūwūna) وهم (يرميون yarmiyūna)، فالأول وزنه (يفعُلون) والثاني (يفعِلون) ثم انته الأمر إلى (يفعون)[1].

يبين الشايب رأي القدماء بهذه القضية، حسب ما جاء عند (ابن جني) في كتاب (المنصف)، حيث يقول: "أسكنت الواو الأولى من (يدعُوون) التي هي لام الفعل، ثم حذفت لسكونها وسكون واو الجماعة بعدها، ونقلت تلك الضمة المحذوفة عن اللام إلى العين التي هي في الوقت نفسه عين الفعل، فحذفت لها الضمة الأصلية في العين لطروء الثانية المنقولة من اللام إليها عليها"[2].

أما بالنسبة إلى الناقص اليائي مثل (يرميون) وأمثاله، فيبين رأي القدماء في إسناد هذه اللأفعال إلى ضمير الجماعة الحركي من خلال قول ابن جني "فأسكنت الياء استثقالاً للضمة عليها، ونقلت إلى ما قبلها فابتزته كسرته لطروئها عليها فصار (يرمون)..."[3].

أما بالنسبة لإسناد الأفعال إلى ضمير المخاطبة الحركي، حيث نقول من الناقص الواوي: أنت تدعين بوزن تفعين، ومن الناقص اليائي: أنت ترمين بوزن تفعين أيضاً، والأصل فيهما: تدعوين بوزن تفعُلين وترمين بوزن تفعِلين.

---

(1) ينظر: المصدر نفسه، ص63.

(2) أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، الخصائص، مرجع سابق، ص38.

(3) المرجع نفسه، ص40.

يستنكر الشايب رأي القدماء بهذه القضية، ويرى أنها أسهل بكثير مما ذهبوا إليه، ويبين رأيه بهذه القضية على النحو الآتي[1]:

فالنسبة إلى الفعل (يدعون) yadūwūna، فكل ما حصل أن سقط شبه الحركة لوقوعه بين حركتين، وامتصّت الضمة القصيرة، ضمة العين، الضمة الطويلة ضمير الجماعة الحركي، فأصبح الفعل من ثم (يدعون) بوزن (يفعون).

أما بالنسبة إلى الناقص اليائي، يرميون yarmiyūna بوزن (يفعِلون)، فقد حصلت فيه مماثلة أولاً بين الحركات، حيث ماثلت حركة العين حركة اللام، التي هي الضمة الطويلة التي تمثل ضمير الجماعة الحركي، وبذلك أصبح الفعل يرمُيون yarmuyūna بوزن (يفعُلون)، وترجع هذه المماثلة في الحقيقة إلى تأثير حركة المقطع المنبور، وهي المقطع: (يو: yū) هنا...

وبعد عملية المماثلة بين الحركات، تحصل عملية مخالفة بين الحركات وأشباه الحركات وذلك بإسقاط شبه الحركة أي (الياء) لام الكلمة فتنضم الحركات المتماثلة، أو يمتص ضمة العين الجديدة ضمير الجماعة الحركي، فيصبح الفعل (ترمون) بوزن (تفعون) فيكون الفعل قد مرّ بالخطوات التالية:

---

[1] ينظر: الشايب، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص64.

ترمِيون ←بالمماثلة ترمُيون ←بالمخالفة ترمون

أما بالنسبة للفعل (يرمي) فعند إسناده إلى ضمير المخاطبة نقول: ترمين وأصله (ترميين)، فيوضح الشايب أنه ما حصل هنا مجرد مخالفة بين الحركات وأشباه الحركات، بحذف شبه الحركة، أي الياء، لام الفعل فتضم الحركتان معاً، أو قد تمتصّ الكسرة القصيرة الكسرة الطويلة، فيصبح الفعل (ترمين) بوزن تفعين[1].

وإذا كان الفعل ناقصاً واوياً نحو (تدعين) وأصله تدعُوين: tadūwīna تحصل في البداية مماثلة بين الحركات، فتماثل حركة العين حركة اللام فيصبح الفعل تدعِوين tad'iwīna وزن تفعِلين ثم بعد المماثلة، تحصل عملية المخالفة بإسقاط شبه الحركة، واندماج الحركتين في حركة واحدة، عن طريق امتصاص الكسرة الطويلة للقصيرة فيصبح الفعل (تدعين) بوزن (تفعين)، فيكون الفعل قد مرّ هو الآخر بالخطوات التالية:

تَدْعُوين ←بالمماثلة تَدْعِوين ←بالمخالفة تدعين[2]

أما إسناد الفعل المضارع (يرضى) إلى كل من ضمير الجماعة الحركي وضمير المخاطبة الحركي، حيث يقول: هم يرضون بوزن (يفعون) والأصل (يرضيون) بوزن (يفعلون)، وفي المخاطبة نقول: أنت ترضين بوزن (تَفْعَين) والأصل: ترضيين بوزن (تفعلين).

---

(1) الشايب، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، مصدر سابق، ص65.

(2) المصدر نفسه، ص65.

فيرى الشايب أن القدماء والتقليديين عموماً ليس لديهم أيّ فرق في إسناد الفعل إلى ضمير الجماعة أو ضمير المخاطبة فكل عندهم سواء بحيث "إذا أسند المضارع إلى واو الجماعة حذفت لامه مطلقاً، واواً كانت أو ياء أو ألفاً، وبقي ما قبل الألف مفتوحاً للإيذان بنفس الحرف المحذوف... وإذا أسند إلى ياء المؤنثة المخاطبة حذفت اللام مطلقاً واواً كانت أو ياء أو ألفاً، وبقي ما قبل الألف مفتوحاً للإيذان بنفس الحرف المحذوف"[1].

يرى الشايب أن تفسيرات القدماء لإسناد الفعل المضارع لضمير الجماعة الحركي وضمير المخاطبة الحركي فيها من الخلط ما هو واضح، ولا يحتاج إلى التعليق[2].

ويفسر الشايب ما حصل للفعل (يرضى) عند إسناده إلى ضمير الجماعة الحركي (يرضيون yardayūna) "بأنه مجرد مخالفة بين الحركات وأشباه الحركات عن طريق إسقاط شبه الحركة، أي الياء، لام الفعل، وإسقاط الياء أدى إلى التقاء حركتين، فلا بد من صامت يفصل بين الحركتين، وبشكل تلقائي يحصل انزلاق حركي بين الفتحة والضمة الطويلة يتخلق على أثره الواو، وبذلك يصبح الفعل: يرضوون yardawūna،

---

(1) ينظر: تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، مصدر سابق، ص66.

(2) ينظر: المصدر نفسه.

وبعد تخلق الواو بالانزلاق، يخالف بينهما وبين الضمير بعدها، الذي هو الضمة الطويلة، عن طريق إسقاط الضمير الحقيقي، نظراً إلى أن الواو سدّت مسدّة وأغنت غناءه، ذلك أن الضمة والواو من قبيل واحد، وبذلك أصبح الفعل (يرضَوْن) بوزن (يَفْعَون) فالواو هنا ليست واو الجماعة الحقيقية، وإنما هي صوت متخلق بالانزلاق، سدّ مسد الضمير لأنه مجانس له"[1].

ويفسر الشايب ما حصل للفعل (يرضى) عند إسناده إلى ياء المخاطبة المؤنثة، حسب ما جاء سابقاً عند إسناد الفعل لضمير الجماعة[2].

نخلص مما سبق إلى أن الشايب يفسر التغييرات التي حدثت للفعل الناقص والأجوف عند إسناده للضمائر، مستعيناً في هذا التفسير – في أغلب الأحيان – بالدراسات الصوتية، كما أنه يتبع هذه الصيغ، ليكشف عمّا أصابها من تغير، وما حدث لها من تطور.

ونخلص كذلك إلى أن الشايب قد أنكر معظم تفسيرات ابن جني الافتراضية المتوهمة، التي لا ترجع إلى دليل أو برهان.

كما نلحظ – من خلال ما سبق – سيطرة النزعة الصوتية على أغلب تفسيرات الشايب لمعظم قضايا الصرف التقليدي التي ذكرت سابقاً فجاء علاجه لهذه القضايا علاجاً صوتياً، معتمداً على ظاهرتي (المماثلة والمخالفة) في أغلب تفسيراته.

ويقصد بالمماثلة التقريب بين المتنافرات والمتناقضات من الأصوات، أما المخالفة تعمد إلى التفريق بين الأمثال والمتقاربات، وهي قوانين صوتية يمكن تطبيقها على العربية، ولا نعدم أن نجد لها نظائر في لغات أخرى، وعليه فهي قوانين لسانية عامة لا تقتصر على لغة من اللغات مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصية المقطعية لكل لسان من الألسن.

---

(1) ينظر: المصدر نفسه، ص66–67.

(2) ينظر: المصدر نفسه، ص67.

ثانياً: البناء في الفعل الصحيح والمعتل:

الفكر اللغوي المقارن يقوم حول التصورات النظرية لبنية الكلمة العربية منها، والسامية، رادّاً لحمتها الأولى إلى عروق مبكرة، وصغرى من "الوحدات اللغوية" القائمة بحسب الساميات على ثلاث مقولات هي: الجذور، والحشو، ولواصق الزيادة قد تكون صامتة أو حركية. وبهذه الوحدات الثلاث تتكون الكلمة العربية، بحيث لا تكون بنية الكلمة على أقل من وحدتين، ولا تزيد على ثلاث وحدات[1].

والجذور والحركات لهما وظيفة العمدة الأساسية في كل عملية بناء لغوية، ولا يمكن الاستغناء عنهما، ولا بأحدهما عن الآخر، وأما لواصق الزيادة فهي على ما يفهم من تسميتها "زوائد تركيبية"، وعدد كبير من كلمات اللغة يخلو منها بالكلية[2].

ومن هنا يرى الشايب أن القدماء لم يميزوا بين الفعل الصحيح من المعتل من حيث الكم فجعلوا الأفعال المعتلة نحو: قام، وباع، وغزا، ورمى... أفعالاً ثلاثية لا ثنائية، وذلك بسبب نظرتهم إلى الألف – وهي مجرد فتحة طويلة – على أنها حرف مشكل بالسكون، جيء به بدلاً من العين في الأجوف وبدلاً من اللام في الناقص، وببذلك ظلّ هذا النوع من الأفعال – على الرغم من إعلاله– باقياً على حاله عندهم، وكأن شيئاً لم يحدث فيه أو يتغير، أي ظل يُنظر إليه على أنه ثلاثي...[3].

---

(1) عبد الرزاق اشتيوي، صواتة الفعل الناقص في العربية، مرجع سابق، ص17.

(2) عبد الحميد الأقطش، "علامة" وأمثالها من نعوت المذكر، أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، م16، ع2، 1998م، ص326– 327.

(3) ينظر: الشايب، في الصرف العربي: ثغرات ونظرات، مصدر سابق، ص84.

كما أنه يرى وجود اضطراب واضح عند القدماء في المعالجة بسبب الخلط بين الأنواع، ونجم عنه جملة من التحليلات، والأحكام المجانبة للصواب، ومن هذه الأحكام والتحليلات ما هو آت:

- صياغة اسم الفاعل من الأجوف المُعلّ:

يبين الشايب أن القدماء تعاملوا في اشتقاق اسم الفاعل من الأجوف المعل نحو: (قال وبباع) مع الأصل التاريخي (البنية العميقة) أي مع: (قَوَلَ وبَيَع) ولم يأخذوا الواقع اللغوي أو البيئة السطحية بعين الاعتبار في عملية الاشتقاق، فكان اسم الفاعل من (قول وبيع) (قاول وبايع) ثم تعل الواو والياء فيهما بقلبهما همزة فيصبحان (قائل وبائع) بوزن فاعل[1].

نلاحظ مما سبق أن الهمزة في (قائل وبائع) جاءت بدلاً من الواو والياء في (قول وبيع) وهي عين الكلمة لأن (قال وبائع) على وزن (فاعل).

---

[1] ينظر: المصدر نفسه، ص85-86.

ويذكر الشايب أن بعض الصرفيون المحققون أمثال المبرد وابن جني يرون أن الهمزة بدلاً من الألف، لا الواو أو الياء، كما يبين الشايب آراء اللغويين المحدثين، فمنهم من تمسك بوجهة نظر القدماء، ولم يحد عنها قيد شعرة، مثل ديزيرة سقال[1]، ومنهم من لم يقتنع بفكرة إبدال الواو والياء ألفاً، لصعوبة تفسير ذلك صوتياً، مثل عبد الصبور شاهين[2]، ففسّر وجود الهمزة بأنها مجرد تعويض موقعي عن العين المحذوفة، ومن المحدثين من أراح نفسه من كلفة الإتيان بتفسير لوجود الهمزة في اسم الفاعل من الأجوف في مثل (قائم) و(بائع) واكتفى بالقول إنّ الهمزة ههنا أصل، لا بدل، ولا عوض[3].

أما رأي الشايب بهذه المسألة، فهو يرى أن مختلف آراء اللغويين؛ قدامى ومحدثين غير مقتنع ولا مقبول؛ لكونه مبنيّاً على صيغ تاريخية، وافتراضات وهميّة، كما أن المعالجة العلمية تقتضي منّا التعامل مع الواقع اللغوي، كما هو، فلا نغير من طبيعته، ولا نفرض عليه واقعاً آخر[4].

ويذكر الشايب أن الجرجاني قد أشار إلى ثنائية هذا النوع من الأفعال بطريقة غير مباشرة[5].

---

(1) ينظر: ديزيرة سقال، الصرف وعلم الأصوات، ط1، دار الصداقة العربية، بيروت، 1996م، ص140-157.

(2) ينظر: عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980م، ص114.

(3) ينظر: داود سلوم، دراسة اللهجات العربية القديمة، عالم الكتب للطباعة والنشر، 1986م، ص73.

(4) ينظر: الشايب، في الصرف العربي: ثغرات ونظرات، مصدر سابق، ص91.

(5) ينظر: الرضي الاستراباذي، شرح الشافية، مرجع سابق، 18/1.

ويوضح الشايب أنه إذا ما تعاملنا مع الأجوف المعل على أنه ثنائي، لا ثلاثي، وأن وزنه (فال) يتبين لنا أنه من المستحيل مجيء اسم الفاعل منه تاماً، أي على وزن (فاعل)... فإذا كان اسم الفاعل من (فعل) هو (فاعل) وجب أن يكون اسم الفاعل من (فال) هو (فائل) والهمزة هنا ليست بدلاً من العين كما يرى القدماء، ومتابعوهم، ولا هي عوض عنها كما يرى بعض المحدثين، ولا هي أصل كما ادّعى آخرون، وإنما الهمزة ههنا مجرد صوت وظيفي تكون لعلة صوتية محضة، هي منع التقاء حركتين وهرباً من ابتداء المقطع بحركة[1].

وبعد هذا العرض لمختلف آراء اللغويين؛ قدامى ومحدثين، ورأي الشايب بشأن صياغة اسم الفاعل من الأجوف المعل نحو: (قام وباعَ) نلاحظ أن الشايب يختلف مع القدامى والمحدثين في عدة أمور منها:

- أن هذا النوع من الأفعال مثل (قام وبباع) ثنائي البنية لا ثلاثيتها.

  وبالتالي فإن وزنه (فال) وليس (فعل) واسم الفاعل منه.

  (فائل) وليس (فاعل) كما هو في الفعل الصحيح.

- يعيب على القدماء التمسك بمبدأ توحد الأنظمة كما يعيب عليهم التعامل مع الأصل التاريخي للمعتلات، لأنه يفقد الوزن قيمته وفائدته الحقيقية.

- يرى بأن الهمزة مجرد صوت وظيفي تكون لعلة صوتية، ألا وهي منع التقاء حركتين ومنع ابتداء المقطع بحركة، ليس كما يرى القدماء ومتابعوهم بأن الهمز بدلاً من العين، أو عوض عنها، وأصل كما يرى بعض المحدثين.

---

(1) ينظر: الشايب، في الصرف العربي: ثغرات ونظرات، مصدر سابق، ص92–93.

- صياغة اسم الفاعل من الناقص المعلّ (الثنائي):

كما لم يميز القدماء في اشتقاق اسم الفاعل من الأجوف بين الثنائي والثلاثي، لم يميزوا في اشتقاقه كذلك بين الناقص الثنائي، نحو: رمى ودعا، والناقص الثلاثي، نحو: نسي، ورضي...، فعند صياغته من مثل: رمى: ramā، ودعا: da'ā، وكلاهما على وزن **(فعا)** يرى القدماء أن لام الفعل؛ الياء المنقلبة ألفاً في الأوّل، والواو المنقلبة ألفاً في الثاني، تعود، ثم تُحذف في حالتي الرفع والجر، وتبقى في حالة النصب، لخفة الفتحة[1].

ويدلل الشايب على ذلك بأقوال القدماء منها قول سيبويه: "واعلم أن كل شيء كانت لامه ياءً أو واواً، ثُمّ كان قبل الياء والواو حرف مكسوراً أو مضموم، فإنها تعتلّ، وتحذف في حال التنوين؛ واواً كانت أو ياءً، وتلزمها كسرة قبلها أبداً، ويصير اللفظ بما كان من بنات الياء والواو سواءً"[2].

يرى الشايب فيما ذكر سابقاً، أن تعليلات القدماء لحذف الياء في حالتي الرفع والجر، بعضها وظيفي، وبعضها منطقي. فأما وظيفياً، فالحذف قد وقع في الياء؛ لأنه لم يؤت بها لمعنى. بخلاف التنوين الذي جيء به علامة على التمكن، والعلامة لا يجوز حذفها، وأما منطقياً، فالمسوغ لحذف الياء هو كونها حرف علّة، والتنوين حرف صحيح، والصحيح أقوى من المعتل، فمن ثم كان أولى بالبقاء دونها[3].

---

(1) الشايب، في الصرف العربي: ثغرات ونظرات، مصدر سابق، ص93-94.

(2) عمرو بن عثمان أبو بشر (سيبويه)، الكتاب، ت: عبد السلام هارون، ج3، دار القلم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1966-1975م، ص308.

(3) ينظر: الشايب، في الصرف العربي: ثغرات ونظرات، مصدر سابق، ص95.

يفسر الشايب أن صياغة اسم الفاعل من الناقص الثنائي (فعا) على (فاع)، والياء التي تظهر فيه في حالة النصب ليست لام الكلمة... بل هي لام تختلف نتيجة لعلة صوتية خالصة، ألا وهي انزلاق الكسرة إلى أيٍّ من الحركات بعدها[1].

وحتى يوضح الشايب تفسيره:

يمثل بالفعل (قضى) بوزن (فعا) فعند صياغة اسم الفاعل منه فإنه يمر في ثلاث مراحل كالآتي:

- (قاضِ ـُ ن: qādi-un)، (رفعاً)
- و(قاضِ ـَ ن: qādi-an) (نصباً)
- و(قاضِ ـِ ن: qādi-in) (جراً)

وهكذا تتابع – كما هو ظاهر– حركتان وهو أمر مرفوض، وعلى نحو أي تتخلق الياء بسبب الانزلاق من الكسرة إلى أيّ من هذه الحركات التي بعدها، وبذلك تصبح الصيغ هكذا: قاضيٌ بوزن (فاعيٌ) رفعاً، وقاضٍ بوزن (فاعٍ) جراً. ثم تجري على هاتين الصيغتين عملية تحويل أخرى قوامها إسقاط المزدوج الصاعد برمته (يُ) y، ويـِ yi، لثقله؛ لكونه إما تتابع أضداد، مثل (yu) وإما تتابع أمثال مثل (yi) وكلاهما مرفوض عربياً فنحصل في النهاية على البنية السطحية لهما، وهما: هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ، وكلاهما بوزن (فاعٍ) غير أننا ننتقل إلى البنية السطحية مباشرة في المرحلة الثانية في حالة النصب، أي قاضياً بوزن (فاعياً)[2].

---

(1) ينظر: الشايب، في الصرف العربي: ثغرات ونظرات، مصدر سابق، ص96.

(2) المصدر نفسه، ص96–97.

- صياغة اسم المفعول:

أولاً: من الأجوف المعلّ (نحو قال وباع):

ينتقد الشايب القدماء في اعتمادهم على الأصول التاريخية في صياغة اسم المفعول من الأجوف المعلّ نحو (قال وباع) بدلاً من مراعاة الواقع، والاستعمال الحي للمبني للمجهول، ويذكر الشايب آراء القدماء في هذه المسألة مثل: (سيبويه) الذي قال بأن الأجوف المعتل يصاغ منه اسم مفعول مثل (فعل) مفعول (أي قياساً) على الصحيح، ويمثل بـ(زار ـــــمزور، وصاغ مصوغ، حيث أن الأصل مزوور، فأسكنوا الواو الأولى، كما أسكنوا في (يفعل) و(فعل) وحذفت واو (مفعول) لأنه لا يلتقي ساكنان[1].

ويبين الشايب رأي الرضي فيما سبق بأنه يرى أن الذي دفع سيبويه إلى القول بحذف الساكن الثاني، لا الأول خلافاً للقياس هو الأخذ بالظاهر في اسم المفعول من الأجوف اليائي نحو (مبيع)، فثبوت الياء جعله يحكم بسقوط الواو، ثم حمل الأجوف على اليائي[2].

كما ويبين رأي ابن جني، بأن إسكان عين مفعول كان لسببين اثنين:

الأول: منطقي، وهو القياس على الفعل.

الثاني: صوتي، هو استثقال الضمة[3].

---

(1) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، 348/4.

(2) ينظر: الرضي الاستراباذي، شرح الشافية، مرجع سابق، 147/3.

(3) ينظر: ابن جني، المنصف، مرجع سابق، 288/1.

وقول ابن يعيش (643هـ) "قالوا فيما كان من الواو: كلام مقول، وخاتم مَصوغ. وفيما كان من الياء ثوب مبيع، وطعام مكيل، وكان الأصل: مقوول، ومصووغ، فأعلّوهما بنقل حركتهما إلى ما قبلها فسكنت العين، والتقت ساكنة واو مفعول، فحذفت إحداهما لالتقاء الساكنين"[1]، "فالخليل (175هـ) وسيبويه ومعهما جمهور الصرفيين ذهبوا – معولين على أسس منطقية خالصة– إلى أن المحذوف هو الساكن الثاني؛ أي: واو (مفعول) لأنها زائدة، والعين أصل، والأصل أقوى من الزائد"[2].

أما الأخفش (215هـ) فقد خالف الصرفيين، وذهب إلى أن المحذوف هو العين، لأن المعهود لغوياً أنه إذا التقى ساكنان، أن يحذف الأول عنهما، ثم إنّ واو مفعول جيء بها لمعنى، وهو المدّ، وللعين لم تأت لمعنى، فحذفها إذاً أولى[3].

يُلاحظ مما سبق من آراء القدماء في مسألة صياغة اسم المفعول من الأجوف المعل، أن القدماء انقسموا إلى فريقين:

- فريق سيبويه وجمهور الصرفيين الذين ذهبوا بأن المحذوف عند صياغة اسم المفعول من الأجوف المعل هو الساكن الثاني أي واوا مفعول، وليس العين، لأن العين أصل، والأصل أقوى من الزائد.
- فريق يمثله الأخفش الذي ذهب إلى أنّ المحذوف هو العين، لأنّه المعهود إلى التقى ساكنان بحذف الأول منهما.

---

(1) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، 66/10.

(2) ينظر: ابن جني، المنصف، مرجع سابق، 194/1.

(3) ابن جني، المنصف، مرجع سابق، 289/1.

أما بالنسبة للشايب فهو يوافق رأي الأخفش، ويرى بأن الفريقين يلقتيان في أمرين:

أولهما: أنهما كليهما قد خالفا مذهبهما، وخرجا عن رسومهما؛ فأما الخليل وسيبويه فلأنهما حذفا ثاني الساكنين، والأصل عندهما، وعند غيرهما هو حذف أول الساكنين... وأما مخالفة الأخفش لمذهبه، فلأنّ الأصل عنده – من جهة – أن الياء ساكنة تُقلب واواً لانضمام ما قبلها، وإن كانت الياء مما يبقى، وقد كُسر ههنا ضم ما قبل الياء، مع أن الياء مما يحذف ومن الجهة الأخرى، فإن القاعدة عنده ألا يفعل ذلك إلا في الجمع لثقله[1].

وثانيهما: الاتفاق على أنّ هناك إعلالاً بالنقل قد حصل ههنا، قوامه نقل حركة العين إلى الفاء.

كما يرى الشايب أن فكرة الإعلال بالنقل، فكرة غير مقنعة ولا مقبولة، ومما يؤكد ذلك أن هناك من القدماء أنفسهم من لم ترق له هذه الفكرة فذهب من ثّم إلى أن ما يحصل حقيقة هو إعلال بالحذف لا بالنقل[2].

كما أن القدماء قد ابتعدوا كثيراً في هذا الذي ذهبوا إليه بسبب الإغراق في التصورات، وتكلف التأويلات، علاوة على الخلافات المريرة التي نشبت بينهم، وقد شاركهم في آرائهم كثير من الباحثين المعاصرين[3].

---

(1) ينظر: الشايب، في الصرف العربي: ثغرات ونظرات، مصدر سابق، ص102–103.

(2) ينظر: الرضي الاستراباذي، شرح الشافية، مرجع سابق، 83/1.

(3) ينظر: عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي، مرجع سابق، ص197، وينظر: ديزيرة سقال، الصرف وعلم الأصوات، مرجع سابق، ص152–167.

ويعتقد الشايب أن الحل الأمثل لما جاء من تفسيرات عن القدماء بما يخص صياغة اسم المفعول من الأجوف المعل هو اطراح كل هذه التفسيرات المنطقية والمعيارية، والتمسك بدلاً من ذلك بأهداب المعالجة الوصفية لتأمين أكبر قدر من العلمية والموضوعية للمعالجات الصرفية[1].

ويوضح الشايب أنّ المبني للمجهول من الأجوف، نحو (قال) و(باع) له عند العرب ثلاث صيغ[2]، تهمنّا منها اثنتان، هما إخلاص الكسر: وهي بتحويل الفتحة الطويلة إلى كسرة طويلة على طريقة الحجازيين (قيل وبيع) وإخلاص الضم وهي تحويل الفتحة الطويلة إلى ضمة طويلة، وهي طريقة تنسب إلى هذيل وبني فقعس ودُبير (قول وبوع)، ومعلوم أن اسم المفعول يُبنى من المبني للمجهول بزيادة السابقة (مَـــ: ma) وهكذا فإنّ صياغة اسم المفعول من الأجوف الواوي، على حسب كل من لهجتي إخلاص الضم وإخلاص الكسر، تتم من وجهة نظر الشايب على النحو الآتي[3]:

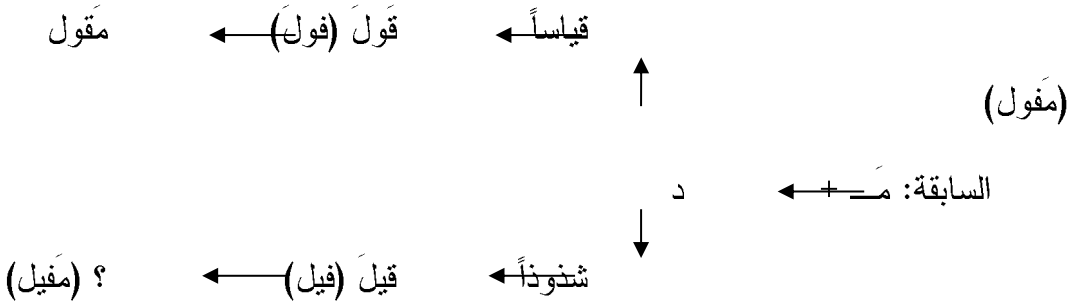

أما اشتقاقه من الأجوف اليائي، فيتم بالطريقتين كلتيهما على النحو الآتي:

---

(1) ينظر: الشايب، في الصرف العربي: ثغرات ونظرات، مصدر سابق، ص104.

(2) ينظر: المصدر نفسه، ص105.

(3) ينظر: المصدر نفسه، ص105-106.

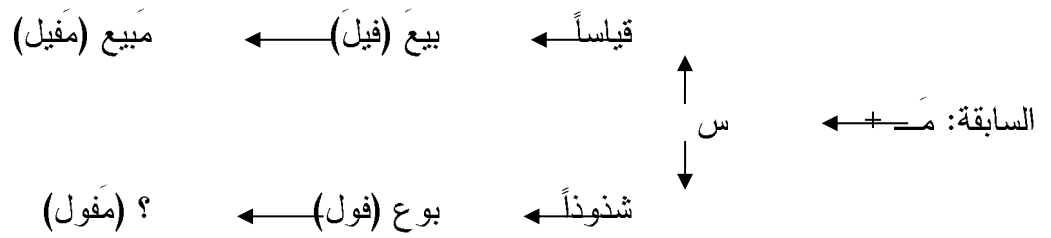

نلاحظ مما سبق أن اسم المفعول من الأجوف الواوي عند الشايب يُبنى في الأعم الأغلب، وعلى نحو مطرد من لهجة إخلاص الضم (قول فهو مفول) ويُبنى على قلة وشذوذ من لهجة إخلاص ا لكسر (فيل هو مَفيل)، أما اسم المفعول من الأجوف اليائي، فهو يبنى على نحو قياسي ومطرد، من لهجة إخلاص الكسر، فيل فهو مَفيل، ويبنى على قلة وشذوذ من لهجة إخلاص الضم.

ثانياً: صياغة اسم المفعول من الناقص (نحو رمى ودعا):

يبين الشايب أن صياغة اسم المفعول من الناقص نحو (رمى ودعا) تكون على النحو الآتي:

اسم المفعول (مرميّ: marmiyy)، يدل على (رُمِيَ) و(مدعو: mad'uww) يدل على (دُعِوَ)، واسم المفعول منهما في المستوى العميق هو:

مرموي: marmūy، ومدعوو: mad'ūw، وكلاهما بوزن (مفعول) ثم جرى على هاتين البنيتين العميقتين التحويلات الآتية:

بالنسبة لِـ (مرموي: marmūy)، حصلت أولاً مماثلة رجعية بين الحركة وشبه الحركة، بأن حولت الضمة الطويلة إلى كسرة طويلة، هكذا:

مرموي ← مرييي، marmīy ← marmūy، أي من: مفعول إلى مفعيل، والتحويل الآخر كان بتقصير الكسرة الطويلة، والتعويض عن ذلك موقعياً بإطالة الياء، (أي: تشديدها)، فحصلنا بذلك على: مرميّ: marmiyy بوزن (مَفْعِلّ) (مفعول)، خلافاً للقدماء، ومن تابعهم من المعاصرين.

وبالنسبة لِـ: (مَدعوٌ: mad'ūw)، فإنّ كل ما حصل على هذه البنية العميقة، هو مجرد تقصير للضمة الطويلة، والتعويض موقعيّاً عن الجزء المحذوف بمدّ الواو (أي تشديدها)، هكذا:

مَدعووٌ ← مَدعُوّ، madūww ← madūw، بوزن (مَفعُلّ)[1].

أما بالنسبة للعرب القدماء، فيبين الشايب أن صياغة اسم المفعول من الناقص الواوي خاصة جاءت عندهم بالوجهين على طريقة الناقص الواوي تارة، وعلى طريقة الناقص اليائي تارة أخرى، ويذكر الشايب أمثلة كثيرة على ذلك منها[2]:

فمن (عدا يعدو) جاء اسم المفعول منه على (معديّ) والقياس معدو، وقولهم: (مغزي)، هو من (غُزي) لا غُزِوَ.

كما ذكر سيبويه أيضاً: أرض مَسنيّة، قال: والأصل مَسنوّة.

وقولهم: جفوت الرجل أجفوه فهو مجفوّ، وقال بعضهم مجفيّ وقولهم لمنعرج الوادي: محنّوة، ومحنيّة.

---

(1) فوزي حسن الشايب، في الصرف العربي: ثغرات ونظرات، مصدر سابق، ص110.

(2) ينظر: المصدر نفسه، ص110-111.

وقولهم: مخبيّ، من خُبي، والأصل: فخبوّ، ومثله تماماً: (مشنيّ)، من شُني، بدلاً من (مشنوّ).

ومن هذا القبيل قولهم: مرضيّ ومرضوّ، والأخير هي الأصل، والأولى متطورة عنها عن طريق إبدال الواو ياءً طلباً للخفة[1].

نلاحظ من الأمثلة السابقة تردد القدماء في صياغة اسم المفعول من الناقص الواوي، فنجده على طريقة الناقص الواوي تارة، وعلى طريقة الناقص اليائي تارة أخرى.

ويذكر الشايب أن هذا التردد في بناء اسم المفعول من الناقص الواوي، لا نجد له نظير في صياغة اسم المفعول من الناقص اليائي؛ لأنه إذا كنا نجد سبباً، أو مسوغاً صوتياً لنحوّل الواو المتطرفة، المكسور ما قبلها إلى ياء، فإننا لا نجد أي مسوغ صوتي لقلب الياء المتطرفة، المكسور ما قبلها إلى واو، فلا سبيل إلى قلب الياء واواً في مثل: رُمي، وبُني، ومُضي عليه... ولكن القدماء ذكروا لنا أن اسم المفعول من الناقص اليائي قد ورد عنه بالوجهين أيضاً[2].

---

(1) ينظر: المصدر نفسه، ص111-114.

(2) الشايب، في الصرف العربي: ثغرات ونظرات، مصدر سابق، ص114.

ويذكر الشايب مثالاً على ذلك قولهم: هذا أمرٌ ممضوّ عليه، أي ممضي عليه، وقد عدّوا (ممضوّا) متفرعاً عن (ممضيّاً).

كما ويبين الشايب أن هذا الذي ذهبوا إليه غير صحيح البتة؛ لأنه حكم ناجم عن نقص في الاستقراء، لأن الفعل (مضى) قد ورد عن العرب بالوجهين، بالياء، وبالواو: مضيت، ومضوتٍ، أي جاء ناقصاً يائياً، وهذا هو الأغلب والأعم فيه، ولكنه جاء ناقصاً واوياً أيضاً... وهذا يعني أنه ليست إحدى الصيغتين متفرعة عن الأخرى؛ لأنهما ترجعان إلى أصلين مختلفين؛ أحدهما يائي والآخر واوي[1].

[1] ينظر: المصدر نفسه، ص114-115.

ثالثاً: المقصور والممدود:

- التثنية:

يبين الشايب رأي القدماء في تثنية المقصور والمنقوص فالنسبة إلى المقصور، مثل: فتى وعصا، يرى القدماء أنّ ألفه تُرَدّ في التثنية إلى أصلها، فنقول عصا: عصوان، وفتى: فتوان.

وكذلك هو الشأن مع المنقوص، نحو: عَمٍ، وشبحٍ، ترُدّ ياؤه هو الآخر عند التثنية، أيّاً كان أصلها عند الجميع قولاً واحداً، فيقال: عَمِيان، وشجِيان[1].

نلاحظ مما سبق أن القدماء لم يعاملوا المنقوص والمقصور نفس المعاملة، فقد ميزوا بينهما، فأوجبوا ردّ الألف في المقصور إلى أصلها عند التثنية، ولم يوجبوا ردّ الياء إلى أصلها في المنقوص؛ ذلك أن المعروف أن الشجي من الشجو، أي هو ناقص واويّ في العمق، ولكنهم لم يلتفتوا إلى الأصل هنا فعاملوا الناقص مطلقاً، واوياً كان أو يائياً معاملة واحدة، فقالوا: عمِيان، وشجيان.

ويوضح الشايب سبب رد ألف المقصور إلى أصلها عند التثنية عند القدماء، وذلك نظراً إلى التمسك بفكرة الأصل والفرع، وبأهمية الأصل وأولويته، وثانوية الفرع ودونيته، مما أدى بهم إلى الحكم بأن الرجوع إلى الأصل أولى مِن اجتلاب حرف أجنبي[2].

---

(1) ينظر: المصدر نفسه، ص115-116.

(2) ينظر: الشايب، في الصرف العربي: ثغرات ونظرات، مصدر سابق، ص117.

كما يستطلع الشايب آراء الصرفيين المعاصرين في هذه المسألة – تثنية المقصور والمنقوص– ويجد أن أكثرهم يدور في فلك القدماء، يحذو حذوهم، ويُردّد أقوالهم حرفياً، مثل: عبد الصبور شاهين، وبينهم من فسر وجود الواو والياء في مثل: عصوان وفتيان بطريقة تأملية وخيالية خالصة، مثل: ديزيدَه سقال[1].

أما بالنسبة للشايب فهو يرى أن كل ما يحدث عن تثنية الاسم المقصور في مثل: فتى: fatā، وعصا: asā، هو مجرد إضافة لاحقة التثنية إليهما، هكذا: فتى + ان: fatā+ān، وعصا + ان: asā+an، مما يؤدي– كما هو ظاهر – إلى التقاء حرتين التقاءً مباشراً، وهذا سياق صوتي غير مسموح به، عربياً ولا سامياً، فكان أن يتخلص منه على مرحلتين:

المرحلة الأولى: يتم الفصل بين الحركتين، عن طريق المجيء بالياء، وبذلك تصبح الكلمة (فتايان: fatāyān).

والمرحلة الثانية: تحصل مخالفة بين الفتحتين الطويلتين، عن طريق تقصير الأولى منهما. وهكذا تصبح الكلمة (فتيان: fatayān) [2].

أما كلمة (عصا)، فقد مرت تثنيتهما هي الأخرى بمرحلتين أيضاً، وعلى النحو الآتي:

أولاً: الفصل بين الحركتين بالواو في المرحلة الأولى، وبذلك نفصل على (عصاوان:).

---

[1] ينظر: المصدر نفسه، ص117–118.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص119.

ثانياً: المخالفة بين الفتحتين الطويلتين في المرحلة الأخرى، عن طريق تقصير الأولى منهما، وبذلك نحصل على صيغة المثنى لها، وهي: (عَصَوان:)[1].

كما أن من وجهة نظر الشايب أن لا علاقة للواو والياء بأصول الكلمة، لأن هذا النوع من الكلم على المستوى السطحي ثنائي، لا ثلاثي؛ أي لا لام فيه، فالواو والياء إذاً صوتان وظيفتان، الغرض منهما الحيلولة دون تتابع الحركات[2].

أما المنقوص نحو: عمٍ وشجٍ، وكلاهما على وزن (فعٍ)، فنقول في تثنيتهما: عَمِيان وشجِيان، بوزن: (فعِلان) قولاً واحداً، والياء الموجودة ههنا هي لام الحركة؛ لأن الفعل الذي اشتقت منه هاتان الصفتان هو من نوع الناقص التام، أي الثلاثي: عَمِيَ وشَقِيَ، وكلاهما بوزن (فَعِلَ). والوصف منهما هو (عَمِيَ وشَقِي)، في حالة الرفع، وعَمِيٍ وشَقِيٍ في حالة الجر، و(عَمِياً وشقياً) في حالة النصب بوزن (فَعِل) في الجميع[3].

---

(1) ينظر: الشايب، في الصرف العربي: ثغرات ونظرات، مصدر سابق، ص119.

(2) ينظر: المصدر نفسه، ص120.

(3) ينظر: المصدر نفسه ص133.

كما وبين الشايب أنه نظراً إلى ثقل تتابع الأضداد؛ الياء والضمة في حالة الرفع، وثقل تتابع الأمثال؛ الياء والكسرة في حالة الجر، يجري تحويل على الصيغة، قوامه حذف المزدوج الصاعد برّمته: يُ: y، وي: yi، فيتصل التنوين بعين الكلمة مباشرة، فتصبح الصفتان– من ثم–: عَمٍ وشَجٍ، ولكن تبقى الصيغة كاملة على حالها في حالة النصب، فتكون عَمياً؛ لأن تتابع الياء والفتحة غير مستثقل؛ لكون الفتحة مجرد صوت مخالف فقط للياء... وعليه، فعند إرادة التثنية، تُحذف الحركة الإعرابية، والتنوين، في حالتي الرفع والجر فتعود اللام، أي الياء تلقائياً لزوال الأسباب المؤدية إلى حذفها، ونضيف لاحقة التثنية، فنحصل على: (عميان وشجيان) بوزن (فَعِلان)[1].

– النسب إلى المقصور والمنقوص:

يبين الشايب رأي القدماء في النسب إلى المقصور المنقوص، وهو أنهم عاملوا الواوي واليائي معاملة واحدة، وعليه، فالنسب إلى كل من: (فتى وعصا) يتم حسب وصفهم بقلب الألف واواً، فنحصُل على: فتويّ وعصويّ[2].

وكذلك الشأن مع المنقوص، نحو: عَمٍ وشجٍ، فإن ياءه تقلب واواً أيضاً، ويفتح ما قبلها، فنقول في (عَمٍ) (عمويّ) وفي (شجٍ) (شجوي)؛ وذلك لأنهم رأوا (فَعِل) بمنزلة (فَعَل) في غير المعتل، كراهية للكسرتين مع الياءين ومع توالي الحركات، فأقروا الياء وأبدلوا وصيروا الاسم إلى (فَعَل)[3].

---

(1) ينظر: المصدر نفسه.

(2) ينظر: الشايب، في الصرف العربي: ثغرات ونظرات، مصدر سابق، ص134.

(3) ينظر: المصدر نفسه.

ويستطلع الشايب آراء المعاصرين في هذه المسألة – النسب إلى المقصور والمنقوص– ويجد أنهم لا يخرجون عن المبدأ العام الذي قرره القدماء، ولم يضيفوا شيئاً يذكر[1].

يرى الشايب أن كل ما ذهب إليه القدماء ومتابعوهم من المعاصرين بشأن النسب إلى المقصور والمنقوص، إنّما يعقد الأمر أكثر مما يسهله، ويُبعده أكثر مما يُقربه، وينفر الدارس من الصرف أكثر مما يحببه فيه. والمخرج من هذا المأزق الصرفي يكمن في المعالجة الوصفية الخالصة، على النحو الآتي[2]:

فالمقصور نحو: فتى وعصا، كل ما يحصل عليه عند إرادة النسب إليه هو إضافة لاحقة النسب، هكذا:

فتى + ـِ يّ: fatā + iyy، وعصا + ـِ ي: asā + iyy

فيؤدي ذلك – وكما هو ظاهر – إلى التقاء حركتين، وهذا سياق صوتي مرفوض البتة، ولكن لا يجوز حذف أيٍّ منهما؛ لأن حذف الفتحة الطويلة يؤدي إلى: (فَتِيّ وعَصِيّ) أي إلى صفة مشبهة، ولو حذفنا لاحقة النسب لعدنا إلى الصيغة الأولى قبل النسب، أي (فتى وعصا) فكان الحل عملية تحويل تتم على مرحلتين:

المرحلة الأولى: قِوامها زيادة الواوين الحركتين لتكون فاصلة، ورابطة في الوقت نفسه بينهما، وبذلك نحصل على صيغة: فتاويّ fatāwiyy، وعصاويّ asāwiyy.

والمرحلة الثانية: قِوامها تقصير الفتحة الطويلة هذه المرّة، هكذا:

فتاوي ← فَتَويّ: fatawiyy ← fatāwiyy

---

(1) ينظر: المصدر نفسه، ص135–138.

(2) ينظر: المصدر نفسه، ص138–140.

وعَصاويّ عَصَويّ: asawiyy ←—— asāwiyy

وبموجب هذه التحويلات تتحول البنى العميقة لصيغة النسب لهذين الاسمين إلى البنى السطحية، وهي فَتَويّ: fatawiyy، وعَصَويّ: asawiyy.

أما المنقوص، نحو عَمٍ وشجٍ، فهو ثنائي في الظاهر، ثلاثي في حقيقته، سقطت لامه لعلة صوتية، ومنا لمقرر والمعروف أن المحذوف لعلة هو في حكم الثابت والموجود، وعليه، فعند إرادة النسب، يسقط التنوين وينتقل الإعراب إلى لاحقة النسب، فتعود لام الكلمة إلى الظهور في حالتي الرفع والجر، بسبب زوال الأسباب المؤدية على حذفها، في حين تظل محافظة على وجودها في حالة النصب، وبذلك تكون الصفتان: عَمِيْ، وشَجِيْ: amiy، sajiy [1].

ويفسر الشايب التغيرات والتحويلات التي تحصل على الناقص نحو (عَمٍ وشجٍ) عن النسب إليهما بقوله: عمويّ وشجويّ، بأنها تتم على النحو الآتي[2]:

عَمِيْ + ـِـيّ ← عَمِيِيّ: amiy+iyy‘ ← amiyiyy ، وبالمثل:

شجيْ + ـِـيّ ← شَجِيِيّ: ŝajiyiyy ← ŝajiy + iyy

وبسبب ثقل تتابع الأمثال، أو المتجانسات، والكسرات والياءات، وطلباً للخفة، تحصل مخالفة على مرحلتين:

---

(1) ينظر: الشايب، في الصرف العربي: ثغرات ونظرات، مصدر سابق، ص140.

(2) ينظر: المصدر نفسه، ص140–142.

المرحلة الأولى: تتم فيها المخالفة بين الحركات أولاً، وذلك بتحويل الكسرة الأولى إلى فتحة، هكذا:

عَمِيِّ ← عَمَيِّ، ‘amiyiyy ← ‘amayiyy

شَجِيِّ ← شَجَيِّ، ŝajyiyy ← ŝajayiyy

المرحلة الثانية: المخالفة بين الصوامت؛ أي بين الياءات، فتخالف الياء الأولى إلى واو، هرباً من ثقل تتابع الأمثال؛ الياءات والكسرات، فتحصل بذلك على البنية السطحية لصيغة النسب إلى هذين الاسمين وذلك على النحو الآتي:

عَمِيِّ ← عَمَوِيّ، ‘amawiyy ← ‘amayiyy

شَجِيِّ ← شَجَوِيّ، ŝajaiyy ← ŝajawiyy

بعد ما قمنا بعرض مجموعة من الدراسات الصرفية التقليدية، ومعالجة الشايب لهذه القضايا معالجة علمية، نلاحظ أنّ هذا البحث – في الصرف العربي: ثغرات ونظرات– قد لاقى الكثير من الهجمات والانتقادات من قبل النحويين، ونخصّ أبو أوس (إبراهيم الشمسان) الذي هاجم هذا البحث في محاضرة له بعنوان (وقفات مع فوزي الشايب في نقده للصرف العربي) على الشبكة العالمية، وقد انتقد إبراهيم الشمسان الشايب في أمور كثيرة، منها[1]:

(1) ينظر: إبراهيم الشمسان، وقفات مع فوزي الشايب في نقده للصرف العربي، قناة مجمع اللغة العربية، الشبكة العالمية. www.al-jazirah.com

- أنّه بدأ بذم الصرف عند العرب القدماء، لقوله: "يتناول هذا البحث بعض جوانب الضعف في الدراسة الصرفية التقليدية الناجمة عن اعتماد القدماء مبدأ توحّد الأنظمة..."[1].

فبرأي إبراهيم الشمسان أنه كان بإمكانه أن يقدم ما عنده دون البدء بذلك.

- أنّه بنى على المبني للمجهول في بحثه بقوله: "ما يُعتقد أنه التفسير الأفضل مقاربة والأدق علميّة، والأكثر موضوعية"[2].

فالشمسان يرى أنه هو المُعتقِد الوحيد في بحثه وكأنه يشكك فيما يعتقده الشايب من تفسيرات.

- إعادة الشايب مشكلة الصرف العربي أي اعتماد توحيد الأنظمة عند القدماء، فبرأي إبراهيم الشمسان أن التوقف على هذا الموضوع ليس على إطلاقه فتوحد الأنظمة قد يكون مفيد وقد يكون غير مفيد، والأمر متعلق بحسن الاستعمال.

- أنه يعيب على القدماء ترتيب الدرس الصرفي (بأنه بدؤوا بالنحو ثم الصرف ثم الصوت) فبرأي الشمساني أنه أمر ممكن أن تبدأ بالجملة ثم تتفرع بالكلمة ثم الأصوات ولا عيب في ذلك.

- دعوته إلى معاودة النظر في الدرس الصرفي، فهو أمر لا بأس فيه، أما الزعم بأن الصرف في إطار تفكير منطقي مجرد، فذلك أبعده عن الواقع اللغوي، وهو بذلك لا يريد أن يصف اللغة العربية كما هي اليوم، بل يعالج الأمثلة القديمة، وهذا أمر انتهى برأي الشمسان.

---

(1) ينظر: الشايب، في الصرف العربي: ثغرات ونظرات، مصدر سابق، ص75.

(2) ينظر: الشايب، في الصرف العربي: ثغرات ونظرات، مصدر سابق، ص75.

- اتهام الشايب الصرفيين بالمعيارية، فالشمسان يرى أن الشايب متابع لفكر بعض أساتذة أجلاء تلقوا العلوم اللغوية في أوروبا، وجاؤوا متشبعين بأفكار مدرسة ديسوسير الوصفية، وأرادوا أن يطبقوا ذلك على اللغة العربية غافلين أن اللغة العربية لغة قديمة، وقد وصفت ووضع نظامها، وما النظام المعياري إلا في تدريس النحو التعليمي، وفي كل لغة النحو التعليمي يعتمد على الوصف ثم الاستنتاج ثم القواعد، ثم النحو التطبيقي، ولا عيب في النحو المعياري، فهو مهم والمعيارية لها فضل على اللغة العربية.

كما أنّ الشايب اتهم سيبويه بأنه معياري، وسيبويه برأي الشمسان لم يكن معيارياً بل كان يقول: (سمعت عن العرب) ويدعو الشمسان الشايب للنظر في كتاب (المنهج الوصفي عند سيبويه)، لصاحبه (نواجد حسن أحمد) حتى يغير رأيه[1].

- عاب الشايب على الصرفيين خلطهم بين الصحيح والمعتل وعدّ الفعل الأجوف أو الناقص، ثلاثي الجذور.

والشمسان يرى أن الخلاف بين القدماء والمحدثين ليس تصنيف الفعل الأجوف والناقص في ثنائي الجذور أو ثلاثيتها، فالذاهبون إلى الثنائية يرون بأن العربية طورت الثنائي بإَضافة العلة أو تضعيف الجذر، والخلاف بينهم بالمدود أن القدماء يعدنها حروفاً والمحدثين يعدونها حركات، ولا جدال أن التوفيق لم يحالف القدماء في مذهبهم، فلم تسلم معالجتهم من التناقض[2].

---

(1) ينظر: إبراهيم الشمسان، وقفات مع فوزي الشايب في نقده للصرف العربي، مرجع سابق.

(2) ينظر: المرجع نفسه.

- وزن الأفعال الجوف.

بعد أن يعرض الشايب تفسير اسم الفاعل عند القدماء والمحدثين، ويصف ذلك بأنه غير مقبول، ولا مقنع؛ لأنه على صيغ تاريخية وافتراضات وهمية يقول: "إنّ هذه المعلات ثنائية، ولذا يجب وزنها على (فال)؛ وذلك مراعاة لواقعها، وما ينطق به لسان حالها؛ ذلك أن الوزن في حقيقته تمثيل صوتي، مرآة صادقة للموزون، ووزن المعلّ مثل (قال) على (فعل) فيه مخالفة ظاهرة للموزون"[1].

فبرأي إبراهيم الشمسان فيما سبق قوله عند الشايب عن ثنائية المعلات ووزنها على (فال) فهو لا يخالف الشايب بأن (قال) وزنها (فال) لأن ذلك قول ليس بجديد وقد قاله بعض القدماء، ولكن يخالفه قوله ثنائية الفعل، فبرأي إبراهيم الشمسان أن الفعل (قال) ثلاثي البنية وبناؤه (فعل) وهو بنيته الباطنية وليس من ضير في التحليل الصرفي أن يبينها (قال) بنيه (فعل) ووزنه (فال) فيجب أن يميز بين البنية العميقة والوزن[2].

- اسم الفاعل من الأجوف.

يرى الشايب "أن الفعل ثنائي إن غار في لفظ صوتان صامتان مثل (قال) وهو ثلاثي في مثل (غور)"[3].

---

(1) الشايب، في الصرف العربي: ثغرات ونظرات، مصدر سابق، ص91.

(2) ينظر: إبراهيم الشمسان، وقفات مع فوزي الشايب في نقده للصرف العربي، مرجع سابق.

(3) ينظر: الشايب، في الصرف العربي: ثغرات ونظرات، مصدر سابق، ص92.

وهذا أمر مر بك في نظر الشمسان، فهو يرى أن المشكلة عند الشايب أنه يفترض اسم الفاعل مأخوذ من لفظ الفعل كما هو في صورته الظاهرة والشمسان يعتقد أن العمل اللغوي إن كان مستحيلاً مجيئه تاماً فلما جاء مصدره من صيغة المبالغة تاماً.

- اشتقاق اسم الفاعل من الأجوف.

يقول الشايب "إذا كان اسم الفاعل من (فعل) هو (فاعل) وجب أن يكون اسم الفاعل من (فال) هو (فائل)، والهمزة هنا ليست بدلاً من العين كما يرى القدماء ومتابعوهم، ولا هي عوض عنها كما يرى كما يرى بعض المحدثين، ولا هي أصل كما ادّعى آخرون، وإنما الهمزة ههنا مجرد صوت وظيفي تكوّن لعلة صوتية محضة، هي منع التقاء حركتين"[1].

فبرأي الشمسان أن ما ذهب إليه الشايب يدل على أنه لم يستطيع الخروج من الفرضية الصرفية بأن الفعل (قال) فعلٌ ثلاثي، وهو يقرّ بأن العين محذوفة وهو يقيس على الفعل الصحيح، فكان عليه أن يتخذ صيغة ملائمة للفعل المعتل، ما دام يرى اسم الفاعل مختلف في اشتقاقه عن الصحيح، وليس ما استنتجه أو افترضه يختلف عما استنتجه غيره.

وبعد هذا العرض المفصل لما جاء به إبراهيم الشمسان من انتقادات وهجمات على بحث الشايب: (في الصرف العربي: ثغرات ونظرات) نلاحظ ما يأتي:

---

[1] ينظر: المصدر نفسه.

نجد أن الشمسان قام بانتقاد الشايب لمقدمة بحثه بأنها جاءت لمعاجلة مشكلة الصرف العربي عند القدماء، على الرغم من أنّ الشايب قد بيّن في المقدمة كما أشرنا سابقاً في بداية هذا المبحث أنّه لا يقصد من بحثه التشهير بآراء القدماء، وأكدّ أنه من الظلم أن نحكم على آرائهم وفقاً لمعايير العصر الحالي، كما أكدّ أنّ ما حفل به التراث هو غاية ووسيلة يجب علينا استثماره وتطويره لتحقيق المكانة اللائقة بين الأمم، وهذا إنْ دلّ على شيء فإنه يدل على احترام الشايب وتقديره لما جاء به العرب القدماء وليس على العكس كما بيّن إبراهيم الشمسان، لكن إبراهيم الشمسان على ما يبدو كان يريد الوقوف على أسطر معينة من البحث والتعليق عليها دون النظر فيما ورائها.

كما نلاحظ مما سبق أن الشمسان قد انتقد الشايب وخالفه في معالجته لأغلب القضايا الصرفية التقليدية التي عالجها في بحثه (في الصرف العربي: ثغرات ونظرات) ناسياً أن للشايب العديد من المنشورات والأبحاث والمقالات التي قدمها وأفاد منها الكثير في الدرس العربي، وهذا لمن الظلم وعدم الإنصاف أن نحكم على مقال واحد بين مجموعة كبيرة من الإنجازات والجهود المبذولة لشخص أفنى حياته في البحث والكد والعمل للنهوض باللغة العربية وإثرائها بكل ما هو جديد.

وعلى كل حال فإن ما قدمه الشايب والشمسان الأول في بحثه والثاني في نقده فهو كلام عن اللغة العربية وفيه محافظة لما جاء به الأقدمون العرب، ولا حرج أن يبتكر المتأخر ما قد وجده المتقدم ولكنه لم يطلع عليه، كما أنّ العلم مهما وصل به الشخص فلا بدّ من مراجعته مرات عديدة، وفي كل مرة نجد ما هو جديد.

لكن في المقابل كان هناك من دافع بشدة عن الشايب وأنصفه في هذه المحاضرة (وقفات مع فوزي الشايب لنقده للصرف العربي) بعد ما عرضناه من هجمات وانتقادات دارت حول بحثه (في الصرف العربي: ثغرات ونظرات)، ألا وهو ياسين أبو الهيجاء، وهو أحد طلاب الشايب، وقد قام الشايب بالإشراف على رسالة الدكتوراة التي كانت بعنوان (مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة).

فقد بيّن ياسين أبو الهيجاء أن الشايب لم ينصف في المحاضرة من المتحدثين غالباً، وذلك بقوله "الشايب سليل مدرسة وصفية عربية تشكلت في النصف الثاني من القرن العشرين فأن نأخذ مقالاً لفوزي الشايب من عشرات مقالاته ونحكم عليه، فيه ظلم كبير، كما أن رمضان عبد التواب، وإبراهيم أنيس، ومحمود السمران، وكمال بشر، كلهم في هذا المنهج واعتمدوا في جل دراساتهم على المستشرقين أمثال موسكاتي ووليم رايت... وتربوا في أحضان المنهج الوصفي الغربي، فمن أراد أن يحاكم فوزي الشايب فعليه أن يحاكم المدرسة كاملة، كما أن سيبويه كان وصفياً وكان معيارياً وكل النحويين كانوا كذلك...

وإذا أردنا أن ندرس الشايب بعد هذا العمر الطويل، فعلينا أن ندرس كل مقالاته وكل منشوراته ثم نحكم كيف خالف المنهج الوصفي.

فالحكم على مقال واحد وكتاب واحد ومرحلة تاريخية واحدة فيه ظلم كبير"[1].

---

[1] ينظر: إبراهيم الشمسان، وقفات مع فوزي الشايب في نقده للصرف العربي، مرجع سابق.

الفصل الثالث

تعقُّبات الشّايب في الدراسات النحوية

أولاً: إعراب الممنوع من الصرف والأسماء الستة

ثانياً: الفتحة في آخر الفعل الماضي (ضميراً أم علامة بناء)

ثالثاً: المبني للمجهول

رابعاً: الترجيحات النحوية:

- تلحين بعض النحاة لاستعمال (لا غير)
- إنكار أبنية المطاوعة
- تكسير أرض على أراض
- عدم جواز الجمع بين ياء المتكلم والتاء في يا أبتي ويا أمتي
- الاختلاف بشأن رُبَّ
- عمل "إنّ" بين التنظير النحوي والواقع اللغوي

أولاً: إعراب الممنوع من الصرف والأسماء الستة:

يبين الشايب أن أهم ما احتفظت به العربية هو الإعراب الذي يُعد سمة أصيلة للغات السامية، ولكن هذه السمة أخذت مع مرور الزمن تختفي في معظم هذه اللغات في حين احتفظ بها كاملة وعلى نحو رائع في العربية، بحيث أصبحت ميزة لها، تعتز بها، وتباهي بها غيرها[1].

ويذكر الشايب ما يدل على ذلك قول ابن قتيبة "ولها الإعراب الذي جعله الله وشيا لكلامها، وحلية لنظامها، وفارقاً في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين، والمعنيين المختلفين"[2].

ويبين الشايب أن الإعراب في العربية على نوعين:

الأول: الإعراب السامي القديم الموروث الذي تشترك فيه العربية مع بعض الساميات، وهو (الإعراب الكامل)، الذي يتمثل في إلحاق النهايات الإعرابية الثلاث: اً: an، ـٍ: in، ـٌ: un. أو الحركات الثلاث كل في موضعها بدون التنوين كما في: الرجلَ والرجلِ والرجلُ[3].

الثاني: (الإعراب الناقص) ويجسده في العربية الممنوع من الصرف، حيث لا تلحق بالاسم في هذه الحالة سوى نهايتين، هما: الضمة في حالة الرفع والفتحة في حالتي النصب والجر[4].

---

(1) ينظر: فوزي حسن الشايب، منع الصرف بين الاستعمال والتقعيد النحوي، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، م71، ج4، ص695.

(2) عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تأويل مشكل القرآن، ت: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص18.

(3) الشايب، منع الصرف، مصدر سابق، ص696.

(4) المصدر نفسه.

مع أنّ جمع المؤنث السالم لا تلحق به سوى نهايتين إعرابيتين هما الضمة في حالة الرفع، والكسرة في حالة النصب والجر، فإنه لا يدخل في هذه الفصيلة، وذلك لأن حلول الكسرة مكان الفتحة فيه راجع إلى علة صوتية خالصة قوامها المخالفة بين الحركات المتماثلة، فتتحول النهاية: اتَ: ata إلى ati[1].

وقد تحدثت عن ظاهرة المخالفة في الفصل الأول، وتبيّن أنها ظاهرة تعمد إلى التفريق بين الأمثال والمتقاربات، وأعتقد أنّ العلة الصوتية في حلول الكسرة مكان الفتحة هي تتابع الحركات المتشابهة فإذا قُلنا على سبل المثال:

رأيتُ الطالباتَ ← ص ح ص/ ص ح ح/ ص ح/ ص ح ح/ ص ح

نلاحظ من التقطيع الصوتي لهذه الكلمة، أن الحركة الأخيرة يسبقها حركتان متماثلتان، ولكن قبلها صامت فلا وجود لعلة صوتية هنا، لكن على ما أعتقد أن القدماء كانوا يعتمدون على السماع في هذه المسألة فربما ظنّوا تتابع هذه الحركات ووجود علة صوتية، لذلك أبدلوا الفتحة بالكسرة لتخالف ما سبقها، فبقيت هذه الحالات على ما كانت عليه سابقاً.

---

[1] كارل بروكلمان، فقه اللغات السامية، ت: رمضان عبد التواب، جامعة عين شمس، 1977م، ص101.

- **إعراب الممنوع من الصرف:**

يشير الشايب إلى أنّ النوع الثاني من الإعراب (الإعراب الناقص) قد حظي برعاية خاصة واهتمام كبير من النحاة، حيث خصص النحاة باباً منفرداً لهذا النوع من الإعراب في كتبهم[1]، مثل: كتاب سيبويه[2]، والمقتضب[3]، وغيرهما الكثير من كتب النحو.

كما يذكر الشايب أن الممنوع من الصرف من الموضوعات التي احتدم الخلاف بشأنها بين النحاة، وأول اختلافهم كان في اسم هذا الباب، فالبصريون يترجمون له بـــ "ما ينصرف وما لا ينصرف"[4]، ويسميه الكوفيون: "ما يُجرى وما لا يُجرى وغير المُجْرى"[5]، والبغداديون يسمـــون باب "ما لا ينصرف باب ما يجري"[6].

والزجاج سمى الكتاب الذي وضعه لهذا الباب "ما ينصرف وما لا ينصرف" وابن السراج سمى هذا الباب "ما ينصرف من الأسماء وما لا ينصرف"[7]، وغيرها الكثير من الكتب[8].

---

(1) ينظر: الشايب، منع الصرف بين الاستعمال والتقعيد النحوي، مصدر سابق، ص697.

(2) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، 193/3-320.

(3) ينظر: المبرد، المقتضب، مرجع سابق، 309/3-386.

(4) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، 193/3.

(5) يحيى بن زياد بن عبد الله الفراء، معاني القرآن، ت: أحمد يوسف النجاتي وآخرون، ط1، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، 254/1.

(6) ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، مرجع سابق، 165/1.

(7) أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي (ابن السراج)، الأصول في النحو، ت: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان- بيروت، 79/2.

(8) ينظر: الشايب، منع الصرف بين الاستعمال والتقعيد النحوي، مصدر سابق، ص698-699.

كما يبين الشايب اختلاف النحاة بشأن الأصل الاشتقاقي للمتصرف وغير المتصرف، فمنهم من قال إنه مشتق من الصريف، أي الصوت، ومنهم من قال: إنما سمي متصرفاً، لأنه انصرف عن شبه الفعل، ومنهم من قال: إنه مشتق من الصريف وهو اللبن الخالص، وذهب بعضهم إلى أنه سمي منصرف لانقياده إلى ما يصرفه من عدم تنوين إلى تنوين، ومن وجه من وجوه الإعراب إلى غيره. وبرأي الشايب أن هذا الخلاف لا يزيد على كونه نوعاً من الجدل النظري الذي ليس من ورائه كبير منفعة[1].

أما المعنى الاصطلاحي للصرف نفسه، فكان أيضاً موضع خلاف هو الآخر وقد ضمنه العكبري كتابه الموسوم بـــ (مسائل خلافية في النحو)[2].

فمن النحاة من ذهب إلى أن الصرف هو التنوين وحده[3].

ومنهم من قال: الصرف هو التنوين والجر معاً بناءً على أن الصرف هو التصريف في جميع المجاري[4].

وقد عُرف التنوين من قبل معظم النحاة بأنه نون صحيحة ساكنة[5].

ويبين الشايب سبب جعل التنوين علامة للصرف دون غيره؛ بأن ذلك راجع إلى خصائص النون الصوتية، ويذكر قول الأنباري[6] دليلاً على ذلك.

---

(1) ينظر: المصدر نفسه، ص700.

(2) ينظر: عبد الله بن الحسين العكبري، مسائل خلافية في النحو، ت: محمد خير الحلواني، ط1، ج1، دار الشرق العربي، بيروت، 1992م، ص99-100.

(3) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، 85/1.

(4) ينظر: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ت: عبد الحميد هنداوي، ج3، المكتبة التوفيقية، مصر، 92/1.

(5) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، مرجع سابق، 46/1.

(6) ينظر: عبد الرحمن محمد بن عبد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، أسرار العربية، ط1، ج1، دار الأرقم أبي الأرقم، 1999م، ص54.

ويشير الشايب إلى أن اختلاف النحاة في حقيقة الصرف أدى إلى اختلافهم بشكل آلي فيما يحذف من الممنوع من الصرف، فالذين قالوا: إن الصرف هو التنوين وحده، قالوا: المحذوف هو التنوين، ثم سقط الكسر تبعاً للتنوين، بناءً على أن الصرف هو ما في الاسم من الصوت، آخذاً من الصريف وهو الصوت الضعيف[1].

وذهب آخرون إلى أن المحذوف هو التنوين والجر معاً، بناءً على أن الصرف والتصرف في جميع المجاري والذي عليه جمهور النحاة هو الأول[2].

وبرأي الشايب أنه لا داعي لهذه التعليلات، فالمهم في هذه المسألة أن الممنوع من الصرف لا يدخل فيه تنوين ولا جر، فالنتيجة في النهاية واحدة[3]، وهذا التكلف هو الذي دفع أبا حيان إلى أن يقول: "وهذا الخلاف لا طائل تحته"[4].

ويبين الشايب أن الممنوع من الصرف عند جمهور النحاة معرب، ولكنه معرب إعراباً ناقصاً، فليس له سوى مجريين، فلا ينصرف إلا من الرفع إلى النصب[5].

لكن أبا حيان جعله بين الإعراب والبناء، وأنه إلى البناء أقرب منه إلى الإعراب[6].

---

(1) ينظر: المرجع نفسه، ص223.

(2) ينظر: أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، مرجع سابق، ص223.

(3) ينظر: الشايب، منع الصرف بين الاستعمال والتقعيد النحوي، مصدر سابق، ص705.

(4) ينظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، مرجع سابق، 92/1.

(5) ينظر: الشايب، منع الصرف بين الاستعمال والتقعيد النحوي، مصدر سابق، ص707.

(6) ينظر: أبو حيان، تذكرة النحاة، مرجع سابق، ص101.

ومن النحاة من عد الممنوع من الصرف مبنياً في حالة الجر معرباً في حالتي الرفع والنصب مثل الأخفش والمبرد والزجاج[1].

وأنكر أبو علي الفارسي القول ببناء الممنوع من الصرف في حالة الجر، على أساس أن البناء لا يكون في شيء من الأسماء إلا لمشابهة الحرف، ولا توجد في غير المتصرف أدنى مشابهة للحرف، فلا مسوغ إذاً للقول ببنائه[2].

يذكر الشايب أسباب منع الصرف عند جمهور النحاة، فهي تسعة من حيث العدد بعضها لفظي وبعضها معنوي[3]، وعلى حسب رأي ابن جني فإن علة واحدة فقط لفظية، وهي شبه الفعل لفظاً، أي وزن الفعل نحو: أحمد ويرمع... والباقية كلها معنوية كالتعريف والوصف والعدل والتأنيث وغير ذلك[4].

ومن وجهة نظر غيره من النحويين، فإن هناك سبع علل لفظية، وعلتين معنويتين فقط هما: العلمية والوصفية[5].

ومتى اجتمع في الاسم فرعيتان من هذه الفروع، أو واحدة تقوم مقام فرعيتين[6]، اكتمل شبهه بالفعل، ومن ثم يحرم من التنوين والجر شأنه في ذلك شأن الأفعال[7].

---

(1) ينظر: محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ت: يوسف حسن عمر، ج4، جامعة قار يونس، ليبيا، 1975م، 106/1.

(2) ينظر: أبو علي النحوي، المسائل العسكريات في النحو العربي، ت: علي جابر المنصوري، ج1، الدار العلمية الدولية للنشر ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002م، ص115.

(3) ينظر: الشايب، منع الصرف والقعيد النحوي، مصدر سابق، ص710.

(4) ينظر: ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، 110/1.

(5) ينظر: علي بن محمد الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط1، ج4، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1998م، 172/3-175.

(6) ينظر: الحاشية، الشايب، الفرعية التي تقوم مقام فرعيتين هي ألف التأنيث مطلقاً وصيغة منتهى الجموع، منع الصرف، مصدر سابق، ص711.

(7) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، 21/1.

إذاً الحد الأدنى لحصول منع الصرف، هو اجتماع فرعيتين، وليس هناك سقف أو حدّ من العلل يتوقف عنده منع الصرف، إلا عند المبرد كما ذكر الشايب، حيث قال النحاس: "وقال أبو العباس محمد بن يزيد، حكاه لنا، علي بن سليمان عنه، ولا أعلمه في شيء من كتبه، قال: إذا اعتل الشيء من جهتين وهو اسم منع الصرف، فإذا اعتل من ثلاث جهات بني؛ لأنه ليس بعد ترك الصرف إلا البناء"[1].

يستغرب الشايب هذا القول ويذكر أن النحاة قد أنكروا ذلك، وردّوا بعلل كثيرة منهم ابن جني حيث قال: "فأما قول من قال إن الاسم إذا اجتمع فيه سببان من أسباب منع الصرف فمنعه، إذا انضم إلى ذلك ثالث امتنع من الإعراب أصلاً ففاسد عندنا من أوجه: أحدهما أن سبب البناء ليس طريقه طريق حدوث الصرف وترك الصرف، إنما سببه مشابهة الاسم للحرف لا غير" [2].

وأعتقد أنّ تعليل النحاة للبناء بمشابهة الحرف مسألة فيها نظر، إذ لا تتحقق المشابهة بين جميع ما بنته العربية مع الحرف، سواءً من حيث المبنى أو المعنى.

أما ابن إياز فقد أرجع علل منع الصرف إلى أمور ثلاثة هي[3]:

أولاً: أن الأصل في الأسماء والصرف، والعلة الواحدة أضعف من أن تستطيع إخراجه من هذا الأصل.

---

(1) ينظر: أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي، إعراب القرآن، ط1، تعليق: عبد المنعم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421هـ، 214/3.

(2) ينظر: ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، 179/1-180.

(3) عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج2، ت: غازي مختار طليمات، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ص70.

ثانياً: أن الأسماء التي تشبه الأفعال من وجه واحد كثيرة، ولو راعينا الوجه الواحد، وجعلنا له أثراً، كان أكثر الأسماء غير منصرف وحينئذ تكثر مخالفة الأصل.

ثالثاً: أن الفعل فرع عن الاسم في الإعراب، فلا ينبغي أن يجذب الأصل إلى حيز الفرع إلا بسبب قوي.

ويرى النحاة أن حصر علل الصرف في تسع على ما هو مشهور عند جمهورهم راجع إلى التقصي والاستقراء[1].

ويشير الشايب أنه نظراً إلى تخلف هذه العلل عن العمل أحياناً، وعدم صدقها على الواقع اللغوي في حالات كثيرة، فقد منيت قضية منع الصرف بالنقد المرير والتجريح الشديد قديماً وحديثاً[2].

ولعل أقوى هجوم شن عليها كان ذاك الذي قام به الإمام السهيلي فقد خصص لهذا الغرض فصلاً كبيراً في أماليه بلغ عشرين صفحة[3]، تعقب فيها مسائل هذا الباب مسألة مسألة، مفنداً أقوال النحاة مبنيّاً قصورها وكاشفاً عن نقاط ضعفها. ونظراً إلى أهمية هذا الموضوع فقد جعله مستهل أماليه، وابتدأ كلامه منكراً على النحاة وناعياً عليهم ضعف احتجاجهم[4].

ويرجع السامرائي مسألة منع الصرف إلى الناحية الموسيقية وذلك بقوله: "وعندي أن مسألة المنع من الصرف مسألة راجعة إلى صورة الكلمة والناحية الموسيقية فيها"[5].

---

(1) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، مرجع سابق، ص65.

(2) الشايب، منع الصرف في التقعيد النحوي، مصدر سابق، ص715.

(3) أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي، أمالي السُهيلي، ت: محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة، القاهرة، ص19-40.

(4) الشايب، منع الصرف في التقعيد العربي، مصدر سابق، ص716.

(5) إبراهيم السامرائي، فقه اللغة المقارن، ط3، دار العلم للملايين، بيروت، 1983م، ص133.

أما رأي الشايب بقضية منع الصرف فهو أن منع الصرف لا يعود في الحقيقة إلى شيء مما ذكره النحاة، فقد جعل النحاة منع الصرف شيئاً ذاتياً، أي عاملاً داخلياً ينبع من طبيعة الكلم ذاتها من صيغها وفصائلها، وهذا من وجهة نظر الشايب تصور بعيد، لأن منع الصرف إنما يعرض للكلم من خلال السياق، ذلك أننا لا نتكلم كلمات مفردة أو منعزلة، وإنما نتكلم كلاما، أي جملا وفقرات، عبارة عن سلاسل من الوحدات اللغوية، آخذاً بعضها بحجر بعض، مشكلة نسيجاً صوتياً متكاملاً، وكل وحدة من هذا النسيج يراعى فيها أن تكون منسجمة مع ما قبلها وما بعدها من وحدات، ومراعاة هذه الناحية هي المسؤولة في الواقع عند تقرير أمر الكلمة بالنسبة إلى منع الصرف، لا تلك الأسباب المعروفة تقليدياً بموانع الصرف[1].

ويرى بأن الناحية الموسيقية في الكلم إنما يقررها وجود الكلمة في سياق معين، أما منع الصرف يرجع إلى سبب أعم هو السياق نفسه، فهو الذي يجعل الشاعر أو المتكلم يؤثر أحياناً منع صرف الكلمة على صرفها طلباً للخفة اللفظية[2].

ويوضح الشايب أن منع الصرف لأجل الخفة اللفظية أو خدمة الناحية الموسيقية قد يكون شيئاً اختيارياً، بيد أنه قد يكون في بعض الأحيان إجبارياً[3].

---

(1) ينظر: إبراهيم السامرائي، فقه اللغة المقارن، مصدر سابق، ص744.

(2) الشايب، منع الصرف والتقعيد النحوي، مصدر سابق، ص744.

(3) المصدر نفسه.

يمثل الشايب على النوع الأول (الاختياري) لمنع الصرف بأمثلة من قراءة بعض القراء[1]، مثل: إسقاط التنوين من "أَحد" من قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ [سورة الإخلاص، الآيتان (1-2)]، فمن قرأ بدون التنوين قد حقق خفة لفظية ملموسة، وهذه هي قراءة أبان بن عثمان وزيد بن علي ونصر بن عاصم وابن سيرين والحسن وابن أبي إسحاق وغيرهم[2].

وأعتقد أن هذا المثال في غير موضعه، فحذف التنوين لا يساوي منعاً للصرف، كما أن الوصل فيها مع حذف التنوين يحقق صعوبة ملموسة وليس خفة، لأنه سيؤدي إلى اجتماع ساكنين.

وقراءة عمارة بن ابن عقيل بن بلال بن جرير ﴿وَلا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾ [سورة يس، الآية (40)]، بإسقاط التنوين من "سابقٌ"[3].

وحذف نون جمع المذكر السالم، مثل: قراءة ابن أبي إسحاق والحسن وأبي عمرو في رواية: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلاةِ﴾ [سورة الحج، الآية (35)]، بالنصب[4].

---

(1) ينظر: المصدر نفسه، ص747.

(2) ابن حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، 571/10.

(3) أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، مرجع سابق، 267/3.

(4) ابن حيان الأندلسي، البحر المحيط، مرجع سابق، 508/7.

وفي الشعر قول عمرو بن امرئ القيس الخزرجي[1]:

الحـــافظو عـــورةَ العشـــيرة لا يـــأتيهم مـــن ورائنـــا نطـــف

ويبين الشايب أن كل ما هو ضرورة شعرية لا ينبغي أن يفهم منه أنه الإلجاء إلى الشيء، وأنه لا مندوحة عنه، وإنما ينبغي حمله على أنه أسلوب جائز في الشعر فحسب[2].

أما النوع الثاني (الواجب) في المنع من الصرف فيمثل عليه الشايب بمثالين اثنين[3]:

الأول: منع صرف كلمة أشياء في قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَسْأَلُواْ عَنْ أَشْيَاء إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ**﴾ [سورة المائدة، الآية (101)].

فمنع صرفها راجع إلى علة صوتية صرفية لحمتها وسداها المخالفة بين المقاطع المتماثلة المتتابعة، ذلك أن جرّ "أشياء" سيؤدي إلى "أشياءِنْ إن" لأن الهمزة المنونة تنوين كسر هي صوتياً نفس "إنْ" فخولف بين صوامتها بحذف التنوين من أشياء أولاً، ثم أعقب ذلك المخالفة بين الحركات باستبدال الفتحة بكسرة الهمزة في آخر أشياء.

---

(1) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، 186/1.

(2) فوزي الشايب، منع الصرف في التقعيد النحوي، مصدر سابق، ص750.

(3) ينظر: المصدر نفسه، ص752، وينظر: الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص238، وينظر: رمضان عبد التواب، التطور اللغوي، مرجع سابق، ص46.

رُبما يكون تعليل الشايب سديداً فيما قاله لكنه ليس واجباً، كما أنّ الشاهد لمنع المصروف وهو في غير موضعه، لأن (أشياء) على وزن أفعال ليس من أحوال الممنوعات الجبرية للصرف، مثل: إبراهيم، فاطمة، مكارم.

الثاني: "أفعل من"[1]:

ففي الوقت الذي أجاز فيه الكوفيون صرف ما لا ينصرف للضرورة الشعرية مطلقاً، نجدهم قد استثنوا من هذا الحكم "أفعل من"[2]، فهذا مما لا يجوز صرفه بحال من الأحوال، وقد خالفهم البصريون في ذلك، فأجازوا صرفه في الضرورة الشعرية، وعليه فقد كان صرف "أفعل من" من جملة مسائل الخلاف فيما بينهم، والتي ضمنها الأنباري كتابه المشهور "الإنصاف في مسائل الخلاف"[3].

يوضح الشايب أن منع صرف "أفعل من" إنما كان لأجل وجود "من" كما قال الكوفيون، ولكن ليس لأجل "من" في حد ذاتها كما وصفوا، وإنما المانع من ذلك هو السياق، فوجود "من" أدى في بعض أمثلة "أفعل من" إلى سياق صوتي مرغوب عنه عربياً بسبب تتابع الأمثال،

---

(1) الشايب، منع الصرف في التقعيد النحوي، مصدر سابق، ص757.

(2) الرضي الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية، مرجع سابق، 107/1.

(3) ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مرجع سابق، ص121-124.

فمثلاً لو أدخلنا حرف جر على "أكرم من" لأصبح بالجر والتنوين "بأكرمّمن" بإدغام التنوين في الميم أو "بأكرمِنْ مِنْ" بدون إدغام، ففي الحالة الأولى، سيتتابع صوتان متماثلان قصير فطويل، وثلاثة أصوات متماثلة من ناحية وظيفية، وذلك لأن الصامت الطويل (المشدد) يقوم بوظيفة صامتين قصيرين، والذي يحصل هنا تقعيد الصامت الطويل، ومن ثم يصبح السياق "بأكرمِ مِن" فيخالف بين الحركتين هذه المرة بسبب كراهة تتابع الأمثال عن طريق استبدال الفتحة بالكسرة الأولى فيصبح السياق في النهاية "بأكرمَ مِنْ"[1].

وأرى أن مسألة المخالفة الصوتية في هذا التركيب لا تستقيم إذ الأصل فيها أن تكون قاعدة تامة فلا يقبل أن يعمل قانون المخالفة مرّة ولا يعمل في مواطنِ آخر إلا إن اعترضه قانون آخر له الأولوية في العمل، فلم يعمل قانون المخالفة في قولنا: نظرتُ إلى الحرمِ مِن جميع جوانبه؟

- إعراب الأسماء الستة:

من المسائل التي تطرق لها الشايب بما يخصّ الإعراب مسألة "إعراب الأسماء الستة".

حيث يرى القدماء أن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركة وعدمها، أي بالضمة والفتحة والكسرة والسكون، وذلك لخفتها[2].

---

(1) ينظر: الشايب، منع الصرف، مصدر سابق، ص759-762.

(2) الرضي الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية، مرجع سابق، 74/1.

وعليه فالحركة هي آلة الإعراب؛ لأن الاختلاف يحصل بها، وأي إعراب سوى الضم في حالة الرفع، والفتح في حالة النصب، والكسر في حالة الجر، والجزم في حالة السكون هو إعراب فرعي[1].

ولما كان ما يعرف في الاصطلاح بالأسماء الستة وهي: أبوك وأخوك وحموك وهنوك، وفوك، وذو مال، لا تعرب بحركات قصيرة بل بحركات طويلة أو بالحرف حسب تعبير القدماء، فقد عدت مما أعرب بالعلامات الفرعية، وأدرجت ضمن الأبواب التي خرجت عن القاعدة العامة في الإعراب[2].

ويلاحظ الشايب أن إعراب هذه الفئة من الأسماء بهذه الطريقة ليس مطرداً فيها على نفس المستوى، فإعراب "الهن" بالحروف غير معهود، أو غير مشهور فيها كأخواتها، إذ لم يورد النحاة على ذلك أي شاهد على مثل هذا الاستعمال من الشعر، ولا من النثر، والمعهود فيها هو الإعراب بالحركات القصيرة، ولقلة إعرابها بالحركات الطويلة فقد أنكر الفراء على حسب ابن هشام وغيره[3]، إعرابها بهذه الطريقة، وقد أسقطها كذلك الزجاجي[4]، والسهيلي[5]، من جملة هذه الأسماء ومن ثم كانت الأسماء المعربة بالحروف عندهم خمسة لا ستة.

---

(1) فوزي الشايب، إعراب الأسماء الستة: أصله وتطوره، مجلة جامعة الملك سعود، م10، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 1998م، ص320.

(2) المصدر نفسه، ص321–322.

(3) ينظر: عبد الله بن يوسف ابن هشام، شرح شذور الذهب، ت: عبد الغني الدقر، ج1، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، ص55.

(4) عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، الجمل في النحو، ت: علي توفيق الحمد، ط1، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، 1984م، ص3.

(5) عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992م، ص76.

يرد الشايب إنكار القدماء لكلمة (الهن) على أنها من الأسماء الستة، ويرى بأنهم محجوبون بحكاية سيبويه إعرابها بهذه الطريقة عن العرب[1]، قال في الكتاب "واعلم أن من العرب من يقول: هذا هنوك، ورأيت هناك، ومررت بهنيك"[2].

يبين الشايب أن العلماء اختلفوا كثيراً في إعراب الأسماء الستة فتعددت وجهات النظر وتباينت، ومن هذه الآراء[3]:

- رأي سيبويه وجمهور البصريين: أن الأسماء الستة في تراكيب مثل: جاء أبوك، ورأيت أباك، ومررت بأبيك، معربة بحركات مقدرة، وأن الواو، والألف والياء هي حروف الإعراب، وليس الإعراب نفسه فإعرابها عندهم كإعراب الاسم المقصور، غير أنها تميزت من المقصور بأن حركة ما قبل حرف الإعراب قد اتبعت لحرف الإعراب كما اتبعت الراء والميم في امرئ، وانبئ لحركة الآخر[4].

---

(1) فوزي الشايب، إعراب الأسماء الستة، مصدر سابق، ص322.

(2) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، 360/3.

(3) ينظر: الشايب، إعراب الأسماء الستة، مصدر سابق، ص324–328.

(4) ينظر: الرضي الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية، مرجع سابق، 77/1.

- رأي الكوفيين: أن الأسماء الستة معربة في مكانين[1]، أي بالضمة والواو في حالة الرفع، وبالفتحة والألف في حالة النصب، وبالكسرة والياء في حالة الجر[2].
- مجموعة من الآراء أجملها ابن عصفور بقوله: "اعلم أن الناس فيها على ستة مذاهب: منهم من ذهب إلى أنها معربة بحروف، ومنهم من ذهب إلى أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف والحروف إشباع، ومنهم من ذهب إلى أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف، والحركات منقولة من الحروف ومنهم من ذهب إلى أنها معربة بالحركات والحروف معاً، ومنهم من ذهب إلى أنها معربة بالحركات المقدرة في الحروف، ومنهم من ذهب إلى أنها معربة بالتغيير والانقلاب"[3].

---

(1) المبرد، المقتضب، مرجع سابق، 155/1.

(2) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مرجع سابق، ص17، وينظر: الرضي الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية، مرجع سابق، 7/1.

(3) علي بن مؤمن بن محمد ابن عصفور الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي، ط1، ج3، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1998م، 51/1.

وأشهر هذه الآراء جميعاً هو ذاك الذي يقول بأنها معربة بالحروف نيابة عن الحركات[1].

وهو مذهب قطرب والزيادي والزجاجي من البصريين، وهشام من الكوفيين[2]، والرأي المشهور في كتب النحو – بأن الأسماء الستة معربة بالحروف نيابة عن الحركات– هو الرأي المقبول من وجهة نظر الشايب، لكن يُؤخذ عليه بأنه يجعل الإعراب الأصلي فرعياً، والفرعي أصلياً، فالإعراب بما يسمى بحروف المد واللين إعراب ثانوي عندهم، ولكن الذي تقرره الدراسة المقارنة للغات السامية هو أن الإعراب في الأصل هو بحركات طويلة ثم أصبح فيما بعد بحركات قصيرة[3].

ويذكر الشايب دليلاً على ذلك قول بروكلمان "والأصل الأول لكل نهاية على حدة غامض، وعلى أية حال، فقد كانت الحركات أصلاً طويلة، غير أنها أصبحت في السامية الأولى، جائزة التطويل والتقصير"[4].

يخالف إبراهيم أنيس ما قرره علماء الساميات وينكر أصالة الإعراب بالحركات الطويلة، ويرى أن الصيغة الأصلية للأسماء الستة في صيغة التشديد أي "أبّ" و"أخّ" التي تطورت بفعل قانون المخالفة إلى "(أبا) و(أبو) و(أبي) بتحويل أحد المثلين إلى حروف مد، كما يرى أن أصحاب اللهجة الواحدة كانوا يلتزمون صورة واحدة من هذه الصور لا ينحرفون عنها في كل الحالات والمواضع[5].

---

(1) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مرجع سابق، 19/1.

(2) الأشموني، شرح الأشموني، مرجع سابق، 54/1.

(3) ينظر: الشايب، إعراب الأسماء الستة، مصدر سابق، ص328.

(4) بروكلمان، فقه اللغات السامية، مرجع سابق، ص100.

(5) ينظر: الشايب، إعراب الأسماء الستة، مصدر سابق، ص331، وينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار العربية، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1978م، ص273–274.

ويذكر إبراهيم أنيس دليلاً على قوله ما ذكره النحاة من أن بعض العرب يُلزم هذه الأسماء الألف في جميع الحالات، كما أن العبرية والسريانية التزمت كل واحدة منهما صورة واحدة، هي أبيك وأخيك أي الكسرة الطويلة (الياء) في العبرية وإلزامها الضمة الطويلة (الواو) أي: أبوك وأخوك في السريانية[1].

يلحظ مما سبق أن الشايب يوافق علماء الساميات بأن أصالة الإعراب بالحركات الطويلة على عكس إبراهيم أنيس الذي يخالف وينكر ما قرره علماء الساميات من أصالة الإعراب بالحركات الطويلة.

يُعلل الشايب مخالفته لإبراهيم أنيس بأنه لو كان ما ذكره صحيحاً من أن كل قبيلة كانت تلتزم صيغة واحدة من صيغ إعراب الأسماء الستة الثلاث: (أبوك، أباك، وأبيك)، لكان ينبغي لنا أن نجد شواهد على لزوم هذه الأسماء للضمة الطويلة: (أبوك) في جميع المواضع عند بعضهم، وشواهد أخرى على لزوم الكسرة الطويلة: (أبيك) عند آخرين، في جميع المواقع أيضاً، كما وجدنا بعضهم يلزمها الألف في كل المواضع[2].

وبرأي الشايب أن ما ذهب إليه إبراهيم أنيس غير صحيح، والصحيح كما ذكر علماء الساميات بأن الأسماء الستة تعرب في الأصل بحركات طويلة، وأن هذا الإعراب قد احتفظ به منها في مواقع، وتطور إلى حركات قصيرة في غير ذلك[3].

---

(1) ينظر: المصدر نفسه.

(2) ينظر: الشايب، إعراب الأسماء الستة، مصدر سابق، 331.

(3) ينظر: المصدر نفسه.

ويثبت الشايب كلامه من خلال توضيح التغييرات التي حصلت على الأسماء الستة في حالتين (حالة الإفراد وحالة الإضافة) وفيما يأتي بيان هذه التغييرات.

أولاً: في حالة الإفراد:

يبين الشايب أن تقصير الحركات في حالة الإفراد ناشئ عن نوعين من العوامل الصوتية:

الأول: هو خصائص البنية المقطعية، ففي الوصل، ومع إضافة التنوين:

هذا أبو + نْ	أبونْ abūn	أبٌ abun
رأيت أبا + نْ	أبانْ abān	أباً aban
مررت بأبي + نْ	أبينْ abīn	أبٍ abin

فلحاق التنوين لهذه الأسماء (باستثناء فو وذو لأن هذين ملازمان للإضافة) يؤدي إلى تشكيل مقطع طويل مفرد الإغلاق (ص ح ح ص)، مرفوض عربياً على هذا النحو، إذ لا تسمح به العربية وصلاً إلا إذا كان الصامت الذي بعد الحركة الطويلة صامتاً مشد فإذا ما تشكل، عمدت العربية بشكل تلقائي إلى تقصير الحركة الطويلة محولة إياه بذلك من مقطع متوسط مقفل[1].

الثاني: في حالة الوقف:

فإن الحركة تقصر آخراً أيضاً، ولكن بفعل عام آخر هو النبر، فمن خصائص اللغات السامية أيضاً تميل إلى تقصير الحركات الطويلة في المقاطع غير المنبورة في آخر الكلمة[2].

---

(1) ينظر: الشايب، إعراب الأسماء الستة، مصدر سابق، ص332.

(2) بروكلمان، فقه اللغة السامية، مرجع سابق، ص45.

ثانياً: في حالة الإضافة:

يبين الشايب ثلاثة مذاهب ذكرت في كتب النحو في هذه الحالة:

المذهب الأول: إعراب الأسماء الستة بالحركات الطويلة؛ الضمة الطويلة (أبوك) رفعاً، والفتحة الطويلة "أباك" نصباً، والكسرة الطويلة "أبيك" جراً.

وهذه الطريقة تُمثل الإعراب السامي القديم الذي بقي على حالهِ مع هذه الأسماء في حالة إضافتها إلى غير ياء المتكلم[1].

المذهب الثاني: إعراب الأسماء الستة بالحركات القصيرة: أبُك وأبَك وأبِك، وهو ما يعرف في الاصطلاح بلغة النقص. قال الأنباري: "وقد يُحكى عن بعض العرب أنهم يقولون هذا أبُك، ورأيت أبَك، ومررت بأبِك من غير واو ولا ألف ولا ياء، كما يقولون في الإفراد من غير إضافة"[2].

وعلى حسب ما يفهم من كتب النحو، إن هذا الضرب من الإعراب يمثل تطوراً لهجياً محدوداً، محصوراً في بيئات لغوية معنية، لم يحددها النحاة، وإنما اكتفوا بالقول: إنها لبعض العرب[3].

---

(1) ينظر: الشايب، إعراب الأسماء الستة، مصدر سابق، ص334.

(2) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مرجع سابق، 17/1.

(3) الشايب، إعراب الأسماء الستة، مصدر سابق، ص334.

ويفسر الشايب هذا الإعراب بأن الحركة قد قُصرت نتيجة لعلّة صوتية قوامها انتقال النبر فيها من المقطع الثاني: أبوك أباك، أبيك، إلى المقطع الأول، أي انتقاله من المقطع المتوسط **(ص ح ص)**: بو، با، بي، إلى المقطع القصير الأول "أ" ومن ثم جاءت "أبُك وأبَك وأبِك" والنبر عادة لغوية، ولذا فإن من يقول "أبُك" غير الذي يقول: "أبوك" وعليه فانتقال النبر عن المقطع الثاني أدى إلى تقصير حركته، وتحويله إلى مقطع قصير[1].

والمذهب الثالث: إلزام الأسماء الستة الألف في جميع الحالات:

أي: جاء أباك ورأيت أباك ومررت بأباك. وهي المعروفة بلغة القصر. قال الأنباري "وقد يحكى أيضاً عن بعض العرب أنهم يقولون هذا أباك ورأيت أباك ومررت بأباك، بالألف في حالة الرفع والنصب والجر فيجعلونه اسماً مقصوراً"[2].

ومن وجهة نظر الشايب إلزام الألف في الأسماء الستة في جميع الحالات تطور لغوي، قوامه إهمال الإعراب في هذه المجموعة من الأسماء. فقواعد العربية تقضي بأن ترفع هذه الأسماء بالضمة الطويلة، وأن تنصب بالفتحة الطويلة، وأن تجر بالكسرة الطويلة. ولكن هذا النظام الدقيق، والمتشعب كان يمثل مشكلة شائكة، لمستعملي اللغة، وعبئاً ثقيلاً، فخففوا منه في لغة الاستعمال باستخدام صورة واحدة، هي الأكثر خفة[3].

---

(1) المصدر نفسه، ص335.

(2) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مرجع سابق، 18/1.

(3) الشايب، إعراب الأسماء الستة، مصدر سابق، ص339.

يُلحظ مما سبق اعتماد الشايب في أغلب تفسيراته لإعراب الأسماء الستة على العوامل الصوتية، فقد ذهب إلى أن تقصير الحركات في حالة الإفراد ناشئ عن خصائص البنية المقطعية والنبر، كما بين أن الحركة قُصرت في حالة الإضافة نتيجة لعلة صوتية أيضاً وهي النبر، غير أن التفسير الأخير لإلزام الألف في الأسماء الستة في جميع الحالات بأنه إهمال للإعراب في هذه المجموعة من الأسماء، فلا أظن إلا أنها مجرد لغة جرت على الألسن ظهرت في فترة معينة ثم تلاشت مع مرور الزمن.

كما أنذ القول بأصالة الإعراب بالحركات الطويلة أو القصيرة اعتماداً على اللغات السامية والدرس المقارن يجب أن تؤخذ بشيء من الحذر؛ ذلك أننا لا نبحث في التطور التاريخي للظاهرة بقدر ما ننظر في اتساق القاعدة وشيوعها. أما التعليل الصوتي فهو المُعتبر.

ثانياً: الفتحة في آخر الفعل الماضي (ضميراً أم علامة بناء):

لقد أجمع النحاة من مختلف الاتجاهات والميول على أن الماضي مبني، وأنه مبني على الفتح، ولا يخرج عن هذا الوضع إلا إذا اتصلت به اللواصق، فيبنى معها على السكون، أو على الضم، والقول ببناء الماضي على الفتح مبني على أساس النظر أن مثل: "خَرَجَ" ماض مجرد، خال من أية لواصق ضميرية[1].

يعرض الشايب أوجه النظر المتعددة للنحاة في مسألة الماضي وبنائه، ومنها:

- ذهب البصريون ومناصروهم إلى أن الأفعال كلها أصلها البناء[2]، ويشير الشايب أنه إذا كان الأصل فيها البناء، كان من المفروض أن يكون الماضي مبنياً على السكون، فالبناء على السكون هو المقياس، لأنه إذا كان نقيض الإعراب، وجب أن يكون بنقيض الحركة التي باختلافها يحصل الإعراب[3]، ولأن أولى ما للأفعال السكون[4].

---

(1) فوزي حسن الشايب، الماضي المجرد ومسألة البناء على الفتح، مجلة جامعة الملك سعود، م3، الرياض، 1991م، ص120.

(2) المبرد، المقتضب، مرجع سابق، 80/4.

(3) الشايب، مسألة الماضي المجرد، مصدر سابق، ص121.

(4) النحاس، إعراب القرآن، مرجع ساباق، 37/1.

- علل عبد القاهر الجرجاني بناء الماضي على الفتح بقوله: "إن الذي دعاهم إلى بنائه على الحركة هو قصورهم الفرق بينه وبين مثال الأمر والفتحة كافية، لأن الفصل بينها وبين السكون واضح"[1].
- وفسر الرضي ذلك قائلاً: "وخص بالفتح لثقل الفعل لفظاً، إذ لا نجد فعلاً ثلاثياً ساكن الوسط بالأصالة، ومعنى دلالته على المصدر والزمان، وبطلب المرفوع دائماً والمنصوب كثيراً"[2].

أما رأي الشايب في هذه المسألة فهو أن وجهات النظر السابقة بشأن الماضي وبنائه على الفتح، قد بُنِّيت على أساس غير سليم، ألا وهو الاعتقاد بوجود ماض مجرد، خال من أية لواصق ضميرية، يتمثل في صيغة "فَعَلَ" مثل "دَرَسَ" ومقابله المؤنث "دَرَسَتْ" فإن "درسَ" وأمثالها ليست فعلاً مجرداً، بل هو مركب من أصل فعلي "دَرَسْ" بالإضافة إلى اللاصقة "a -" أي الفتحة القصيرة في آخره التي تشير إلى الشخص والعدد والجنس[3].

ويفسر الشايب قوله السابق بأننا مجرد قولنا "دَرَسَ" نعرف تلقائياً أن الحدث مسند إلى مفرد مذكر، تماماً كما نعرف من مجرد قولنا "درسا" أن الفعل مسند إلى مثنى مذكر غائب، ولا فرق بين درسَ darasa ودرسا darasā في الحركة هنا له وظيفة نحوية، فهو مورفيم التثنية، بناءً على القاعدة المعروفة في العربية وهي أن زيادة المبنى زيادة في المعنى[4].

---

(1) عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ت: كاظم بحر المرجان، م1، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، 1982م، ص136.

(2) الرضي الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية، مرجع سابق، 14/4.

(3) الشايب، الماضي ومسألة البناء على الفتح، مصدر سابق، ص122.

(4) المصدر نفسه، ص123.

ويبين الشايب سبب إهمال القدماء للحركة القصيرة بقوله:

"بيد أنه لما كانت الحركة الطويلة لها صورة في الخط، عدّوها ضميراً، وأنكروا أية قيمة نحوية أو وظيفية تقوم بها الفتحة القصيرة في آخر الفعل "دَرَسَ" darasa وبابه، أي كان ماضي أُسند إلى مفرد، مذكر أو مؤنث ويرجع السبب في ذلك إلى نظرتهم إلى الحركات القصيرة التي لم يولوها الأهمية نفسها التي أولوها للحركات الطويلة[1].

فالذي يعتقده الشايب ويراه صواباً أن كل فعل ماض ينتهي بلاصقة ضميرية (حركية أو مبدوءة بعنصر حركي) مثل: فَعَلَ fa'al (a) وفعلا fa'al (ā) أو (لواصق ضميرية صامتة) مثل: فَعَلْتُ fa'al (tu) وفَعَلْتَ fa'al(ta) فكل صيغة تنتهي كما هو واضح بلاصقة ضميرية، هي تلك المحصورة بين قوسين صغيرين حركية أو صامتة[2].

ويؤكد الشايب أن ما قرره بانتهاء كل فعل ماضي بلاصقة ضميرية، قرره علماء الساميات أيضاً[3]، ويظهر ذلك من خلال كلام بروكلمان على تصريف الماضي في الساميات حيث قال: "يتصرف الماضي بالنهايات الآتية: للغائب المذكر المفرد (-a) التي سقطتا حسب القوانين الصوتية في العبرية والآرامية، ولا توجد إلا بمثل ضمائر النصب، وللغائبة المؤنثة (-at) التي تصير قبل الضمير المتصل في الآرامية العبرية: (at̲) وهي في العبرية – الفينيقية (-ā) قياساً على الاسم... وللمخاطب المذكر المفرد (tā) في العبرية وآرامية العهد القديم...

---

(1) الشايب، الماضي ومسألة البناء على الفتح، مصدر سابق، ص123.

(2) المصدر نفسه، ص125–126.

(3) المصدر نفسه، ص126.

وقد قصرت في اللغة العربية إلى (ta) وللمخاطبة المؤنثة (tī) وتبقى في العبرية كما هي أحياناً في آخر الفعل غير المتصل بشيء، ودائماً – كما في الآرامية – قبل ضمائر النصب... وفي العربية تقتصر إلى (ti) في معظم الأحوال. وللمتكلم المفرد في العربية (tu)... وفي الجمع تنتهي صيغة الغائبين بالنهاية (ū-)... وتنتهي صيغة الغائبات أصلاً بالنهاية (ā)... وفي العربية عوضت (ā) قياساً على المضارع بالنهاية (na)"[1].

يتضح مما سبق أن بروكلمان عامل اللاصقين (a-) و(at-) من حيث الوظيفة التي تقومان بها معاملة بقية اللواصق الضميرية، فإذا كنا نعد ما يسمى بناء الفاعل تُ. تَ. تِ، ونون النسوة "نَ" وألف الاثنين (ا) وواو الجماعة (و) ضمائر، فإن (a-) و(at-) ينبغي عدها ضمائر كذلك، ما دامت تقوم بالوظيفة النحوية نفسها ألا وهي الإشارة إلى الشخص والعدد والجنس أيضاً[2].

وبناء على ما تقدم يتضح لنا أن الفعل الماضي لا يوجد في الاستعمال إلا في صورة مركب من عنصرين، عنصر فعلي وآخر ضميري، وأننا إذا ما حللنا أفعالاً مثل (دَرَسَ) و"دَرَسْتُ" لوجدنا أنها تتكون من عنصر فعلي هو "فَعَلَ" وآخر ضميري هو الفتحة القصيرة في آخر الأول، والمقطع "تُ" في آخر الثاني.

فالماضي المجرد من أية لواصق مبنياً على السكون دائماً وأبداً وهذا ما قرره النحاة من أن الأصل في الأفعال هو البناء وأن الأصل في البناء السكون[3].

---

(1) بروكلمان، فقه اللغة السامية، مرجع سابق، ص118.

(2) الشايب، الماضي المجرد، مصدر سابق، ص127.

(3) المصدر نفسه، ص131.

يبين الشايب أن نقاط الخلاف المهمة مع النحاة حول الماضي المجرد ومسألة البناء على الفتح تتركز حول نقطتين[1]:

أ- عدم اعترافهم باللاحقين (a-) و(at-) بوصفهما لواحق ضميرية على قدم المساواة مع اللواحق الضميرية الأخرى.

ب- والأخرى مبنية على الأولى وهي القول بأن الماضي المجرد مبني على الفتح.

ويفسر الشايب النقطة الأولى بأن القدماء لم يفطنوا إلى أن هناك لاحقة شخصية في نهاية "فَعَلَ" تدل على الشخص والعدد والجنس، وأما بالنسبة للمقابل المؤنث للاحقة (a-) وهو (at-) فقد اعتقدوا أن كل ما أضيف هو التاء الساكنة من أجل الدلالة على تأنيث الفاعل[2]، وعدوها علامة مميزة للماضي[3].

وأما النقطة الثانية وهي القول بأن الماضي المجرد مبني على الفتح، فالبناء على الفتح عندهم هو الأصل والبناء على السكون والضم عارض، ويظهر ذلك من خلال قول ابن يعيش "فالفتح في الأفعال الماضية هو الأصل والإسكان والضم عارضان"[4].

---

(1) المصدر نفسه، ص131-132.

(2) ينظر: الرضي الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية، مرجع سابق، 479/4.

(3) الشايب، الماضي المجرد، مصدر سابق، ص132.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، 209/4.

ويوضح الشايب بأن هذا الحكم مبني على أساس الاعتقاد بأن مثل "دَرَسَ" و"دَرَسَتْ" ماض مجرد، ويخرج عن الفتح من وجهة نظرهم – ويُبنى على السكون عند اتصاله بضمائر الرفع المتحركة مثل "درسْتُ" و"درسْتَ" و"درسْتِ" و"درسْنَ" والعلة في ذلك عندهم "لئلا يتوالى في الكلمة الواحدة أربع حركات"[1].

ويشير الشايب أنه كان قد ذكر سابقاً بأن العلة في بناء الماضي على السكون لكراهة العربية توالي أربعة مقاطع قصيرة في كلمة واحدة[2]، لكنه يرى الآن رأياً آخراً، وهو أن الماضي مبني على السكون، ويقصد بالماضي (الماضي المجرد من أية لواصق ضميرية حركية). وهذا لا يوجد في الاستعمال إلا بواسطة اللواصق الضميرية. فإن أُسند إلى الضمائر الحركية أو التي تبدأ بحركة مثل: (-a)، (-ā)، (-at) و(-atā) بني على الفتح، وإن أُسند إلى ضمير الجماعة الحركي (-ū) بُني على الضم تبعاً لذلك، فالفتح والضم على هذا عارضان والبناء على السكون هو الأصل الذي نلحظه في حالة الإسناد إلى الضمائر الصامتة مثل: تُ، تَ، تِ، نا، حيث يبقى على سكونه الأصلي، نظراً إلى أنه ليس ثمة حركة تتصل به فتخرجه عن وضعه، وعليه ففي مثل "دَرَسَتْ" نقول إن الماضي هنا مبني على السكون أصالة وليس لأجل الاتصال بالفاعل الذي ينزل منزلة الجزء من الفعل، ولا هو لأجل التمييز بين الفاعل والمفعول، ولا هو لأجل كراهة العربية تتابع أربعة مقاطع قصيرة في كلمة واحدة، بل هو أصل بقي على حاله، نظراً لأنه لم يعرض له من اللواحق الحركية ما يخرجه أو يغيره عما هو عليه[3].

---

(1) ينظر: الشايب، الماضي المجرد، مصدر سابق، ص132.

(2) ينظر: الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق، ص108.

(3) الشايب، الماضي المجرد، مسألة البناء على الفتح، مصدر سابق، ص145.

يُستغربُ مما سبق أنه إذا كان الأصل في بناء الماضي السكون، إذاً لماذا لم يعلل الشايب سبب مجيء الفتحة عند اتصال الماضي بتاء التأنيث أو ألف الاثنين، أو مجيء الضمة عند اتصاله بواو الجماعة، مثل: درسَتْ، درسَا، درسُوا.

على ما اعتقد أن السبب بمجيء الفتحة مثلاً في درسَتْ (ص ح، ص ح، ص ح ص)، حتى لا يتوالي صامتين؛ لأنه مرفوض في العربية، ويؤدي إلى وجود علة صوتية، لأنه لو قلنا دَرَسْتْ (ص ح، ص ح، ص ص) سيتوالى صامتين، أما في حال بنائه على الضم فعند اتصاله بواو الجماعة نقول: دَرسُوا (ص ح، ص ح، ص ح ح).

نلاحظ من خلال التقطيع الصوتي أنه لا يوجد ضمة أصلاً قبل الواو لأن الواو حرف مد بمقدار حركتين، ولكن القول ببناء الفعل الماضي على الضم عند اتصاله بواو الجماعة ربما كان قديماً للتمييز بين حرف المد واللين.

كما أنه لا قوة لقبول اعتبار صائت القصير الفتح (ضميراً)، وذلك أنّ الضمير لا يختلف في الفصحى عنه في العامية والتصريف مع الضمائر واحد فيهما حيث يظهر الضمير مختزلاً.

ثالثاً: المبني للمفعول (المبني للمجهول)[1]:

يبين الشايب أن من الفصائل النحوية التي كانت مسألة خلافية كبيرة قديماً وحديثاً فصيلة البناء، بنوعيها المشهورين: المبني للفاعل، والمبني للمفعول[2]، والمبني للمفعول هو "الفعل الذي لم يسمّ فاعله وأسند إلى المفعول"[3]. ويوضح الشايب أن هذا التحديد مبني في الحقيقة على أساس الاعتقاد الراسخ لدى جمهور النحاة بأن "الأصل في الأفعال البناء للفاعل، لكون الفعل عرضاً يقوم به[4].

وذكر الشايب أقوال النحاة بالنسبة للأفعال التي يجوز بناؤها للمفعول، فهي في المقام الأول – كما يوحي بذلك اسم الفصيلة نفسه– الأفعال المتعدية، وقد بين (ابن السراج) أن الأفعال التي لا تتعدى لا يبنى منها فعل للمفعول[5]، أما (ابن عصفور)

---

(1) جرت العادة عند المحدثين على إطلاق المصطلح "المبني للمجهول" على "المبني للمفعول"، ينظر على سبيل المثال: عباس حسن، النحو الوافي، ط15، ج4، دار المعارف، 1973م، ص108–109، وينظر: سعيد بن محمد الأفغاني، الموجز في قواعد اللغة العربية، ج1، دار الفكر– بيروت، لبنان، 2003م، ص52.

(2) ينظر: الشايب، المبني للمفعول ومظاهر التطور اللغوي، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ع31، م8، جامعة الكويت، الكويت، 1988م، ص82–84.

(3) شمس الدين أحمد (ابن كمال باشا)، أسرار النحو، ت: أحمد حسن حامد، ط2، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2002م، ص240.

(4) شمس الدين أحمد (ابن كمال باشا)، أسرار النحو، مصدر سابق، ص240.

(5) ابن السراج، الأصول في النحو، مرجع سابق، ص77.

فقد قسم الأفعال من حيث البناء للمفعول إلى ثلاث فئات: "قسم لا يجوز بناؤه للمفعول باتفاق، وهو الأفعال التي لا تتصرف نحو: نعم وبئس. وقسم فيه خلاف، وهو كان وأخواتها المتصرفة والصحيح أنها تبنى للمفعول بشرط أن تكون قد عملت في ظرف أو مجرور، فيحذف اسمها كما يحذف الفاعل، ويحذف الخبر إذ لا يتصور بقاء الخبر دون مخبر عنه، ويقام الظرف أو الجار والمجرور مقام المحذوف، فيقال: ليس في الدار، وليس يوم الجمعة. وقسم لا خلاف في جواز بنائه للمفعول وهو ما بقي من الأفعال المتصرفة"[1].

ويبين الشايب أنه من خلال كلام ابن السراج يظهر لنا أن اللازم لا يبنى للمفعول، بيد أن كلام ابن عصفور يُوحي بجوازه، في حين أنه لا يجوز عند الجمهور إلا بشروط، أشار إليها كل من (ابن السراج) و(ابن عصفور) بطريق غير مباشر، وقد وضحها (ابن يعيش)[2] بقوله: "فإن كان الفعل غير متعد إلى مفعول به نحو: قام وسار لم يجز رده إلى ما لم يُسمّ فاعله، لأنه إذا حذف الفاعل، يصاغ الفعل للمفعول، وليس لهذا الفعل مفعول، يقوم مقام الفاعل، فأي شيء يقوم مقام الفاعل فيما لم يُسمّ فاعله، فإن كان معه حرف جر من الحروف المتصلة بالفعل، أو ظرف من الظروف المتمكنة، زماناً كان أو مكاناً، أم مصدر مخصوص فحينئذ يجوز أن تبنيه لما لم يُسمّ فاعله، لأن معك ما يقوم مقام الفاعل"[3].

---

(1) علي بن مؤمن بن محمد (ابن عصفور)، المقرب ومعه مُثُل المقرب، ت: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، 1998م، ص117.

(2) الشايب، المبني للمفعول ومظاهر التطور اللغوي، مصدر سابق، ص85.

(3) ابن يعيش، المفصل، مرجع سابق، ص311/4.

يبين الشايب التضارب بين الشكل والوظيفة في المبنى للمفعول حيث أنه بمجرد ذكر المبني للمفعول يتبادر إلى الذهن شيئان:

الأول: يتعلق بشكل الفعل المتميز، بضم أوله وكسر ما قبل آخره في الماضي، وفتحه في المضارع.

الثاني: إسناد الفعل إلى مفعوله الصريح أو غير الصريح.

وما ذلك إلا لأنه قد استقر في أذهاننا أن كلّ فعل يبنى للمفعول "فلا بدّ فيه من عمل ثلاثة أشياء: حذف الفاعل، وإقامة المفعول مقامه، وتغيير الفعل إلى صيغة **(فُعِل)**"[1].

فيلاحظ الشايب أنه في معظم الحالات يتفق شكل المبني للمفعول ووظيفته غير أنه قد يحصل تضارب بينهما في بعض الأحيان، ويمثل الشايب على ذلك ببعض الأمثلة، منها[2]:

- وجود أفعال مبنية للمفعول من حيث الشكل، ولكنها مبينة للفاعل وظيفة ومعنى، ومن الأمثلة على ذلك الفعلان "كيد" و"زيل". قال سيبويه "وحدثنا أبو الخطاب أنّ ناساً من العرب يقولون: كُيِد زيد يفعل، وما زُيِل يفعل ذاك، يريدون: زال وكاد"[3].
- أفعال مبنية للفاعل شكلاً، و لكنها مبينة للمفعول وظيفة ومعنى: وأبرز الأمثلة على ذلك هي أبنية المطاوعة، وفي مقدمتها "انفعل" مثل قطعت الحبل فانقطع الحبل، وكسرت الزجاج فانكسر الزجاج، فالحبل والزجاج في الحقيقة هما المفعول المباشر للفعل.

---

(1) الشايب، المبني للمفعول ومظاهر التطور اللغوي، مصدر سابق، ص91.

(2) المصدر نفسه، ص91-92.

(3) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، 342/4.

ويشارك بناء "افتعل" بناء "انفعل" في القيام بوظيفة المبني للمفعول، ففي قولنا: رميت الشيء فارتمى الشيء، ومددت الحبل فامتدّ الحبل، ونصر فلان زيداً فانتصر زيد، في هذه الجمل ونظائره أُسند الفعل إلى المفعول الحقيقي[1].

ويشير الشايب أن قيام أبنية المطاوعة في العربية بوظيفة المبني للمفعول، ليس شيئاً خاصاً بالعربية وحدها، فهذا على ما يبدو سلوك عام لأفعال المطاوعة في كثير من اللغات، حيث قال فندريس "إن المطاوع في الفرنسية كما في كثير غيرها من اللغات يعد وسيلة من وسائل التعبير عن المجهول"[2].

فبرأي الشايب إن أبنية المطاوعة مثل حيّ للتناقض بين الشكل والوظيفة لفصيلة المبني للمفعول، ولقد حكم القدماء عليها بأنها مبينة للفاعل، لأن شكل الفعل وصورته هما المعوّل عليها تقليدياً في تقرير فصيلة الفعل بغضّ النظر عن حقيقة المسند إليه ما إذا كان فاعلاً للفعل أو غير فاعل[3].

---

(1) الشايب، المبني للمفعول، مصدر سابق، ص92–93.

(2) جوزيف فندريس، اللغة، ت: عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص، ج1، مكتبة الأنجلو المصرية، 1950م، ص241.

(3) الشايب، المبني للمفعول، مصدر سابق، ص94.

ويدعو الشايب إلى ضرورة توسيع دائرة المبني للمفعول لتشمل كل فعل أُسند إلى مفعوله، وأن لا تكون قاصرة على صيغة "فُعِل"، وحتى الأفعال التي تدل على الصفات أو الحالات والتي أدرجت ضمن الأفعال المحايدة[1]، فإنها يمكن أن تضم هي الأخرى إلى حظيرة المبني للمفعول على أساس التفسير الفاعلي لفاعلها، ففي قولنا: مَرِضَ زيدٌ، وهَرِم عمرو، ووجَع خالد، نجد أن المسند إليه ههنا ليس فاعلاً وإنما هو في الحقيقة الخاضع أو الذي يعاني أثر فعل فاعل آخر، تماماً كوضع المسند إليه في مثل: "ضُرِبَ زيد" و"هُزِم عمرو" و"قُتِل خالد"[2].

ويوضح الشايب بأن بناء الفعل للمفعول يمثل جملة من التطورات النحوية والصرفية فأما التطورات النحوية فتتعلق بنظام الجملة والوظائف النحوية التي تضطلع بها المفردات، وأما الصرفية فتتعلق بتغير صورة الفعل إلى "فُعِلَ" أي ضم الأول وكسر ما قبل الآخر في الماضي وفتحه في المضارع، وقد يتبع التطور الصرفي بعض التطورات الصوتية[3].

يُلاحظ أن مصطلح (الفاعل) عند النحاة لا يشير إلى من قام بالفعل، وهو الفاعل الحقيقي، وأن النحاة لم يَفُتهم لخطُ أن الفاعل مرة يكون فاعلاً حقيقياً للحدث كما في (أكل) و(شربَ) وغيرها، وأنه يكون فاعلاً معانياً كما في (حزن) و(مرضَ) وغيرها. ولهذا تراهم يعرفون الفاعل بقولهم: "المسند إليه بعد فعلٍ تام مبنيّ للمعلوم"[4]. فهو من قام بالفعل (الحدث) أو اتصف به.

---

(1) الأفعال المحايدة: هي الأفعال التي ليست مبنية للفاعل ولا المفعول، وإنما هي شيء ما بين النوعين، وهي في جملتها تلك التي تعبر عن وضع أو حالة، أو تعني عملاً مرتبطاً في حد ذاته بشخص الفاعل ولا يمكن أن يتجاوزه إلى شخص آخر، ينظر: الشايب، المبني للمفعول، مصدر سابق، ص90.

(2) الشايب، المبني للمفعول، مصدر سابق، ص95.

(3) ينظر: الشايب، المبني للمفعول، مصدر سابق، ص95-105.

(4) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، 200/1.

رابعاً: الترجيحات النحوية:

يذكر الشايب أنه كثيراً ما يقفُ الدارسُ خلال مطالعته كتب اللغة والنحو على أحكام متضاربة، وأخرى مجانية للصواب، أثبت كلام العرب زيفها كلياً أو جزئياً، ويوضح أنه يقصد بالتضارب هنا ذاك الذي يكون بين أقوال اللغويين أو النحويين، فهذا أمر طبيعي، وإنما يقصد التضارب في أحكام الشخص نفسه لغوياً كان أو نحوياً، حيال قضية واحدة، تنتقل فيها أحكامه من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، من موقف ما إلى ما يضاده تماماً، وبرأي الشايب أن ما هذا وما ذاك إلا نتيجة طبيعية لنقص الاستقراء، والاعتداد بالقواعد والأحكام[1].

بيّن الشايب موقفه في كثير من الآراء النحوية عند العلماء، ووقف عند كثير من المسائل النحوية التي وجد فيها خطأ في الأحكام وتضاربها، وفي هذه الدراسة سأبيّن بعض هذه الآراء وموقف الشايب منها:

---

(1) فوزي حسن الشايب، نقص الاستقراء وتضارب الآراء وأثرهما في فساد الأحكام، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع44، 1993م، ص71.

- تلحين بعض النحاة لاستعمال (لا غيرُ)[1]:

ومن النحاة الذين قالوا بتلحين (لا غيرُ) ابن هشام حيث جزم أن هذا الاستعمال لم تتكلم به العرب وأنه لحنٌ لا يجوز[2].

لكن الشايب لا يخالف ابن هشام في ذلك لورود هذا الاستعمال على ألسنة الغالبة العظمى من جهابذة اللغة والنحو، ومنهم: سيبويه[3]، والمبرد[4]، وابن السراج[5]، وابن جني[6]... وقد أكثر ابن منظور من استعمال هذا التركيب في معجمه، الذي يعد أهم موسوعة لغوية عربية حتى يومنا هذا[7].

ويبين الشايب أن السيرافي[8]، حكم بعدم جواز ما تضاف إليه "غير" إلا بعد "ليس" لكن ابن الحاجب[9] سوى بين "لا" و"ليس" من حيث جواز الحذف والبناء على الضم، وهذه شهادة من هذا النحوي على أن هذا الاستعمال مسموع ومنقول عن العرب.

---

(1) فوزي حسن الشايب، نقص الاستقراء وتضارب الآراء وأثرهما في فساد الأحكام، مصدر سابق، ص72-76.

(2) ينظر: عبد الله بن يوسف (ابن هشام)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ت: مبارك المبارك/ محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ص209، وينظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، مرجع سابق، ص138.

(3) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، 247/4.

(4) ينظر: المبرد، المقتضب، مرجع سابق، 427/4.

(5) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، مرجع سابق، 196/3.

(6) ينظر: ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، 151/1، 144/2.

(7) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، 421/2، 494/3، 31/4، 76/5.

(8) ينظر: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ت: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط8، ج1، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، 2005م، ص453.

(9) ينظر: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس (ابن الحاجب)، أمالي ابن الحاجب، ت: فخر الدين سليمان قدارة، ج2، دار عمان- الأردن، دار الجيل- بيروت، 1989م، 468/1.

ومن النحويين من أنكر عمل "ليس" كالأخفش[1] والمبرد[2]، ومنهم من وصف عملها بأنه قليل[3].

وبرأي الشايب أن حقيقة "لا" في "لا غيرُ" تحتمل الاحتمالين أن تكون عاملة عمل "ليس" وعاملة عمل "إن"، وعليه فإن "غير" في قولنا مثلاً: "قبضت عشرة لا غيرُ" تكون اسم "لا" النافية للجنس مبني في محل نصب، والخبر محذوف، والتقدير: لا غيرَ ذلك مقبوضٌ. ويجوز أن تكون خبراً، والتقدير: لا مقبوضَ غيرُ ذلك، ولكن كونها اسماً هو الأرجح نظراً إلى كثرة حذف الخبر في هذا الباب نحو: لا بأسَ، ولا ضيرَ، ولا فوتَ، فهذا أكثر من حذف الاسم، نحو: لا عليكَ[4].

وبرأيي أوافق الشايب على ما جاء به باستعمال (لا غيرُ)، كما أن ورود هذا الاستعمال عند عدد كبير من اللغويين والنحويين، وهم علماً ومعرفة بكلام العرب وأسرارهم لا يجد ما يمنع من استعماله من باب الاقتداء بهؤلاء الأئمة.

- إنكار أبنية المطاوعة[5]:

أجمع النحويون على أنّ هناك أبنية للمطاوعة، مثل: انفعل وافتعل وتفعّل... قال سيبويه: "هذا باب ما طاوع الذي فعله على "فَعَلَ" وهو يكون على "انفعلَ" و"افتعل"، وذلك بقولك: كسرته فانكسر، وحطمته فانحطم..." [6].

---

(1) ينظر: أبو الحسن المجاشعي بالولاء (الأخفش)، معاني القرآني، ت: هدى محمود قراعة، مكتب الخانجي، القاهرة، 24/1.

(2) ينظر: المبرد، المقتضب، مرجع سابق، 359/4.

(3) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، 296/2.

(4) ينظر: الشايب، نقص الاستقراء وتضارب الآراء، مصدر سابق، ص74-76.

(5) ينظر: المصدر نفسه، ص79-85.

(6) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، 65/4-66.

ويذكر الشايب أنه لم ينكر أحد من النحويين على سيبويه هذا الذي قرره، وإنما تبنوا آراءه وحذوا حذوه، وأكدوا مقالته، فتحدث ابن جني[1] عن المطاوعة ومعناها، وبيّن الرضي[2] سبب تسمية هذه الأبنية مطاوعة.

ويبين الشايب أن مصطفى جواد[3] هو الشخص الوحيد الذي و صف القول بوجود أبنية للمطاوعة بأنه خرافة! واستنكر وجودها، ولم يكتف بتسفيه آراء النحويين القدماء، وإنما مضى يهاجم قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة بشأن أبنية المطاوعة[4].

فبرأي الشايب أن مصطفى جواد قد غالى في رده وتقريعه، وجانب الصواب بحكمه، ذلك أنه إن لم يسمع بمثل "كسرت العود فانكسر" أو "حطمت العود فتحطم"... فليس على النحاة ذنب في إثبات هذه الأبنية. وما ذكره سيبويه ليس كل ما جاء عن العرب، فمثل هذا الأسلوب شائع ومعروف، ولا يمكن حصر كل ما جاء منه غير أن إيراد بعض الأمثلة يكفي للتدليل على صحة ما ذهب إليه النحاة[5].

ويضيف الشايب أما اعتراض مصطفى جواد على قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة الذي ينص على أن: كل فعل ثلاثي متعدد دال على معالجة حسية فمطاوعة القياسي "انفعل: – بعدم مجيء "انطرد"[6] من "طرد" الثلاثي المتعدي، فمردود، نظراً إلى أن الأحكام اللغوية توضع في العادة بناء على الجمهور الأعظم، والأغلب والأعم لمفردات الظاهرة النحوية[7].

---

(1) ينظر: ابن جني، المنصف، مرجع سابق، 71/1.

(2) ينظر: محمد بن الحسن، الرضي الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، مرجع سابق، 103/1.

(3) ينظر: مصطفى جواد، المباحث اللغوية في العراق، مطبعة لجنة البيان العربي، 1955م، ص15.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص18.

(5) ينظر: الشايب، نقص الاستقراء وتضارب الآراء، مصدر سابق، ص80–81.

(6) ينظر: مصطفى جواد، المباحث اللغوية في العراق، مرجع سابق، ص18.

(7) الشايب، نقص الاستقراء وتضارب الآراء، مصدر سابق، ص83.

يوضح الشايب أن قرار مجمع اللغة العربية "أن كل فعل ثلاثي متعد دال على معالجة حِسية فمطاوعة القياسي "انفعل" لم تكن فاء الفعل واواً أو لاماً أو نوناً أو ميماً أو راءً ويجمعها قولك "ولنمر" فالقياس فيه "افتعل"[1]، لم يكن كافياً بدعاً من القرارات، وإنما هو ترديد أمين لأقــوال القدماء، قال ابن دستوريه: "وليس فعل متعد إلا وله فعل مطاوعة غير متعد، إما على "انفعل" وإما على "افتعل" أو "تفعّل" أو فَعَلَ، وهو القياس، وإنْ قَلَ استعمال بعض ذلك، أو لم يسمع، وليس كل مستعمل مسموعاً مروياً[2].

يعتقد الشايب أن صيغة (انطرد) من جملة هذا المستعمل غير المسموع وغير المروي، أو قد أهملت، وقد ذهب سيبويه إلى أن العربية قد استغنت عنها بغيرها[3].

ويضيف الشايب أن ليس هذا كل ما خرج عن القاعدة، فقد جاء "انفعل: من مزيد الثلاثي كما جاء من اللازم أيضاً، وجاء أحياناً موافقاً لمعنى الثلاثي وليس للمطاوعة[4]، وقد جاء "انفعل" مطاوعاً للمزيد، مع أن القاعدة تقول: إنه مطاوع لثلاثي المتعدي، ولكن الصرفيين وصفوه بالقلة[5]، ومنهم من وصفه بالشذوذ[6].

---

(1) ينظر: مصطفى جواد، المباحث اللغوية، مرجع سابق، ص18.

(2) عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرُستويْه، تصحيح الفصيح وشرحه، ت: محمد بدوي المختون، ج1، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1998م، ص92.

(3) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، 66/4.

(4) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، 76/4.

(5) ينظر: الرضي الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، مرجع سابق، 108/1.

(6) ينظر: القاسم بن علي بن محمد الحريري، درة الغواص في أوهام الخواص، مرجع سابق، ص45.

يبين الشايب رأيه بهذه المسألة بأن مجيء "انفعل" من "أفعل" و"فعّل" إما أن تكون من الركام اللغوي، أي بقايا لغوية لمراحل سابقة، كان فيها "انفعل" غير مختص بـــ "فعل" المتعدي فقط، وإما أن يكون دليلاً على بداية تطور جديد لهذه الصيغة، لم يكتب له السيرورة والشيوع، فمن ثم حكم عليه بالقلة أو الشذوذ[1].

يُلاحظ مما سبق ذكره عن (إنكار أبنية المطاوعة) أن الشايب يوافق النحاة القدماء بقولهم وجود أبنية للمطاوعة ويخالف مصطفى جواد باستنكاره لهذه الأبنية ومهاجمته لقرار مجمع اللغة العربية بشأن أبنية المطاوعة، ومن ثم توضيح الشايب لمجيء "انفعل: من "أفعل" و"فعل" إما بقايا لغوية لمراحل سابقة أو بداية تطور لهذه الصيغة لم يكتب له الشيوع.

- تكسير أرض على أراضٍ[2]:

يسجل الشايب آراء العلماء في مسألة تكسير "أرض" على "أراضٍ" كالآتي:

أن كثيراً من اللغويين يخطئون تكسير "أرض" على "أراض" ومنهم الحريري[3] الذي علل بأن "أرض" لا تجمع على "أراض" لأن الأرض ثلاثية، والثلاثي لا يُجمع على "أفاعل" والصواب أن يقال في جمعها "أرضون" بفتح الراء.

ويشير الشايب أن تخطئة الحريري لتكسير "أرض" على "أراض" مبنية على ما ذهب إليه سيبويه من أن العرب لم تكسر الأرض[4].

---

(1) الشايب، نقص الاستقراء وتضارب الآراء، مصدر سابق، ص85.

(2) المصدر نفسه، ص85-88.

(3) ينظر: الحريري، درة الغواص، مرجع سابق، ص59.

(4) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، 599/3.

- وقد أرجع بعضهم عدم تكسير الأرض في القرآن الكريم إلى استثقال جمعها[1].
- وقد سجل الجوهري[2] بعض الأقوال في الصحاح أن "أرض" تجمع على "أراض" مثل "أهل" "أهال" وذكر أن الأراضي على غير قياس.
- وذهب براجشتراسر إلى أن "أراضٍ" جمع جمع، فهي جمع "أرضون" جمع "أرْض"[3].

يُلحظ مما سبق أن آراء العلماء في مسألة تكسير "أرض" على "أراضٍ" انقسمت إلى أربعة آراء:

- منهم من خطّأ هذا التكسير وخالفه لأن الأرض ثلاثية والثلاثي لا يجمع على "أفاعل".
- ومنهم من خالف هذا الجمع لأنه مستثقل في القرآن الكريم.
- ومنهم من وافق على هذا الجمع وليس على غير قياس.
- ومنهم من قال أنه جمع جمع أي هو أصلاً جمع للكلمة "أرضوت".

أما موقف الشايب من آراء العلماء في مسألة تكسير "أرض" على "أراض" فهو يرد على تخطئة الحريري لتكسير "أرض" على "أراض" بأن اللغة لا تؤخذ بالقياس دائماً، وأن التكسير ليس بقياس أصلاً، بدليل أننا نجمع: قلب قلوب ولا نجمع كلب كلوب بل: كلب كلاب[4].

---

(1) ينظر: السيوطي، المزهر، مرجع سابق، ص151.

(2) ينظر: الجوهري، الصحاح، مرجع سابق، 1063/3.

(3) ينظر: برجشتراسر، التطور النحوي، مرجع سابق، ص111.

(4) الشايب، نقص الاستقراء وتضارب الآراء، مصدر سابق، ص87.

وبالنسبة لمن قال إن "الأرض" لم تكسر في القرآن لثقلها، "فأراض" ليست بأثقل من قناطير أو قوارير أو جلابيب أو طرائق أو أناسي أو أساطير...[1].

ومن قال بأنها (جمع جمع) فالشايب لا يعتقد بوجود شيء اسمه (جمع الجمع) وإنما هناك صيغ متعددة للجميع، فأياد جمع آخر لـــ "يد" وليس جمعاً "لأيد" و"أكالب" جمع آخر لـــ"كلب" وليس جمعاً لـــ "أكلب" وهكذا...[2].

وقد أخذ إبراهيم أنيس على النحويين قولهم بوجود "جمع الجمع" وقال: "كان أولى بهم تفسير مثل تلك الكلمات على أنها جمع جمع، بل على أن بعض الكلمات المجموعة قد تفقد فكرة الجمعية على مر الأيام، وتصبح لكثرة دورانها على الألسن والأسماع كأنما هي مفردة، فإذا أريد جمعها اتخذت أمثال تلك "الصيغ"[3].

ويلحظ مما سبق أن الشايب يوافق من قال بأن :أرضْ" تجمع على "أراض" ويخالف الحريري بما جاء به بأن "أرض" لا تجمع على "أراض" لأن "فعل" لا يكسر على "أفاعل" كما يخالف من قال بأنها لا تكسر لثقلها في القرآن ويتفق مع إبراهيم أنيس بأنه لا وجود لشيء اسمه (جمع الجمع).

---

(1) المصدر نفسه.

(2) الشايب، نقص الاستقراء وتضارب الآراء، مصدر سابق، ص87.

(3) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مرجع سابق، ص154.

ويذكر الشايب مثالاً من كلام الصحابة الكرام، أهل الفصاحة والبيان، ففي الأثر عن عمر رضي الله عنه أنه قال لحذيفة بن اليمان وعثمان بن حنيف رضي الله عنهما "لعلكما حملتما الأرض ما لا تطيق"، أجاب حذيفة قائلاً: "وضعت عليها أمراً هي له محتملة، وما فيها كثير فضل، وإن أراضيهم كانت تحتمل ذلك الخراج"[1].

- عدم جواز الجمع بين ياء المتكلم والتاء في: يا أبتي، ويا أمتي[2]:

يشير الشايب أن سيبويه وجمهور النحاة لم يجيزوا الجمع بين تاء المتكلم والتاء في: يا أبتي، ويا أمتي، نظراً إلى أن التاء من وجهة نظرهم عوض من الياء ولا يجمع بين المعوض والمعوض منه[3].

ويضيف الشايب بأن اعتقادهم الراسخ بأن التاء عوض من ياء الإضافة، فقد نصوا على عدم جواز الجمع بينهما اعتماداً على النقل والقياس[4].

ويوضح بأن القياس من خلال ادعائهم بعدم جواز الجمع بين العوض والمعوض منه[5]، والنقل من خلال ادعائهم بأنه لم يُسمع عن العرب: يا أبتي ويا أمتي، فلو لم تكن التاء عوضاً من الياء ما امتنع اجتماعهما، ولسُمع من ثم عن العرب[6].

---

(1) أبو يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، الخراج، ت: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة الأزهرية للتراث، ص59.

(2) ينظر: الشايب، نقص الاستقراء وتضارب الآراء، مصدر سابق، ص88-90.

(3) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، 2/210-211.

(4) الشايب، نقص الاستقراء وتضارب الآراء، مصدر سابق، ص88.

(5) ينظر: الزجاجي، الجمل في النحو، مرجع سابق، ص165.

(6) ينظر: خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ط1، ج2، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م، م1، 2/236.

أما موقف الشايب من هذه المسألة، فهو لا يخالف النحاة بأن وجه الكلام هو يا أبتِ وما أمتِ، ولكنه ينكر الادعاء بأن التاء عوض من ياء المتكلم، ويؤثر رأي الكوفيين والفراء من بينهم على وجه الخصوص الذي يرى بأن التاء للتأنيث وأن ياء المتكلم مقدرة بعدها[1]، ويرى بأن الأصل هو يا أبتي، ثم اختصرت الكسرة الطويلة (ياء المتكلم)، والنداء موضع تخفيف واختصار ولهذا اختصّ بالترخيم دون غيره من الأساليب لكثرته في الكلام[2].

وأعتقد أن التوجيه غير سديد، فلا يمكن أن تكون التاء للتأنيث مع الأب أصلاً وليس عوض من ياء المتكلم، وليس تخفيفاً، وإنما تكون هرباً من المقطع المرفوض وسط البنية أو آخرها في درج الكلام، وممكن أن نقول: عصاتي في عصاي وبرّاتي ومحياتي.

ويرد الشايب على من قال بأنه لم يُسمع عن العرب يا أبتي ويا أمتي، بأنه ورد عن العرب بدليل قول الشاعر:

أ يا أبتي لا ز لت فيـ نا فإن ها لنا أمل في العيش ما دمت عائشـــا[3]

فإن وروده عن العرب يرد كل ما بنى على عدم السماع من أحكام.

---

(1) ينظر: الرضي الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية، مرجع سابق، 391/1.

(2) الشايب، نقص الاستقراء، مصدر سابق، ص89.

(3) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، مرجع سابق، 236/2.

- **الاختلاف بشأن "رُبَّ":**

يذكر الشايب بأن العلماء انقسموا بشأن "رُبَّ" اسم هي أم حرف؟ إلى قسمين[1]:

حيث ذهب جمهور البصريين ومن تابعهم إلى أن "رُبّ" حرف جر[2]، وذهب جمهور الكوفيين ومن تابعهم إلى أنها "اسم"[3].

وقد استدل جمهور البصريين ومن تابعهم وأخذ برأيهم على حرفية "رُبّ" بعدم دخول حرف الجر عليها، وعدم جرها بالإضافة وعدم الإخبار عنها أو الإسناد إليها في منهجهم، علاوة على مساواتها الحرف في عدم الدلالة على معنى في نفسها، وإنما معنى في غيرها، وهو عند الأكثرية تقليل ما دخلت عليه، ولا تزيد على كونها رابطاً يوصل معنى الفعل إلى ما بعدها إيصال غيرها من حروف الجر. هذا إلى جانب خلوها من علامات الأسماء والأفعال اللفظية والمعنوية[4].

أما الكوفيون فقد نادوا باسميتها من باب الحمل على "كم" الخبرية؛ لأنها عندهم وعند الكثيرين ضد "كم" في المعنى؛ فكم الخبرية للعدد والتكثير، و"رُبّ" للعدد والتقليل، وقد استدلوا على اسميتها أيضاً بالأوجه الخمسة التي تخالف فيها "رُبّ" سائر حروف الجر[5]، وبالإسناد إليها – في رأيهم– في بعض ما ورد عن العرب من استعمالات لغوية، من مثل الذي حكاه الكسائي عنهم، وهو قولهم: "رُبّ رجلٍ ظريفٌ"[6].

---

(1) فوزي الشايب، التضارب بين المعيار والاستعمال في النحو العربي: "رُبّ نموذجاً"، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ع74، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، 2001م، ص179.

(2) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، 1/419–420.

(3) ينظر: أبو القاسم عبد الرحمن السهيلي، أمالي السهيلي، مرجع سابق، ص72.

(4) الشايب، التضارب بين المعيار والاستعمال، مصدر سابق، ص180.

(5) ينظر: أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، مرجع سابق، ص195.

(6) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، مرجع سابق، ص418.

أما رأي الشايب في مسألة "رُبّ" اسم هي أم حرف، فهو يتفق مع البصريين ومتابعيهم بأنها "حرف: نظراً إلى أن احتجاجهم قائم على فكرة لسانية حديثة، هي فكرة التوزيع التي تصنف بموجبها عناصر اللغة، وتحدد معانيها تحديداً شكلياً، دون أي اعتبار للمعنى، وذلك عن طريق علاقات هذه العناصر بعضها ببعض ضمن المجموع أو السلسلة الكلامية[1]، فكما يفهم من كلام جمهور البصريين لا يتفق توزيع "رُبّ" وتوزيع الأسماء فينادى باسميتها؛ إذ لا يدخل عليها جار، ولا يلحق بها شيء من علامات الاسم ولا الفعل[2].

ويرى الشايب أن احتجاج جمهور الكوفيين فيه مسحة من المنطق والنظر العقلي المجرد، فهم يرون أن "رُبّ" وضعت للدلالة على التقليل[3]، ونظراً إلى كونها مضادة لـــ "كم" الخبرية ومقابلة لها في المعنى، فقد أفتوا باسميتها حملاً للشيء على نقيضه، ولكن فكرة الأصل أو الوضع، وفكرة الحمل أو القياس فكرة منطقية صرف، ومحاكمة عقلية لا لغوية، تنطلق في معالجتها من قواعد معدة سلفاً، سابقة لأي تأمل أو وصف لغوي حقيقي[4].

---

(1) ينظر: محاضرات في اللسانيات، مصدر سابق، ص360.

(2) الشايب، التضارب بين المعيار والاستعمال، مصدر سابق، ص181.

(3) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، مرجع سابق، ص418.

(4) الشايب، التضارب بين المعيار والاستعمال، مصدر سابق، ص182.

ويُبين الشايب اختلاف العلماء بدلالة "رُبّ" حيث اعتقد الغالبية العظمى للنحاة بأن "رُبّ" مناقضة لـــ "كم" الخبرية، وضد لها، فأفتوا بأن "رُبّ" تفيد التقليل، في مقابلة "كم" التي تفيد التكثير[1].

ويستغرب الشايب أن النحاة ينسبون إلى سيبويه القول بأنها للتقليل مع أن كلامه في الكتاب واضح وصريح بأنها عنده للتكثير وليس للتقليل[2]، فمن نسب إلى – سيبويه القول– بأنها للقلة كان مجانباً للصواب، ولم يبنِ حكمه هذا على اطلاع مباشر على الكتاب، كما يعتقد الشايب أن الذين نسبوا إلى سيبويه القول بأن "رُبّ" للتقليل، وأنه مذهب للبصريين قد أخذوا قول المبرد وعمموه على البصريين[3].

ويشير الشايب بأنه على الرغم من رأي الأكثرية بأن "رُبّ" تفيد التقليل فهناك من يرى أن "رُبّ" تفيد التكثير، لا التقليل، وهو مذهب الخليل (175هـــ) وتلميذه سيبويه، وابن درستويه (347هـــ)[4]. ومن المتأخرين: ابن خروف (610هـــ)، وابن مالك[5].

---

(1) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، مرجع سابق، ص418.

(2) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، 156/2، 161.

(3) ينظر: المبرد، المقتضب، مرجع سابق، 139/4.

(4) ينظر: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن حيان أثير الدين الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ت: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، ط1، ج5، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998م، 1738/4.

(5) ينظر: محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني، شرح تسهيل الفوائد، ت: عبد الرحمن السيد وآخرون، ط1، هجر للطباعة والنشر، 1990م، 176/3.

ويبين الشايب أنه إلى جانب هذين الرأيين هناك آراء أخرى، ووصل عددها إلى ثمانية، سجلها لنا السيوطي (911هـ) في كتابه (همه الهوامع)[1]، وأبو البقاء الكفوي (1094هـ) في كلياته[2].

ويتفق الشايب مع الرأي الذي يرى أن "رُبّ" لا تفيد التقليل ولا التكثير، وإنما هي مجرد إثبات، والتقليل والتكثير يستدل عليهما من السياق[3].

ويشير الشايب أن هذا الرأي اختاره أبو حيان (745هـ)[4] في كتابه الارتشاف.

ويضيف أن "رُبّ" لا يمكن أن تكون قد وضعت للتقليل دائماً، ولا العكس؛ لأنها لو كانت موضوعة في الأصل للتقليل – على حسب ما ترى الأكثرية– ما جاز لها أن تستعمل للكثرة في بعض المواضع، وفي المقابل لو كانت موضوعة في الأصل للدلالة على الكثرة، ما جاز لها أن تستخدم للدلالة على القلة في قولهم: "رُبَّ" أخ لك لم تلده أمك. و"رُبّ" رمية من غير رام. كما لا يجوز أن تكون وضعت للدلالة على القلة والكثرة معاً، لأنها إذ ذاك ستكون من الأضداد.

---

(1) ينظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح الجوامع، مرجع سابق، 2/431–432.

(2) ينظر: أيوب بن موسى أبو البقاء العكبري، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ت: عدنان درويش ومحمد المعري، ج1، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص482.

(3) ينظر: الشايب، التضارب بين المعيار والاستعمال، مصدر سابق، ص188–189.

(4) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، مرجع سابق، 4/1738.

ويدلل الشايب على أن "رُبّ" لا تفيد شيئاً، وأنها في ذاتها خلو من المعنى تماماً والسياق هو الذي يحدد المعنى من خلال مجموعة من الجمل مثل: رُبّ دينار أنفق فلان! فالمعنى مبهم، فالسامع لا يعرف حقيقة هذا "الشخص"، فإن كان كريماً فالمقصود الكثرة وإن كان بخيلاً كان المعنى للدلالة على القلة، فإن "رُبّ" حسب السياق الذي توجد فيه[1].

- عمل "إنَّ" بين التنظير النحوي والواقع اللغوي:

يتناول الشايب مسألة الخلاف في عمل الأداة "إنَّ" في الجملة الاسمية، حيث يبين الاختلاف في هذه المسألة قديماً وحديثاً، فيذكر أن النحاة اختلفوا بشأنها إلى ثلاثة أقسام[2]:

الأول: البصريون، ومن ذهب مذهبهم يرون أنها عاملة في ركني الجملة، أي في المبتدأ أو الخبر.

ثانياً: الكوفيون ومن ذهب مذهبهم قصروا عملها على الاسم وحده؛ وأما الخبر فهو مرفوع عندهم بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، أي أنها تعمل جزئياً في الاسم فقط، وبعض المحدثين اتفقوا مع الكوفيين في هذا الرأي، مع اختلاف بينهما في طبيعة العمل.

ثالثاً: بعض المحدثين قالوا إنها لا تعمل في الاسم ولا في الخبر.

---

(1) ينظر: الشايب، التضارب بين المعيار والاستعمال، مصدر سابق، ص189-190.

(2) ينظر: فوزي حسن الشايب، عمل "إن" بين التنظير النحوي والواقع اللغوي، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، 2010م، ص11.

يناقش الشايب هذه الآراء ويبدأ برأي البصريين، بأن "إنّ" تعمل في ركني الجملة، فتنصب الأول وترفع الثاني، كما عملت "كان" وأخواتها كما جاء عند سيبويه وغيره من النحاة[1].

ويذكر الشايب أنه يُفهم من كلام البصريين أن "إنّ" قد عملت هي وأخواتها عن طريق المشابهة بباب "كان" لا بالأصالة، وذلك أن أصل العمل هو للفعل[2]، أما الأسماء والحروف، فالأصل فيها ألا تعمل، وما وجد منها عاملاً فينبغي البحث عن السبب الموجب لعمله[3].

وقد أطلق بعضهم القول بأن كل حرف مختص له أصالة في العمل؛ فالاختصاص سبب العمل[4]، ولكن الشايب يتفق مع كلام سيبويه بأن عمل هذه الأحرف إنما هو من باب المشابهة، لا الأصالة؛ أي أنها فرع على الأصل في العمل، وعليه فإن كل الحروف العاملة باستثناء حروف الجر، وحروف الجزم إنما تعمل – بسبب فرعيتها في العمل – بالمشابهة لا بالأصالة مثل "إنّ" وأخواتها[5].

---

(1) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، 131/2، وينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، مرجع سابق، 1237/3.

(2) ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، مرجع سابق، 148/2.

(3) ينظر: المرجع نفسه.

(4) ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، مرجع سابق، 148/2.

(5) ينظر: الشايب، عمل "إن"، مصدر سابق، ص17–18.

ويذكر الشايب أن النحاة قسموا أوجه المشابهة بين "إنّ" وأخواتها والفعل إلى قسمين[1]:

الأول: مشابهة لفظية: وتتجلى على حسب وصفهم في الآتي:

1. بناء هذه الأحرف على الفتح كالأفعال الماضية.
2. أنها من حيث الحجم على أكثر من حرفين.
3. اتصال الضمير المنصوب بها، وتعلقه بها كتعلّقه بالأفعال.
4. دخول نون الوقاية عليها كدخولها على الأفعال.

الثاني: المشابهة المعنوية، وتتمثل في:

1. اقتضائها الأسماء، واختصاصها بها كالأفعال.
2. تضمّنها لمعنى الفعل، فمعنى "إنّ" و"أنّ" تحققت، ومعنى "كأنّ" شبهت، ومعنى "لكنّ" استدركت، ومعنى "ليت" تمنيت، ومعنى "لعلّ" ترجيت[2].

كما يشير إلى أن النحاة اختلفوا بشأن الفعل المشبه به، أهو الفعل المتعدي أم هو الفعل الناقص "كان وأخوته" التي لا توصف بتعدٍ ولا لزوم؟

---

(1) المصدر نفسه، ص19.

(2) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مرجع سابق، ص145.

فسيبويه والخليل ومن تبعهما عدّوا هذه الأحرف مشبهه بالفعل الناقص "كان" الذي تقدم خبره على اسمه[1].

وفريق آخر ذهب إلى تشبيه هذه الأحرف بالأفعال المتعدية التي تقدم مفعولها على فاعلها[2]، وعللوا ذلك بأنه فرق بينها وبين الفعل؛ فالفعل من حيث كان الأصل في العمل جرى على سنن قياسه في تقديم المرفوع على المنصوب، إذ كانت رتبة الفاعل مقدمة على المفعول، وهذه الحروف لما كانت فروعاً على الأفعال، ومحمولة عليها جُعلت دونها بأن قُدم المنصوب فيها على المرفوع[3]، ونص الرضي على أن منصوبها قُدّم على مرفوعها تنبيهاً بفرعية العمل على فرعية العامل[4].

فبرأي الشايب أن هذا التنظير النحوي عند النحاة مما ذكر سابقاً عن مسألة عمل "إنّ" وأخواتها ما هو إلا مظهر من مظاهر النظر العقلي والمنطق المجرد الذي لا يمثل بالضرورة منطق اللغة، وأن تحديد أوجه المشابهه بين "إنّ وأخواتها والأفعال ما هو إلا و سيلة لإيجاد سبب منطقي يسوغ عمل هذه الأحرف؛ ذلك أنّ المشابهة اللفظية متحققة إلى حد ما في بعض الأحرف، مثل: سوف ورُبّ وبلى وحتى... فهي على أكثر من حرفين؛ وهي مبنية أيضاً على الفتح، ومع ذلك لم تعمل نصباً ولا رفعاً[5].

---

(1) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، 131/2.

(2) ينظر: الزجاجي، الجمل في النحو، مرجع سابق، ص73، وينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، 531/4.

(3) ينظر: الرضي الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية، مرجع سابق، 387/1، 330/4–331.

(4) ينظر: المرجع نفسه، وينظر: الشايب، عمل "إنّ"، مصدر سابق، ص19–20.

(5) ينظر: الشايب، عمل "إنّ"، مصدر سابق، ص21.

وأما المشابهة باتصال الضمائر ونون الوقاية من وجهة نظر الشايب من باب قلب الأمور رأساً على عقب؛ ذلك أن استحقاق هذه الأحرف للعمل هو الذي سوغ اتصال هذه الأشياء بها، فهذا الاتصال هو في الواقع لازمة العمل ونتيجته إنه نتيجة لا علّة، ومسبب لا سبب، كما أن قضية الاختصاص التي نصّوا عليها، والتي عُدّت شرطاً أساسياً في العمل، لا تخلو من نقاط الضعف، إذ هناك أدوات مختصة، وهي من ذلك لا تعمل فيما اختصت به، مثل "أل" المعرفة المختصة بالأسماء، وكل من السين وسوف، وقد المختصة بالأفعال، وفي المقابل هناك أدوات غير مختصة، ومع ذلك جاءت جاءت عاملة، مثل "ما" و"لا" و"لات" و"إن" التي تعمل كلها عمل "ليس" على رغم عدم اختصاصها[1].

يتفق الشايب مع البصريين بأن "إنّ" تعمل في الركنين معاً، لأنّ هذا برأيه هو الذي يثبته الاستعمال، وينطق به الواقع اللغوي، لكنّه يأخذ عليهم الحدة والتطرف تحت وطأة المنهج المعياري الصارم الذي أخذوا به أنفسهم في تطبيق هذه القاعدة، وإقرار هذه الحقيقة، مما اضطرهم في حالات كثيرة إلى التكلف في التخريج، وإلى التأويل البعيد لتجسير الهوة التي تفصل أحياناً بين ما تقضي به القاعدة، وما هو متحقق في الاستعمال، ويتجلى ذلك في معالجتهم لنوعين من التراكيب المخالفة لعمل هذه الأحرف. وهما[2]:

---

(1) ينظر: الشايب، عمل "إنّ"، مصدر سابق، ص22–23.

(2) ينظر: المصدر نفسه، ص23–24.

* رفع الركنين بعد "إن" وأخواتها، وتتمثل في الشواهد الآتية:

- قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [سورة طه، الآية: 63].
- الحديث الشريف: "إنّ من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون"[1].
- قول بعض العرب: "إنّ بك زيد مأخوذ"[2].

فالنظرة الوصفية إلى هذه الشواهد تُظهر بوضوح أنّ "إنّ" قد أهملت فيها فلم تعمل، ولكنّ إلغاء عملها في هذا العدد المحدود جداً من الشواهد لا يُلغي كونها عاملة فيما ورد عنهم من عدد لا يحصى كثرة من الشواهد[3].

إلا أن البصريين كما يذكر الشايب يغضوا الاعتراف بإهمال "إنّ" في الشواهد السابقة، ومن ثم عملوا على تدجين هذه الشواهد، وتطويعها لتنسجم ومنطوق القاعدة النحوية، فراحو يتأولون، ويتكلفون في التخريج، فالنسبة للآية الكريمة: "إنّ هذان لساحران" كانت لهم اجتهادات تتسم كلها بالضعف، وعدم القدرة على الإقناع، منها[4]:

---

(1) ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، ص56.

(2) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، 134/2.

(3) ينظر: الشايب، عمل "إنّ"، مصدر سابق، ص24.

(4) ينظر: الشايب، عمل "إنّ"، مصدر سابق، ص27.

إنّ اسم "إنّ" ضمير شأن محذوف، والتقدير: إنّه هذان لهما ساحران، فيعلل الشايب ضعف هذا التخريج بأنّ "إنّ" واللام في الخبر بعدها إنما يؤتى بهما للتوكيد، وتقوية الكلام، وحذف الضمير يناقض هذا الغرض[1].

ويذكر الشايب بأن ابن عصفور علل ذلك بقوله: "وإنّما قبح حذفه في الكلام، وإنْ لم يؤدّ الحذف إلى مباشرة "إنّ" وأخواتها للأفعال، لأنه مفسّر بالجملة التي بعده، فاشبهت الجملة لذلك – وإن كانت في الجندر الجملة الواقعة صفة"[2].

ويذكر الشايب أن منهم من زعم بأن اسم "إنّ" في الآية موجود، وأنه ضمير القصّة أو الحكاية، وليس ضمير الشأن، وأنّ التقدير: "إنّها ذان لساحران" وهذا التخريج العجيب يدحضه رسم "إنّ" منفصلة، و"هذان" متصلة[3].

ومنهم من قال إنّ "إنّ" في الآية الكريمة حرف جواب بمعنى "نعم" حجّته في ذلك قول عبد الله بن الزبير "إنّ وراكِبَها" في ردّه على ابن الزبير الأسدي حين قال له "لعن الله ناقة حملتني إليك"[4].

---

(1) ينظر: المصدر نفسه.

(2) علي بن مؤمن بن محمد (ابن عصفور)، ضرائر الشعر، ت: السيد إبراهيم محمد، ط1، ج1، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، 1980م، ص179.

(3) الشايب، عمل "إنّ"، مصدر سابق، ص28، وينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، 15/1.

(4) الشايب، عمل "إنّ"، مصدر سابق، ص28، ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، مرجع سابق، 33/2.

وذهب بعضهم إلى أنّ هذه الآية قد جاءت على لغة كنانة وبني الحارث بن كعب وخثعم وزبيد التي تلزم المثنى الألف دائماً، وهو ما اختاره ابن مالك[1]، وابن حيان[2]، وأنكرها المبرد[3]، ووصفها بعضهم بأنها قليلة[4].

كما يذكر أن ما قيل عن الآية الكريمة يقال أيضاً عن الحديث الشريف "إنّ من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون" الذي خرّج هو الآخر على تقدير ضمير شأن محذوف. وخرجه الكسائي على أساس زيادة "مِن"[5].

ويُعلل الشايب أن زيادة مِن إنْ جازت لفظياً على مذهب الكوفيين والأخفش فإنذ زيادتها ربّما تكون غير متأتية من حيث المعنى؛ لأن هذا سيجعل المصورين أشد الناس عذاباً، وليس الأمر كذلك فأشد الناس عذاباً يوم القيامة هم المنافقون بصريح قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ**﴾ [سورة النساء، الآية: 154][6].

وأما قول ناس من العرب "إنّ بك زيد مأخوذ" فقد خرجه الخليل أيضاً على تقدير ضمير شأن محذوف، قائلاً "هذا على قوله: إنّه بك زيد مأخوذ"[7].

---

(1) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، مرجع سابق، 62/1.

(2) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، مرجع سابق، 350/7.

(3) ينظر: الأشموني، شرح الأشموني، مرجع سابق، 58/1.

(4) ينظر: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، 1997م، 119/1.

(5) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، 428/1.

(6) ينظر: الشايب، عمل "إن"، مصدر سابق، ص30.

(7) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، 134/2.

ويعلل ذلك الشايب بأنه يمكن أن يخرج على أساس أنّ "إنّ" عاملة غير مهملة بتقدير ضمير مخاطب فيكون التقدير: إنك بك زيد مأخوذ ثم حذف اسم "إنّ" إيجازاً واختصاراً لدلالة الكافة في "بك" عليه من جهة، وبسبب كراهة توالي كافين من جهة أخرى[1].

أما نصب الركنين بعد "إنّ" وأخواتها فقد أورد النحاة أربعة شواهد على ذلك هي[2]:

1. قول العجاج: يا ليت أيام الصبا رواجعا[3].

2. وقول الآخر:

إذا اسْـــوَدَّ جُنْحُ اللَّيلِ فَلْتأتِ ولْتَكُنْ خُطَاكَ خِفافاً إنّ حرّاسَـــنا أُسْـــدا[4]

3. وقول الآخر:

لا تصـــــبحنّ بعـــــدنا عجـــــوزا إنّ العجـــــوزَ خبّـــــةً جـــــروزا[5]

---

(1) ينظر: الشايب، عمل "إنّ"، مصدر سابق، ص31.

(2) المصدر نفسه، ص31–32.

(3) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، 142/2، وينظر: ابن عصفور، شرح الجمل، مرجع سابق، ص419/1.

(4) ينظر: المرجع نفسه، 417/1.

(5) أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، المسائل المنثورة، ت: شريف عبد الكريم النجار، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، 2004م، ص79.

وقد رواه بعضهم على النحو الآتي:

إنّ العجـــوز خبـــةً جـــروزا تأكـــل كـــل ليلـــة قفيـــزا[1]

4. وقول محمد بن ذؤيب العماني:

كـــأن أذنيـــه إذا تشـــوفا قادمـــةً أو قلمـــا محرفـــا[2]

يرى الشايب أن حالات نصب الركنين بعد "إنّ" عولجت كما عولجت حالات رفع الركنين بعد "إنّ" ويذكر تخريجات النحاة بأن نصب الركن الثاني في الشاهد الأول على أنه حال، والخبر محذوف، وتقديره – على حسب ما ذكر سيبويه – هو: يا ليت لنا أيام الصبا، وكأن الشاعر قال: يا ليت أيام الصبا أقبلت رواجع[3]، وقد نونت "راجع" للضرورة الشعرية[4]، وكذلك قدر الخبر في الشاهد الثاني جملة فعلية تقديرها: تجدهم أُسدا، أو تلقاهم أُسداً[5].

أما الشاهد الثالث فخرج أبو علي الفارسي نصب "خبّةً" في الرواية الأولى إما على أنه على الإبدال من عجوز، وإما على أنه منصوب على الاختصاص مثل قوله:

---

(1) ينظر: ابن عصفور، شرح الجمل، مرجع سابق، 418/1.

(2) ينظر: المرجع نفسه.

(3) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، 142/2.

(4) الشايب، عمل "إنّ"، مصدر سابق، ص32.

(5) ابن عصفور، شرح الجمل، مرجع سابق، 419/1.

إنّا بني ضبّة أصحاب الجمل

والخبر في كلتا الحالتين محذوف[1]، وعلى الرواية الثانية خرجّ بعضهم "خبّة" على أنها منصوبة على الذم، أي هي مفعول به لفعل محذوف تقديره "أذم"، وخبر "إنّ" هو الجملة الفعلية "تأكل"[2].

أما بيت العماني الراجز خرج على أنّ الشاعر قد أخطأ، أي لحن، وأنّ أبا عمرو (154هـ) والأصمعي (216هـ) قد لحّناه في قوله هذا[3].

أما رأي الشايب بهذه المسألة فهو يرى أن هذه التأويلات والتخريجات التي جاء بها النحاة ما هي إلا محاولات لتطويع هذه الشواهد لمنطوق القاعدة النحوية، كما أنها ضعيفة وما جيء بها إلا لخدمة اللفظ على حساب المعنى، إذ المعنى الذي يفهم من ظاهر قول العجاج:

---

(1) ينظر: أبو علي الفارسي، المسائل المنثورة، مرجع سابق، ص80.

(2) ينظر: ابن عصفور، شرح الجمل، مرجع سابق، 420/1.

(3) ينظر: المرجع نفسه.

يا ليت أيام الصبا رواجعا

هو تمني الشاعر كون الأيام راجعة، لا تمني إقبالها في حالة كونها راجعة، فالتقدير – في رأي الشايب– لا يخدم المعنى، وينال من فصاحة الشاعر، كما أنّ المعنى المتبادر إلى الذهن من قول الآخر: إنّ حراسنا أسدا. هو تأكيد المرأة أن رجال قومها أُسود، فالتأويل بـــ "تلقاهم" أبو "تجدهم" يحترم فصاحة البيت، وفي قول العماني:

كـــأن أذنـــيـــه إذا تشـــــوفـــا قاد مة أو ق ل ما م حر فا

فالقول بأن الشاعر قد أخطأ فقول يتناقض وما نصوا عليه من أن العرب محميون من الخطأ في الألفاظ، وأن العربي – من ثم – لا يمكن أن يغلط لسانه وإنما الجائز غلطه في المعاني[1].

أما رأي الكوفيين في عمل "إنّ" وأخواتها، فذهبوا إلى أن "إنّ" وأخواتها لا تعمل الرفع في الخبر، وهذا يعني أنها تعمل كلياً عند البصريين، وجزئياً عند الكوفيين، أي تنصب الاسم فقط، وأما الخبر فليس معمولا لها، وإنما هو على رفعه الذي كان عليه قبل دخول هذه الأحرف[2].

ويبين الشايب أنه قد علل القائلون منهم بعدم عملها في الخبر، فما موقفهم هذا بنوعين من الحجاج[3]:

---

(1) ينظر: الشايب، عمل "إنّ"، مصدر سابق، ص33–34، وينظر: عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ت: عبد السلام هارون، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1997م.

(2) ينظر: الشايب، عمل "إنّ"، مصدر سابق، ص37، وينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، مرجع سابق، 230/1.

(3) ينظر: الشايب، عمل "إنّ"، مصدر سابق، ص37–38.

الحجاج المنطقي، ويتمثل في القول بضعف هذه الأحرف عن القيام بعملين: النصب والرفع[1]، فمثل هذا العمل المزدوج هو من اختصاص الأفعال لقوتها، وأما الحروف فالأصل فيها ألا تعمل، ولكن لما أشبهت هذه الأحرف الأفعال، عملت في الاسم وحده ونصبته.

وقد ذهب مذهب الكوفيين في هذه المسألة من المتأخرين الإمام السُهيلي (583هـ)[2]، أما الحجاج اللغوي، فيتمثل في الآتي[3]:

أولاً: عمل العوامل في الفعل بعدها، كما في قوله:

لا تتركني فيهم شطيرا إني إذن أهلكَ أو أطيرا

حيث نُصب الفعل (أهلك) بـ "إذن" فلو كانت "إنّ" هي العاملة في الخبر ما جاز أن تعمل فيه "إذن".

ثانياً: إلغاء عمل "إنّ" إذا ما اعترض عليها بأدنى شيء كأن يتأخر اسمها عنها، وذلك كقولهم: "إنّ بك يكفل زيد"، وقولهم: إنّ بك زيد مأخوذ[4].

ويشير الشايب أن البيت قد أُجيب عنه بإجابات كثيرة[5] ولعل أيسرها وأقربها هو حمل "إذن" على "لن" التي لا تلغي بحال، وأما الاستدلال على ضعف "إنّ" بإلغاء عملها لمجرد تأخر اسمها فيما حكوه من كلام العرب، فهو من الضعف بمكان، ذلك أنّ اسم "إنّ" جاء متأخراً عنها في كلام العرب في عدد لا يحصى من الشواهد وكانت فيه عاملة.

---

(1) ينظر: الرضي الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية، مرجع سابق، 288/1.

(2) ينظر: السهيلي أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، نتائج الفكر في النحو، مرجع سابق، ص232.

(3) ينظر: الشايب، عمل "إنّ"، مصدر سابق، ص39-40.

(4) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مرجع سابق، ص144.

(5) ينظر: البغدادي، خزانة الأدب، مرجع سابق، 456/8-462.

فبرأي الشايب أن ما ذهب إليه الكوفيون من أنّ "إنّ" لا عمل لها في الخبر بناء على عدد محدود جداً من الشواهد هو من الضعف بِمكان، ومن ثم فهو مردود؛ لأنه يتعارض ومبدأ تقعيد القواعد التي يؤخذ فيها دائماً بالأعم الأغلب، فالمقاييس العربية إنما تبنى على وجود الشواهد الكثيرة، وتأويل الكثير الضعيف[1].

أما رأي المحدثين في هذه المسألة، فيذكر الشايب أن الغالبية العظمى من الباحثين المحدثين ذهبوا إلى ما ذهب إليه البصريين من أن "إنّ" تعمل كلياً فتنصب الاسم وترفع الخبر، إلا أن هناك وجهتي نظر لبعض المحدثين كانت مخالفة لوجهتي النظر البصرية والكوفية معاً، وهما[2]:

الأولى: قريبة جداً من وجهة النظر الكوفية؛ يتفق أصحابها مع الكوفيين من حيث مبدأ العمل، ويختلفون عنهم في طبيعة العمل؛ يقولون إنّ "إنّ" تعمل في الركن الأول دون الثاني، وأنّ الركن الثاني ليس معمولاً لها وإنما هو خبر لمبتدأ محذوف، وأما الركن الأول فنصب على أنه مفعول به لـــ "إنّ" وهذا هو ما ذهب إليه السيد يعقوب بكر بأن "إنّ" اسم صوت دال على التعجب أو التنبيه ويؤدي في العبرية معنى الفعل المتعدي (انظر) فينصب الضمير والاسم بعده على المفعولية[3].

---

(1) ينظر: الشايب، عمل "إنّ"، مصدر سابق، ص40.

(2) ينظر: المصدر نفسه، ص43-44.

(3) ينظر: السيد يعقوب بكر، دراسات في فقه اللغة العربية، مكتبة لبنان، بيروت، 1969م، ص48.

الثانية: قول بعض المحدثين بأن "إنّ" ليست عاملة في الخبر ولا المبتدأ، وهذا ما ذهب إليه كل من (إبراهيم مصطفى، ومهدي المخزومي). فاسم "إنّ" على حد قول إبراهيم مصطفى أصله الرفع؛ لأن كل متحدث عنه، أو كل مسند إليه مرفوع، وأنّ رفعه من ثم جائز[1].

وقد عدّ نفسه إبراهيم مصطفى مكتشفاً لسر خفي على النحاة طيلة هذه المدة ونعى على النحاة قبله ما وصفه بتحجرهم وعدم قدرتهم على فهم هذا الباب حق الفهم، كما طوعت له نفسه التطاول على سيبويه فخطأه[2].

ويبين الشايب أن إبراهيم مصطفى قد بنى رأيه على مجموعة من الشواهد سبق أن اعتمد عليها الكوفيون من قبل، من مثل مجيء الاسم مرفوعاً بعد "إنّ"[3].

وفسر مجيء الاسم منصوباً فيما وراء ذلك بطريقة تأملية انطباعية على أساس ما سماه بالحس اللغوي عند العرب بأن الأداة إذا دخلت على الضمير مال حسهم اللغوي إلى أن يصلوا بينهما، فيستبدلون بضمير الرفع ضمير النصب[4].

كما فسّر إبراهيم مصطفى مجيء الأسماء الظاهرة المنصوبة بعد "إنّ" وأخواتها بما يسميه (الوهم) بقوله: "لما أكثروا من اتباع "إنّ" المضمر جعلوه ضمير نصب ووصلوه بها، وكثر هذا حتى غلب على وهمهم أن الموضع للنصب، فلما جاء الاسم الظاهر نُصب أيضاً"[5].

---

(1) ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012م، ص49–52.

(2) ينظر: المرجع نفسه.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص49–50.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص51.

(5) ينظر: المرجع نفسه، ص52.

ويلحظ الشايب أن مهدي المخزومي قد حذا حذو إبراهيم مصطفى وتبنى أفكاره، ولم يخرج كثيراً عما قرره فقد استهل كلامه على هذه المسألة بتوجيه انتقادات – كما فعل إبراهيم مصطفى من قبل– إلى النحويين الذين وصفهم بأنهم كانوا ضحية فهم ساذج لكلام الخليل عليها[1].

أما رأي الشايب بأقوال المحدثين مما سبق فهو يرى بأن هذا القول فيه من البعد والغرابة والتكلف ما فيه، فمن جهة ما جاء به السيد يعقوب بكر فإن أسماء الأصوات في العربية لا تعمل، وإنما الذي يعمل هو أسماء الأفعال، وعلى افتراض أنّ "إنّ" اسم فعل، لا اسم صوت، وهو احتمال بعيد جداً، فإن تعدية مقابله في العبرية لا يعني بحال من الأحوال أنه متعدٍّ في العربية، كما أن القول بتقدير مبتدأ محذوف تكلف زائد وهو خلاف الأصل وخلاف الظاهر أيضاً، كما يرى الشايب أن كل ما جاء به إبراهيم مصطفى من آراء مبني على انطباعات وتأملات ليس لها ما يسندها من الواقع اللغوي من جهة، وعلى سوء فهم لكلام الأئمة، وعلى تمحل ومناقضة للواقع اللغوي من ناحية أخرى[2].

يُلحظ مما سبق من مسألة عمل "إنّ" وأخواتها بأن تعليلات النحاة كانت على ثلاثة أوجه"

الأول: رأي البصريين بأنها تعمل في ركني الجملة.

---

(1) ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ط2، دار الرائد العربي، بيروت، 1986م، ص86.

(2) ينظر: الشايب، عمل "إنّ"، مصدر سابق، ص43–46.

الثاني: رأي الكوفيين وبعض المحدثين بأنها تعمل جزئياً في الاسم فقط، ولا عمل لها في الخبر.

الثالث: رأي بعض المحدثين أنها لا تعمل في الاسم ولا في الخبر.

كما يُلحظ اتفاق الشايب مع الرأي الأول – رأي البصريين – بأن "إنّ" وأخواتها تعمل في ركني الجملة تنصب الأول وترفع الثاني، وبرأيي أنّ هذا ما يقرّه الاستعمال ويتجلى بوضوح في القاعدة النحوية كما يؤيّده الغالبية العظمى لكلام العرب.

أما ما جاء به الرأي الثاني والثالث فهو قلب للأمور رأساً على عقب كما يرى الشايب، فمن المفروض أن يُحمل القليل على الكثير وليس العكس كما أن اللغة بوصفها ظاهرة اجتماعية هي في تطور مستمر على ألسنة أبنائها، وهذا يجعل من الصعب جداً وضع قواعد صارمة، لا تتخلف ولا تنكسر، أي تنتظم جميع التراكيب التي ترد فيها الظاهرة النحوية.

أهم النتائج والتوصيات

1. لم يحمل الشايب مشروعاً حداثياً في الدراسات اللغوية، وإنما كان تابعاً لغيره من القدماء والمحدثين.
2. تعقب الشايب آراء القدماء والمحدثين دون أن يبني أصولاً جديدة في ضوء القراءات النصية.
3. نهج الشايب المنهج الوصفي في تحليل الجمل وتفسير المسائل، واشتمل تفسيره على شيء من الغموض في بعض الأحيان.
4. تضمن الشايب أمثلة لبعض المسائل في غير موقعها في بعض الأحيان، مما أدى إلى وجود اضطراب في آرائه لمعالجة هذه المسائل.
5. غلبت النزعة الصوتية على جهود الشايب اللغوية، وخاصة القضايا الصرفية، فقد عالجها علاجاً صوتياً، معتمداً على ظاهرتي المماثلة والمخالفة في ذلك.
6. جمع الشايب بين الأصالة والمعاصرة في علم اللغة، فقد أفاد من مناهج الغربيين إلى جانب إفادته من الجهود التي توصل إليها أسلافه من علماء العرب الأوائل.
7. أطلق الشايب اسم (القوانين الصوتية) على التغيرات الصوتية (التطورات الصوتية) وقسّمها إلى تطورات مطلقة: وهي مجرد حلول صوت محل صوت آخر في نظام اللغة بعيداً عن تفاعل الأصوات ومتطلبات السياق، وتطورات مقيدة: وهي التي يكون لها الأثر الأكبر في تطور الصيغ والأبنية وتناسلها.
8. (المماثلة والمخالفة) عند الشايب ليستا قانونين صوتيين، وإنما هما الأثر المباشر واللازمة الطبيعية لعمل القوانين الصوتية في اللغة، والنتيجة المترتبة على عملها.

9. كشف الشايب عن وجود نوع ثالث للتوكيد لم يذكر في الباب الذي يعقده النحاة عادة للتوكيد، ألا وهو توكيد الفعل في العربية بإلحاق النون الخفيفة أو الثقيلة بآخر الفعل تقوية، وتقريراً له، وتحقيقاً لأمر وجوده.

10. انتقاد الشايب للعرب القدماء، لم يكن بهدف التشهير بآرائهم، وإنما كان بهدف استثمار هذه الآراء وتطويرها؛ لتحقيق المكانة اللائقة بين الأمم.

التوصيات:

أوصي التوسع في دراسة المسائل اللغوية عند الشايب، فما قدمته في رسالتي القليل، وما زال هناك العديد من المسائل التي هي بحاجة للدراسة والبحث، وما رسالتي إلا خطوة أولى في هذه الطريق.

وفي الختام آمل أن تكون هذه الدراسة قد أجابت عن بعض الأسئلة التي تعترض الدرس في هذا الموضوع، وأثارت أسئلة أخرى على الصعيد اللغوي.

وما هذا إلا جهد متواضع، وهو جهد المُقلِّ الذي يعتريه النقص أو الغفلة والنسيان، وهذا من سمات البشر.

راجيةً الله عز وجل أن ينفع بهذا الآخرين، والله ولي التوفيق.

المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم.
2. الأخفش، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، معاني القرآن، ت: هدى محمود قراعة، مكتب الخانجي، القاهرة.
3. الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر، شرح التصريح على التوضيح، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م.
4. الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح الرضي على الكافية، ت: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ليبيا، 1975م.
5. ـــــــــــــــ، شرح شافية ابن الحاجب، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد محمد الزفزاف وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1975م.
6. الأشموني، علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1998م.
7. الأفغاني، سعيد بن محمد، الموجز في قواعد اللغة العربية، دار الفكر– بيروت، لبنان، 2003م.
8. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد أبو البركات، أسرار العربية، ط1، دار الأرقم أبي الأرقم، 1999م.

9. ـــــــــــــــ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والكوفيين، ط1، المكتبة العصرية، 2003م.

10. الأندلسي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، أمالي السُّهيلي، ت: محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة، القاهرة.

11. الأنصاري، أبو يعقوب بن إبراهيم، الخراج، ت: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة الأزهرية للتراث.

12. أنيس إبراهيم، الأصوات اللغوية، مكتبة نهضة مصر، مصر.

13. أنيس، إبراهيم، من أسرار العربية، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1978م.

14. باشا، شمس الدين أحمد ابن كمال، أسرار النحو، ت: أحمد حسن حامد، ط2، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2002م.

15. برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، ط2، إخراج وتعليق وتصحيح: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القهرة، 1994م.

16. بروكلمان، كارل، فقه اللغات السامية، ت: رمضان عبد التواب، جامعة عين شمس، 1977م.

17. بشر، كمال، دراسات في علم اللغة، دار المعارف، مصر، 1969م.

18. ـــــــــــــــ، دراسات في علم اللغة، ط9، دار المعارف، مصر، 1986م.

19. ـــــــــــــــ، علم الأصوات، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000م.

20. البطليوسي، أبو محمد بن عبد الله بن محمد بن السيد، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، ت: مصطفى السقا حامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1996م.

21. البغدادي، أحمد موسى بن مجاهد، السبعة في القراءات، ت: شوقي ضيف، ط2، دار المعارف، مصر، 1400هـ.

22. البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ت: عبد السلام هارون، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1997م.

23. بكر، السيد يعقوب، دراسات في فقه اللغة العربية، مكتبة لبنان، بيروت، 1969م.

24. بو علي، فؤاد، الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن، 2011م.

25. الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، ت: كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، 1982م.

26. ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، الخصائص، ط4، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

27. ـــــــــــــ، سر صناعة الإعراب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2000م.

28. ـــــــــــــ، المحتسب، وزارة الأوقاف– المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1999م.

29. ـــــــــــــ، المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، ط1، دار إحياء التراث القديم، 1954م.

30. ـــــــــــــــ، المنصف لابن جني، ت: إبراهيم مصطفى وزميله، ط1، شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، 1954م.

31. جواد، مصطفى، المباحث اللغوية في العراق، مطبعة لجنة البيان العربي، 1955م.

32. ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أمالي الحاجب، ت: فخر الدين سليمان قدارة، دار عمان، الأردن، دار الجيل، بيروت، 1989م.

33. الحريري، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد البصري، درة الغوص في أوهام الخواص، ت: عرفات مطرجي، ط1، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1998م.

34. حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ط5، عالم الكتب، 2006م.

35. ـــــــــــــــ، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية.

36. حسن، عباس، النحو الوافي، ط15، دار المعارف، 1973م.

37. حلواني، محمد خير، المعني الجديد في علم التصريف، د.ن، دار الشروق العربي، بيروت.

38. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف أثير الدين، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ت: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998م.

39. ـــــــــــــــ، البحر المحيط في التفسير، ت: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420هـ.

40. ـــــــــــــــ، تذكرة النحاة، ت: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1986م.

41. ابن خالويه، الحسين بن أحمد أبو عبد الله، الحجة في القراءات السبع، ت: عبد العال سالم مكرم، ط4، دار الشروق، بيروت، 1401هـ.

42. دي سوسير، فرديناند، دروس في الألسنية العامة، ت: صالح القرمادي وآخرون، الدار العربية للكتاب، طرابلس، 1989م.

43. الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، أدب الكاتب، ت: محمد الوالي، مؤسسة الرسالة.

44. ـــــــــــــ، تأويل مشكل القرآن، ت: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

45. الذبياني، النابغة، ديوان النابغة الذبياني، شرح حنا نصر الحيتي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1991م.

46. الزبيدي، أبو بكر محمد بن حسن، لحن العوام، ط2، ت: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2000م.

47. الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، الجمل في النحو، ت: علي توفيق الحمد، ط1، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، 1984م.

48. السامرائي، إبراهيم، فقه اللغات المقارن، ط3، دار العلم للملايين، بيروت، 1983م.

49. ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي، الأصول في النحو، ت: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت.

50. سقال، ديزيرة، الصرف وعلم الأصوات، ط1، دار الصداقة العربية، بيروت، 1996م.

51. سلوم، داود، دراسة اللهجات العربية القديمة، عالم الكتب للطباعة والنشر، 1986م.

52. السمين الحلبي، شهاب الدين يوسف بن محمد، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ت: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

53. السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله، نتائج الفكر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1998م.

54. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر، الكتاب، ت: عبد السلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988م.

55. ـــــــــــــ، الكتاب، ت: عبد السلام هارون، دار القلم، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1966–1975م.

56. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، ت: غازي مختار طليمات، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.

57. ـــــــــــــ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ت: محمد جاد المولى وآخرون، ط1، المكتبة العصرية، بيروت، 2014م.

58. ـــــــــــــ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ت: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

59. الشمسان، إبراهيم، وقفات مع فوزي الشايب في نقده للصرف العربي، قناة مجمع اللغة العربية، الشبكة العالمية، www.al-jazirah.com

60. شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980م.

61. الشايب، فوزي حسن، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2016م.

62. ـــــــــــــــ، قراءات وأصوات، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2012م.

63. ـــــــــــــــ، محاضرات في اللسانيات، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2016م.

64. الصبَّان، أبو العرفان محمد بن علي الشافعي، حاشية الصبّان على شرح الأشموني، لألفية ابن مالك، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1997م.

65. الصقلي، أبو حفص عمر بن خلف بن مكي، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ط1، دار الكتب العلمية، 1990م.

66. أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي، الإبدال، ت: فخر الدين التنوخي، عضو مجمع اللغة العربية، دمشق، 1961م.

67. عبد التواب، رمضان، بحوث ومقالات في اللغة، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1995م.

68. ـــــــــــــــ، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1990م.

69. ـــــــــــــــ، فصول في فقه العربية، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1999م.

70. ـــــــــــــــ، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1997م.

71. عبده، داود، دراسات في علم أصوات العربية، د.ت، مؤسسة الصبّاح، الكويت.

72. العسكري، الحسن بن عبد الله، شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، ت: عبد العزيز أحمد، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1963م.

73. ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد، شرح جمل الزجاجي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1998م.

74. ـــــــــــــــ، ضرائر الشعر، ت: السيد إبراهيم محمد، ط1، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، 1980م.

75. ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد، المُقرب ومعه مُثُل المقرب، ت: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1998م.

76. ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد، الممتع في التصريف، ت: فخر الدين قباوة، ط3، دار الأوقاف الجديدة، بيروت، 1979م.

77. العكبري، أيوب بن موسى أبو البقاء، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ت: عرفان درويش ومحمد المعري، مؤسسة الرسالة، بيروت.

78. العكبري، عبد الله بن الحسين، مسائل خلافية في النحو، ت: محمد خير الحلواني، ط1، دار الشرق العربي، بيروت، 1992م.

79. عمايرة، حليمة أحمد، الاتجاهات النحوية لدى القدماء، دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006م.

80. عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، 1997م.

81. الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، المسائل المنثورة، ت: شريف عبد الكريم النجار، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، 2004م.

82. الفراء، يحيى بن زياد عبد الله، معاني القرآن، ت: أحمد يوسف النجاتي وآخرون، ط1، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر.

83. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، ت: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

84. فندريس، جوزيف، اللغة، ت: عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، 1950م.

85. الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، ت: مكتبة تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط8، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2005م.

86. القزويني، أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، الصاحب في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامهم، ط1، 1997م.

87. القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب، الرعاية لتجديد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، ت: أحمد حسن فرحات، ط3، دار عمار، عمان، 1996م.

88. ابن مالك، محمد بن عبد الله الطائي الجياني، شرح تسهيل الفوائد، ت: عبد الرحمن السيد وآخرون، ط1، هجر للطباعة والنشر، 1990م.

89. المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الله، المقتضب، ت: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.

90. المخزومي، مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ط2، دار الرائد العربي، بيروت، 1986م.

91. ابن المرزبان، عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرُستويّه، تصحيح الفصيح وشرحه، ت: محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1998م.

92. مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012م.

93. ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي جمال الدين الأنصاري، لسان العرب، ط3، دار صادر، بيروت، 1414هـ.

94. مونان، جورج، مفاتيح الألسنية، ت: الطيب البكوش، منشورات الجديد، تونس، 1981م.

95. النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي، إعراب القرآن، ط1، تعليق: عبد المنعم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421هـ.

96. النحوي، أبو علي، المسائل العسكريات في النحو العربي، ت: علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية للنشر ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002م.

97. ابن هشام، عبد الله بن يوسف، شرح شذور الذهب، ت: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا.

98. ـــــــــــــ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ت: مبارك المبارك محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق.

99. الوافي، علي عبد الواحد، علم اللغة، ط1، نهضة مصر للطباعة والنشر.

100. ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1422هـ-2001م.

الرسائل الجامعية:

1. اشتيوي، عبد الرزاق أحمد عبد الرزاق، صواتة الفعل الناقص في العربية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إربد، 2017م.
2. الثقفي، منى غازي محمد، تعقبات أبي حيان الأندلسي على ابن عصفور في كتاب "ارتشاف الضرب من لسان العرب"، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، السعودية، 1433–1434هـ.
3. الصراف، عادل علي منصور علي، تعقبات الزجاج للفراء في معاني القرآن وإعرابه، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2001م.

الأبحاث والدوريات:

1. الأقطش، عبد الحميد، "علامة" وأمثالها من نعوت المذكر، أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، المجلد16، العدد2، 1998م.
2. الشايب، فوزي حسن، إعراب الأسماء الستة: أصله وتطوره، مجلة جامعة الملك سعود، مجلد10، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 1998م.
3. ـــــــــــــ، التأكيد بالنون (طبيعته، أصله وأثره)، مجلة دراسات، المجلد15، العدد3، 1988م.
4. ـــــــــــــ، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية العاشرة، 1989م.

5. ـــــــــــــــ، التضارب بين المعيار والاستعمال في النحو العربي: "رُبَّ نموذجاً"، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد74، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، 2001م.

6. ـــــــــــــــ، تعقيب على بحث (وجهة نظر جديدة في مخارج الأصوات الستة)، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد 78، 2010م.

7. ـــــــــــــــ، الحركات نقطة الضعف في الدراسات الصوتية عند العرب، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد80، 2002م.

8. ـــــــــــــــ، عمل "إنَّ" بين التنظير النحوي والواقع اللغوي، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، 2010م.

9. ـــــــــــــــ، في الصرف العربي: ثغرات ونظرات، مجلة مجمع اللغة العربية، جامعة اليرموك، العدد6، 2014م.

10. ـــــــــــــــ، الماضي المجرد ومسألة البناء على الفتح، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد3، الرياض، 1991م.

11. ـــــــــــــــ، المبني للمفعول ومظاهر التطور اللغوي، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد31، المجلد8، جامعة الكويت، الكويت، 1988م.

12. ـــــــــــــــ، منع الصرف بين الاستعمال والتقعيد النحوي، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، المجلد71.

13. ـــــــــــــــ، نقص الاستقراء وتضارب الآراء وأثرهما في فساد الأحكام، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد44، 1993م.

14. الشمراني، عليوي بن عبد الله، تعقبات ابن قتيبة على أبي عبيدة في تفسير غريب القرآن، مجلة الدراسات القرآنية، العدد11، 1433هـ.

15. شواهنة، سعيد، إشكالية الميزان الصرفي وإحلال المقطع الصوتي، مجلة مجمع اللغة العربية، العدد7، 2013م.

16. ـــــــــــــــ، الحركات وحروف المد واللين بين القدماء والمحدثين، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، ع16، 2009م.

المقابلات:

- مقابلة الدكتور فوزي الشايب في منزله الكائن في دابوق، عمان، يوم الأحد بتاريخ 2018/7/1م، الساعة الرابعة عصراً.

Abstract

Fawzi Al-Shaybe's Pursue on Arabic Linguistic Studies

By: Heba Waled Abu Irmailh

Supervisor: Prof. Mahmoud Aldeeky

This thesis appeared Fawzi Al-Shayeb's contribution's to Arabic linguistic studies, and who is considered from the first people that made many favors regarding to studying Arabic language from modern perspective.

Al-Shayeb is one of the famous Arabic researchers in language fields, and he has many studies which was divided into different levels linguistic analysis, phonetic, syntax and morphological.

Al-Shayeb's significance clears that the tracks a different way in his linguistic researches, so his opinions represents basic perspective in interpretation many syntactic issues from phonetical sides, and the relationship between the phonetical sides and other linguistic sides in adding to, it is an unprecedented study despite of his prestigious stature in serving Arabic language.

My thesis depends on induction in all which represent a reference in partical study then description and analysis for deep sight in the perspective that Al-Shayeb a uses in his studies, and for knowing the studies content and what it depends at, in addition to discovering all the difference sides from other researchers who precede or are with aim, and they wee involved into in the same topic, or concern in the same studies.

الملاحـــــــق

ملحق رقم (1)

الرسائل الجامعية التي أشرف عليها الشايب

1. أثر القاعدة النحوية في تطويع الشواهد اللغوية لدى المبرِّد، ياسين أبو الهيجاء، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 1997م.
2. التأويل النحوي بين الفرّاء والزّجاج من خلال كتابيهما معاني القرآن، عثمان جميل قاسم الكنج، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2010م.
3. تحليل المحتوى التعليمي اللغوي وتقويمه في كتب قواعد اللغة العربية للمرحلة الأساسية في الأردن، عماد فاروق العمارنة، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، 2002م.
4. التحولات الصوتية في المُعْرَب في العصر الحديث (مجلة اللسان العربي أنموذجاً)، جمال دليع عيال سلمان، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، 2003م.
5. غرابة اللفظ فيما عَرَض له ابن عباس في مسائل نافع بن الأزرق، خالد حسين مصطفى النصيح، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2004م.
6. الضمير ووظائفه: دراسة تحليلية تركيبية ودلالية، سامي محمد صالح البدر، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك2004م.
7. ظاهرة الوصلات في اللغة العربية، رُبى محمد العمر، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2010م.
8. قضايا حروف المعاني في شرح ابن يعيش على مفصَّل الزمخشري، فوزية علي عواد القضاة، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، 2002م.

9. كتب مسائل الخلاف النحوي (دراسة تحليلية نقدية موازنة)، ناصر إبراهيم صالح النعيمي، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، 2003م.

10. المقاطع وأثرها في أبنية الكلم العربية، فايز عيسى محمد المحاسنة، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك2003م.

11. مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة، ياسين محمد أبو الهيجاء، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، 2002م.

ملحق رقم (2)

بحوثه العلمية

أ- البحوث المنشورة:

1. من مظاهر المعيارية في الصرف العربي، (مجلّة مجمع اللّغة العربية الأردني، العدد 30 عام1986م).
2. ضمائر الغيبة، أصولها وتطوّرها (حوليات كلية الآداب، الحولية الثامنة، عام1987م).
3. المبني للمفعول ومظاهر التطوّر اللّغوي(المجلة العربية للعلوم الإنسانيّة، العدد 31، عام1987م).
4. التأكيد بالنون، طبيعته وأصله وأثره (مجلة دراسات، المجلد15، العدد الثالث، عام1988م).
5. وقفة مع اللغة (مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد35، عام1989م).
6. تصويب قول العامَّة: فلان أخصّائي بكذا وكذا، (مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد36 عام1989م).
7. تأملات في بعض مظاهر الحذف الصرفي (مجلة حوليات كلية الآداب، الحولية العاشرة عام1989م).

8. تقدم الفاعل على عامله بين وصفية الكوفيين ومعيارية البصريين (مجلة دراسات، المجلد17، العدد2 عام1990م).

9. الماضي المجرد ومسألة البناء على الفتح (مجلة جامعة الملك سعود، المجلد الثالث، عام1991م).

10. الحال فضلة (مجلة أبحاث اليرموك، المجلد العاشر، عام 1992م).

11. نقص الاستقراء وتضارب الآراء وأثرهما في فساد الأحكام اللغوية (مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد44، عام1993م).

12. خواطر وآراء صرفية، (مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد47، عام1994م).

13. قراءة في كتاب: "همع الهوامع"، (مجلة أبحاث اليرموك، المجلد 12، العدد2، عام1994م).

14. أخطاء الوراقين والنقلة وأثر ذلك في تشويه النصوص (مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد50 عام1996م).

15. الخلط بين المستويات في المطابقة وأثر ذلك في الدرس النحوي (مجلة اللسان العربيّ، العدد47، عام1996م).

16. منع الصرف بين الاستعمال والتقعيد النحوي (مجلة مجمع اللغة العربية /دمشق، المجلد71، الجزء الرابع، عام1996م).

17. التوابع، مقاربة لسانية (مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد، 12 العدد1، عام1997م).

18. إعراب الأسماء الستة، أصله وتطوره (مجلة جامعة الملك سعود، المجلد العاشر، عام1998م).

19. تعقيب على بحث "الخليل بن أحمد والكتاب" (مجلة اللسان العربي، العدد49، عام2000م).

20. التضارب بين المعيار والاستعمال في النحو العربي"ربّ نموذجاً" (المجلة العربية للعلوم الإنسانيّة، العدد 74، عام2001م).

21. تأملات في كتاب "الخاطريات" لابن جنّي، "القسم الأول" (مجلة مجمع اللغة العربية الأردنيّ، العدد63، عام2002م).

22. الحركات، نقطة الضعف في الدراسات الصوتية عند العرب (المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد80، عام 2002م).

23. تأملات في كتاب "الخاطريات"، لابن جنِّي، "القسم الثاني" (مجلة مجمع اللغة العربية الأردنيّ، العدد64، عام2003م).

24. أثر اللغة المكتوبة في تقرير الأحكام اللغويّة، (مجلّة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والدراسات الإسلامية، العدد الثالث، 2005م).

25. ضميرا الشأن والفصل، دراسة ومقاربة لسانيّة، (حوليّات كلّيّات الآداب والعلوم الاجتماعيّة، الحوليّة رقم27، 2006م).

26. مدخل لفهم اللسانيّات، تأليف روبير مارتان، وترجمة عبد القادر المهيري، عرض ومراجعة (المجلّة العربيّة للعلوم الإنسانيّة، العدد 108 الكويت، 2009م).

27. الرسائل الجامعيّة بين الواقع والمأمول، كتاب الموسم الثقافي السابع والعشرين لمجمع اللغة العربيّة الأردنيّ/ عمّان، 2009م.

28. تعقيب على بحث" وجهة نظر جديدة في مخارج الأصوات الستة"، (مجلة مجمع اللغة العربية الأردنيّ، العدد 78، حزيران، 2010م).

29. عمل "إنّ" بين الاستعمال والتنظير النحوي، (حوليّات كليّات الآداب والعلوم الاجتماعيّة/الحوليّة رقم: 31، رقم الرسالة: 325، الكويت، 2010م).

30. مظاهر الوسطية في مواقف براغ اللسانية، (المجلّة العربية للعلوم الإنسانيّة، العدد 119، الكويت، 2012م).

31. اللغة العربية، تاريخ عريق، ومآثر سامية، (مجلة مجمع اللغة العربية السعودي على الشبكة العالمية، العدد الثاني، سبتمبر 2013م).

32. في الصرف العربي، ثغرات ونظرات، (مجلة مجمع اللغة العربيّة الشبكة العالمية، العدد السادس، مكّة المكرّمة، 2014م).

33. "ماءات القرآن لجامع العلوم النحويّ (القسم الأوّل والثاني)، تحقيق الدكتور:عبد القادر السعدي، ملحوظات ومآخذ"، (مجلّة مجمع اللغة العربيّة بدمشق، المجلّد 88، الجزءان: الثالث، والرابع، 2015م).

34. الكتاب" بتحقيق:عبد السلام هارون، ملحوظات ومآخذ"، (مجلّة اللسان العربيّ العدد 76، الرباط، 2016م).

ب- البحوث المقبولة للنشر:

1. مظاهر الوسطيّة في مواقف الفرّاء اللغويّة، قُبل للنشر في مجلة مجمع اللغة العربيّة الأردنيّ.
2. معجم لسان العرب (بتصحيح أمين محمّد عبد الوهّاب، ومحمّد الصادق العبيدي)، ملحوظات ومآخذ، قُبل للنشر في مجلّة عالم الكتب، الرياض.

ملحق رقم (3)

كتبه

1. محاضرات في اللسانيات في اللغة، منشورات وزارة الثقافة، ط1، عمان، 1999م.

   – والطبعة الثانية، عالم الكتب الحديث، إربد، 2016م.

2. أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، عالم الكتب الحديث، ط1، إربد، 2004م.

   – والطبعة الثانية، عالم الكتب الحديث، إربد، 2016م.

3. قراءات وأصوات، عالم الكتب الحديث، ط1، إربد 2012م.

4. مظاهر الجدة في التفكير اللغوي عند الرضي الاستراباذي، عالم الكتب الحديث، ط1، إربد، 2015م.

5. سوسير أبو اللسانيات، الخلفيات والأفكار، عالم الكتب الحديث، ط1، إربد، 2017م.

ملحق رقم (4)

نشاطه في المؤتمرات والدورات

من هذه النشاطات مشاركته في:

أ- مؤتمر اللّسانيّات السّابع في قسم اللّغة الإنكليزيّة/جامعة اليرموك.

The seventh linguistics conference march 19-12-1990

الورقة المقدّمة: "تقدّم الفاعل على عامله بين وصفية الكوفيين ومعيارية البصريين".

ب- ندوة السيوطي وإسهامه في الثّقافة العربيّة والإسلاميّة/ جامعة مؤتة/ الأردنّ 1993/10/6م. الورقة المقدّمة: "قراءة في كتاب الأشباه والنّظائر".

ج- مؤتمر اللغة العربيّة وآدابها، مناهج الدّراسة اللّغويّة والأدبيّة، جدل التراث والحداثة 16-2001/5/18م الجامعة الأردنيّة. الورقة المقدّمة: "الحركات نقطة الضّعف في الدّراسة الصّوتيّة عند العرب".

د- مؤتمر النّقد العاشر، جامعة اليرموك، قسم اللّغة العربيّة 10-2004/5/12م. الورقة المقدّمة: "ضميرا الشّأن والفصل، دراسة ومقاربة لسانيّة"

هـ- مؤتمر العربية في عالم متغير/ جامعة الشارقة/19-21/ نيسان/2005م. الورقة المقدمة: أثر اللغة المكتوبة في تقرير الأحكام اللغوية.

و- مؤتمـــر تحديات اللغة والثقافة في مواجهة العولمة/ كلية الألسن / جامعة المنيـــــا 3-2006/4/5م. الورقة المقدمة: " الوسطية سياسة براغ اللسانية".

ز- ندوة اتّحاد مجامع اللغة العربية حول المعجم التاريخي للغة العربية/ جامعة الشارقة17-2006/12/19م. الورقة المقدمة: المصادر اللغوية.

ح- المؤتمر الدّولي الأوّل في اللغويّات: الدّرس الصـــوتي وتطبيقاتـــه على اللغة العربيّة/ كلّيّـــة الآداب والعلـــوم الإنسانيّة/ جامعـــة آل البيـــت/ المفـــــرق/ الأردنّ، مـــــن 4-2008/11/6م. الورقة المقدّمة: "ظواهر صوتيّة في القراءات القرآنيّة".